



إصدارات مئوية الدولة الأردنية 2021

د. عدنان سعد الزعبي

تنفيذ الرؤية الملكية للإعلام وأثرها على تطوير الإعلام الأردني



**تنفيذُ الرؤية الملكية للإعلام،
وأثرها على تطوير الإعلام الأردني**

- تنفيذُ الرؤية الملكية للإعلام، وأثرها على تطوير الإعلام الأردني
- دراسات
- المؤلف: د.عدنان سعد الزعبي
- الناشر: وزارة الثقافة
- عمان _ الأردن
- شارع وصفي التل
- ص . ب 6140 _ عمان
- تلفون: 5699054/5696218
- فاكس: 5696598

بريد إلكتروني: info@culture.gov.jo

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2021/9/5513)

302.209565 الزعبي ، عدنان سعد تنفيذُ الرؤية الملكية للإعلام، وأثرها على تطوير الإعلام الأردني / عدنان سعد الزعبي . - عمان : وزارة الثقافة 2021. (316) ص ر.إ: 2021/9/5513 الواصفات: / التنمية// القانون الدستوري// السياسة الإعلامية// الإعلام الأردني
• يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

• الإخراج الفني: نسرين العجو.

ردمك (978-9957-94-712-5)

- جميع الحقوق محفوظة للناشر: لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

• All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means without the prior written permission of the publisher.

دراسات

د.عدنان سعد الزعبي

**تنفيذُ الرؤية الملكية للإعلام،
وأثرها على تطوير الإعلام الأردني**

2021



تحية تقدير وولاء

إلى حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم، كلّ معاني التقدير والولاء، فقد كان لفكره ورؤياه الإعلامية أساس هذا الكتاب، وركيزة التطور الإعلامي المنشود للدولة الأردنية، ورسالتها الشاملة داخلياً وخارجياً، وبناء منظومة إعلامية متطورة، تتناسب مع منجزات الدولة الأردنية على مدار مئة عام.

الباحث

شكر وعرفان

أتقدّم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كلّ من ساعدني في
استقصاء المعلومات من أصحاب الدولة والمعالي والعطوفة، ومن
أقطاب الإعلام في الأردن في القطاعين العامّ والخاصّ والجامعات.

الباحث

الإهداء

إلى روح والديَّ رحمهما الله...

إلى زوجتي... وأبنائي...

وعائلي جميعاً

إلى هذا الوطن...

أهدي هذا الجهد

الباحث

فهرس المحتويات

17.....تهيد

الفصل الأول

21.....العملية الاتصالية والإعلام

المبحث الأول

23.....(العملية الاتصالية)

23..... مفهوم الاتصال

25..... عناصر الاتصال

25..... أنواع الاتصال

27..... نماذج عملية الاتصال

المبحث الثاني

29.....(الإعلام)

29..... مقدمة

30..... مفاهيم الإعلام

31..... وظائف الإعلام

32..... الإعلام الإسلامي

33..... نظريات الإعلام

34..... نظرية السلطة (النظرية الشمولية)

34..... نظرية الحرية (الليبرالية)

36..... نظرية المسؤولية الاجتماعية (حرية الإعلام المسؤول)

37..... النظرية السوفياتية

المبحث الثالث

41.....الإعلام الجديد (الرسمي)

41..... مقدمة

43..... تطور الإعلام الجديد

45.....	مفهوم الإعلام الجديد.
47.....	أهمية الإعلام الجديد.
48.....	وظائف الإعلام الجديد.
48.....	خصائص الإعلام الجديد.
50.....	سلبيات الإعلام الجديد.
52.....	تغيرات أحدثها الإعلام الجديد.
53.....	موثيق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

الفصل الثاني

57.....	الإعلام الأردني
	المبحث الأول
59.....	(تطور الإعلام في الأردن)
59.....	وسائل الإعلام في الأردن
61.....	تطور المؤسسات
62.....	تطور القوى البشرية الإعلامية
63.....	وزارة الإعلام
64.....	هيئة الإعلام الأردني
66.....	الصحافة
69.....	مؤسسة الإذاعة والتلفزيون
71.....	وكالة الأنباء الأردنية (بترا)
71.....	المجلس الأعلى للإعلام (سابقاً)
72.....	المركز الأردني للإعلام (سابقاً)
73.....	دائرة الإعلام المرئي والمسموع
73.....	الإعلام العسكري الأردني
74.....	الناطق الرسمي (وزير الدولة لشؤون الإعلام)
76.....	الصحافة الإلكترونية واتجاهاتها في الأردن
79.....	المواقع الإلكترونية
87.....	القوانين والتشريعات الناظمة للإعلام
90.....	تشريعات المؤسسات الإعلامية في الأردن

- 90.....الفكر السياسي الذي انبثق منه الإعلام
- 91.....دور الإعلام في النهضة التنموية

المبحث الثاني

- 92.....(مرتكزات الإعلام الأردني)
- 97.....الإستراتيجية الوطنية للإعلام الأردني
- 98.....الرؤى الملكية للإعلام
- 99.....التحليل

الفصل الثالث

- 105.....الرؤيا الملكية للإعلام
- المبحث الأول

- 107.....(مرتكزات الرؤيا الملكية للإعلام)
- 107.....مقدمة

المبحث الثاني

- 111.....(البعد المهني والأخلاقي للإعلام ضمن إطار الرؤيا الملكية للإعلام)
- المبحث الثالث

- 116.....الرؤيا الملكية للإعلام وسياتها العاليّ الإنسانيّ
- 116.....مقدمة:

- 117.....المفاهيم:
- 118.....مبادئ الرؤية في إطارها الإنساني:

- 122.....الفكر السياسي والتنموي ضمن إطار الرؤية: الإطار العالمي للرؤية الملكية للإعلام
- 122.....مقدمة

- 123.....المؤشرات العالمية في الرؤية الملكية للإعلام
- 126.....مبررات الخطاب العالمي للرؤية الملكية للإعلام

- 127.....تهدف النظرة العالمية لخطاب الرؤية الملكية للإعلام إلى:
- 127.....مهام الإعلام الأردني في إطار الرؤية:

- 128.....البعد المهني والأخلاقي للإعلام، في إطار الرؤية.

المبادئ المشتركة بين مشروع نظرية المسؤولية الإنسانية، والرؤية الملكية للإعلام	129.....
(القواعد والعناصر المشتركة).....	133.....

المبحث الرابع

(هيكلية قطاع الإعلام).....	136.....
المؤسسات والهيئات الحكومية الرسمية.....	136.....
الناطق الرسمي باسم الحكومة/ وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال.....	137.....
الناطقون الإعلاميون باسم أجهزة الدولة.....	138.....
تطور العمل في دائرة المطبوعات والنشر والتصوير المطلوب.....	139.....
رؤى تطوير إدارة المطبوعات والنشر.....	140.....
المحطات الفضائية.....	145.....
التحليل.....	147.....

الفصل الرابع

إعلام الدولة الأردنية.....	155.....
----------------------------	----------

المبحث الأول

(واقع وأهداف إعلام الدولة الأردنية).....	157.....
أهداف إعلام الدولة الأردنية في المرحلة القادمة.....	160.....

المبحث الثاني

(سياسات تطوير إعلام الدولة الأردنية).....	162.....
التحليل.....	165.....

المبحث الثالث

التصورات المستقبلية للإعلام الأردني.....	167.....
(مسؤوليات الإعلام الأردني).....	167.....
مقترحات للنهوض بالإعلام الأردني.....	168.....
(الإستراتيجية الإعلامية المقترحة).....	173.....
التحليل.....	181.....

الفصل الخامس

185.....	الاستنتاجات، الخلاصة، والتوصيات
187.....	التحليل والاستنتاجات
192.....	الخلاصة
194.....	التوصيات
199.....	الملاحق
201.....	المصطلحات
205.....	تطوير الإعلام في الرسائل الملكية وكتب التكليف السامي
223.....	تعليقات صحفية على ما جاء به كتاب تكليف الرفاعي حول الإعلام
231.....	التعديلات التي أوجدها قانون 1998
234.....	دلالة الأنباء الأردنية.. رؤية تطويرية
248.....	التلفزيون الأردني... رؤية تطويرية (الواقع والتطلع)
266.....	تطوير دائرة المطبوعات والنشر
278.....	تطور الصحف
288.....	تطور قوانين المطبوعات والنشر في الأردن
297.....	النظريات الإعلامية - جدول مقارنات
301.....	مدونة السلوك لعلاقة الحكومة مع وسائل الإعلام:
307.....	الإستراتيجية الإعلامية الأردنية
311.....	قائمة المراجع

ترهيد

يلعب الإعلام دوراً أساسياً في حياة الشعوب، من خلال تفعيل دور المواطنين في المشاركة في صنع القرار الذي يهّم حياتهم، ومن خلال العملية التفاعلية التي تحقّقها وسائل الاتصال الجماهيري، التي من أهمّ عناصرها ووظائفها (الإعلام). وتتوقّف العملية الاتصاليّة ونجاحاتها على إيمان القرار السياسي بأهمية الإعلام ودوره في تحقيق التنمية والإصلاح الشامل، وبالتالي مشاركة أوسع للمواطنين، وهذا الشأن لا يتمّ إلا إذا توفّرت الحريات، واحترام الرأي والرأي الآخر، وحقوق الإنسان، جنباً إلى جنب الحفاظ على الهوية الوطنية، واحترام مبادئ الدستور.

وقد اهتمّت القيادة الأردنيّة بالإعلام؛ لإيمانها بدوره الأساسي في مسيرة العمل الأردني، وأولته اهتماماً كبيراً، ظهر ذلك بتركيز جلاله الملك شخصياً على الإعلام، من خلال كتب التكليف السامي جميعها، والرسائل الملكية المرسلة للقطاع الإعلامي والحكومي، ووثيقة الرؤيا الملكية التي لخصت مرتكزات وتوجهات وأهداف الإعلام الأردني المطلوب، والمتماشي مع الحراك الوطني الأردني، وإنجازاته ودوره الطلائعي، لهذا جاءت هذا البحث ليغطّي مفهوم ومضامين الرؤيا الملكية، وأثرها على تطوير الإعلام الأردني.

إنّ تحليل الواقع الحالي للإعلام الأردني، والبحث عن إستراتيجية واضحة تكفل تطوير الإعلام، ومعالجة تحدياته، والقيام بمسؤولياته، أصبح من أهمّ الأولويات

الوطنية، خاصة إيجاد الوسائل والإمكانات التي تحقّق الرؤية الملكية، وترجمتها إلى واقع ملموس.

هذا الكتاب يُلقي الضوء على الإعلام الأردني وتطوّره، وأهمية مضامين واتجاهات ومرتكزات الرؤى الملكية في تطوير العمل الإعلامي الأردني، وخاصة في دعم استقلال وإدارة وسائل الإعلام؛ للوصول للإعلام الحديث المنفتح، وترسيخ المضامين التنموية الشاملة، واحترام حقوق الناس وآرائهم وحرّيتهم، وتناول وسائل الإعلام الإلكترونية والفضائية، وضوابط عملها بما ينسجم مع الرؤية الملكية للإعلام.

مع تقديم المقترحات التي من شأنها صياغة إستراتيجيه إعلامية وطنية، تنهض بالإعلام الأردني، بحيث تركّز على أخلاقيات المهنة والمصالح الوطنية العليا، وبناء مجتمع متكامل متكافل متضامن، وتعزيز مفهوم إعلام الدولة، جنباً إلى جنب رفع كفاءات العاملين بالتدريب والتطوير، وتنمية أخلاقيات المهنة، كذلك بيان نقاط الضعف في الإعلام الأردني ومتطلبات تطويره، من خلال الإجابة على الفرضيات البحثية التالية:

أ- تطوير الإعلام الأردني إلى مستويات المنافسة الإقليمية والدولية، سيُرسخ من علاقة الثقة بين الإعلام والمواطن؟

ب- بناء سياسات إعلامية معتمدة على الرؤى الملكية للإعلام، ستعمّق مفهوم الحرية، وستساهم في بناء إعلام الدولة الحديث.

ت- تطبيق الرؤية الملكية للإعلام، يؤدّي إلى ترسيخ ثوابت الدولة الأردنية للإعلام، وتحقيق مبادئ الدستور والميثاق الوطني.

ث- ببطء العمل بالتوجيهات الملكية الإعلامية الواردة في كتب التكليف السامي والرسائل الملكية، ومنذ عشر سنوات، أثرت على تحقيق التطلعات الإعلامية للدولة الأردنية.

ج- زيادة وعي المسؤولين لدور الإعلام وأهميته للوطن، يُعزّز مفهوم الحرية المسؤولة.

إنَّ غياب السياسة الإعلامية التي تمثّل المرجعية الحقيقية للعمل الإعلامي، وارتباطها بالأشخاص الذين يتغيرون كلّ فترة، وانعكاس ذلك سلباً على إيجاد إستراتيجية إعلامية واضحة، تحدّد منهجية العمل الإعلامي بمرتكزاته وأدواته ووسائله، يتطلب إجراءات وطنية حقيقية، قادرة على بناء إعلام وطني فاعل، على الصُّعد المحلية والإقليمية والدولية، حيث جاءت الرؤيا الملكية بمضامين ومرتكزات ستؤدي إلى تحقيق التطور المنشود، وتحقيق الثقة والمصادقة ما بين الإعلام الوطني والمواطن، واعتماده كمرجعية في المعلومة الصادقة والخبر الحقيقي. وستقوم هذه الدراسة بالتركيز على أهمية الرؤى الملكية بمرجعياتها، ومرتكزاتها، وتوجهاتها؛ لتطوير الإعلام الأردني.

سيتناول هذا الكتاب تطوّر الإعلام منذ نشأة الدولة الأردنية بشكل مختصر، وإعطاء صورة عن مبادئ وأسس وأهداف الرؤية الملكية للإعلام، ومدى أثرها إذا طبّقت على تطوير الإعلام الأردني، كذلك علاقتها بالإعلام الإنساني ومسؤولياته، وعناصر التوافق معه، والنظرة الملكية في الإطار الدولي، وإعطاء القارئ صورة واضحة عن مراحل التطور الإعلامي.

إنَّ طرح الرؤية الملكية في الإعلام، هو طرح حديث، لم يجد حتى الآن الجهد المطلوب لتحليل واقع الإعلام الأردني، وأثر المضامين الإعلامية الملكية على تطوير

هذا القطاع، وغياب الدراسات التحليلية الأكاديمية لمضامين الرؤية الملكية ومرتكزاتها، والهادفة لتطوير الإعلام، والتي اضطرت الكاتب إلى إجراء مقابلات مع أصحاب الشأن الإعلامي الرسمي والنقابي؛ للحصول على الآراء التي تتعلق بتحليل وتطبيق الرؤية الملكية، ومعوقات التنفيذ.

إنَّ غياب المراجع العلمية حول التاريخ الإعلامي لشرق الأردن، واقتصارها على بعض الدراسات التاريخية غير التحليلية، يضّر الباحث لتحليل مضامين الأحداث والأفكار الواردة لبيان التوجّهات والسياسات العامة للإعلام الأردني.

إنَّ طبيعة ظهور واختفاء المؤسسات الإعلامية، وتبدّل الإستراتيجيات الإعلامية، جرّاء تعيّر الحكومات السريع، رغم وجود السياسات، أضعف من مستوى المرجعية الحكومية للإعلام، وأصبح الإعلام بلا ضوابط ثابتة، يمكن القياس عليها في رسم الإستراتيجيات الإعلامية المطلوبة، ويتضمّن هذا الكتاب ستة فصول، تناول الأول مقدمةً في علم الاتصال والإعلام، والثاني في: الإعلام الأردني. والثالث في الرؤية الملكية للإعلام، أما الرابع فهو في إعلام الدولة الأردنية.

وحتى يتمّ الولوج إلى الإعلام الأردني، كان لا بدّ من وضع مقدمة بسيطة عن مفهوم الاتصال وعناصره، وأنواعه ونماذجه وأهدافه، مع لمحة حول الإعلام ونظرياته؛ لتكوين معرفة علمية حول مفاهيم الإعلام والاتصال، باعتبارها أساس الرؤية الملكية للإعلام.

الفصل الأول

العملية الاتصالية والإعلام

المبحث الأول

(العملية الاتصالية)

مفهوم الاتصال

1- بدأت عملية الاتصال منذ نشأة الإنسان على هذه البسيطة، فهي الوسيلة الأساسية للتفاهم والتعارف والتقارب، فالإنسان منذ خلقه استخدم عدة وسائل ورموز ومنبهات؛ لكي يُعبّر عمّا يريد، ويوصلها إلى طرفٍ آخر، منتظراً استجابة معينة، فاستخدم الحركات والإشارات، والنار والأصوات، ووسائل أخرى مألوفة لديه، كالرسم والألوان والأصوات، وتطوّر حتى توصل إلى مرحلة اللغة ورموزها ومعانيها، وأصبحت إحدى الوسائل الهامة للتعبير والتواصل.

2- لقد عرف الإنسان عملية الاتصال وفقاً للطرق والوسائل والنظام التواصلي الذي يستخدمه، وعلماء الاتصال أجمعوا على أنّ الاتصال هو العملية التي يتفاعل بمقتضاها مستقبل ومرسل، من خلال رسالة تنقل الأفكار والمعلومات بين الأفراد، حول قضية معينة أو واقع معين؛ ليتمّ التفاعل من خلال ردود الفعل.⁽¹⁾

(1) التدريب والإعلام التعاوني في الوطن العربي/ مؤسسة ناومن الألمانية، والمنظمة والتعاونية الأردنية، عمان، الأردن 1986، ص 86.

3- يقول عالم الاتصال هوفلاند إنَّ الاتصال هو العملية التي ينقل بمقتضاها الفرد القائم بالاتصال منبّهات (رموز لغوية)؛ لكي يعدّل سلوك الأفراد الآخرين (مستقبلي الرسالة)؛ أي إنَّ القائم بالاتصال يستهدف إحداث تأثير معين، وهذا يعني أن المرسل يحتاج إلى صياغة رسالته على شكل رموز ومنبّهات وأفكار، قادرة على أن تنال اهتمام المستقبل، وتُحدث عنده الاستجابة التي يريدّها المرسل⁽¹⁾

4- يُعرّف تشارلس موريس الاتصال بأنّه استخدام الرموز لتحقيق شيوع ومشاركة لها مغزى. لهذا فإنَّ موريس يتطلّع إلى وجود قدر معين من المعرفة للرموز التي تحتوي الرسالة.⁽²⁾

5- إبراهيم إمام خبير الإعلام قال: الاتصال هو تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة، والحقائق الثابتة التي تساعد على تكوين أو خلق رأي عام صائب في واقعة من الوقائع، أو مشكلة من المشكلات، بحيث يعبر هذا الرأي تعبيراً موضوعياً عن عقلية الجماهير واتجاهاتهم وميولهم، ولهذا فإنَّ الدكتور (إمام) ركّز على نزاهة العملية الاتصالية، ويحصرها بالمعلومات الصحيحة الصائبة التي تفرز رأياً عاماً أو رجوعاً صدياً صحيحاً فقط⁽⁴⁾.

(1) c.Hovland,w.Weiss:the influence of source credibility on communication Effectivness,1951,p635

(2) فلاح كاظم المحنة، علم الاتصال بالجماهير، مؤسسة الورق، عمان، الأردن، 2005، ص 19.

(3) إبراهيم إمام، الإعلام والاتصال الجماهيري، مكتبة القاهرة الإنجلو المصرية، 1969، ص 120.

عناصر الاتصال

6- وحتى يتمّ الاتصال لا بدّ من توفّر عدة عناصر أهمها:

أ- المرسل (Sender)، وهو الذي يصدر الرسالة أو المضمون الاتصالي.
ب- المستقبل (Receiver)، وهو الذي يستقبل الرسالة باعتباره المستهدف من الرسالة.

ج- الرسالة الإعلامية (Message)، وهي أداة الخطاب أو المضمون الإعلامي.

د- الوسيلة الإعلامية (Media)، وهي التي بواسطتها تُنقل الرسالة الإعلامية.

هـ. رجع الصدى (Feed back)، وهي رسالة راجعة من المستقبل للمرسل، تُعبّر عن مدى تأثيره بمضمون الرسالة.

أنواع الاتصال

7- للاتصال عدة أنواع هي:

أ- الاتصال الذاتي: وهو الذي يتمّ داخل الإنسان نفسه، بحيث يكون الإنسان هو المرسل والمستقبل، فعملية التفكير هي عملية تواصلية ذاتية.

ب- الاتصال الشخصي المباشر: وهو حدوث العملية الاتصالية بين المرسل والمستقبل مباشرة؛ أي حصول المرسل على رجع الصدى مباشرة، حيث يستطيع المرسل أن يُعدّل الرسالة مباشرة، نتيجة لرجع الصدى الصادر عن المستقبل، وهذا ما يحصل بالاتصال الشخصي، أو في الندوات والمحاضرات... إلخ.

ج- الاتصال الجماهيري: وهو الذي يتمّ من خلال وسيلة ثالثة، بحيث يأتي رجع الصدى متأخراً، وهو الاتصال القائم على وسائل إعلام جماهيرية (إذاعة،

تلفزيون، صحف، مجلات، محاضرات، ندوات... إلخ). ومع تطوّر التكنولوجيا أصبح بالإمكان أن تصبح وسائل الإعلام الجماهيرية وسائل اتصال مباشرة، كما هو في البثّ المباشر، وهو الاتصال الذي يتمّ مع الجماهير، وبواسطة وسيلة إعلامية، وهنا يمكن أن يكون رجع الصدى مباشراً إذا كان الاتصال قائماً على البثّ المباشر⁽¹⁾.

د- الاتصال بين الثقافات: وهو المبنيّ على نقل ثقافات وقيم مجتمعات سابقة، إلى مجتمعات لاحقة، من خلال صنوف الأدب الكثيرة (شعر، قصة، رواية، حديث، مراجع... إلخ)، وتقوم على تبادل التأثيرات والاهتمامات المشتركة لكلّ فرد، وهذا ما سمّاه العالم ولبرشرام (بالإطار المرجعي)، حيث تتأثر بقوى اجتماعية وسيكولوجية وسياسية، وغيرها من عوامل تؤثر في حياة الناس⁽²⁾.

هـ- الاتصال على مرحلتين: وهو الذي يتمّ من خلال واسطة، يتمّ فيها إرسال الرسالة لمستقبل، ثم يصبح المستقبل مرسلًا، ويقوم بإرسال الرسالة لمستقبل آخر، وهذا ما كان يمارسه قادة الرأي وشيوخ العشائر وغيرهم، حيث يضعف فيه رجع الصدى؛ لأنّه يمرّ بمراحل كثيرة تؤثر فيه⁽³⁾.

⁽¹⁾ رونلد ابليوم، المبادئ الأساسية في الاتصال الإنساني، القاهرة، الشعب للطباعة، 1973، ص ص 10-15.

⁽²⁾ جيهان رشتي، الأسس العلمية لنظريات الإعلام، القاهرة، دار الفكر 1975، ص ص 4-46.

⁽³⁾ فلاح كاظم المحنة، علم الاتصال بالجماهير، مرجع سابق، ص ص 17-19.

نماذج عملية الاتصال

8- إنَّ تعقّد العملية الاتصالية، وارتباطها بوسائل نقل وبمعايير ثقافية واجتماعية محيطة، وتأثرها بالمستقبل، صعّبَ من عملية فهم العملية الاتصالية، ممّا تطلّب من العلماء تبسيط هذه العمليات من خلال رسم نماذج تمكّنهم من تسهيل وتبسيط العملية وتطويرها، بحيث تتضمّن مقياساً معيارياً هو النموذج المدرّس لثلاثية العملية الاتصالية القائمة على (المرسل والرسالة والمستقبل)، وأهمها:

أ- حارس البوابة: الذي جاء به (كورث لوفين)، وتحدّث فيه عن عملية تدفق المعلومات إلى المرسل، ووجود عراقيل تؤثر في هذه التدفّقات، كالمحرّرين ومدراء التحرير.

ب- بثّ الإشارات: الذي وضعه (شانون)، وتحدّث فيه عن نموذج الإذاعة والتلفزيون أو الهاتف.

ج- الفعل الإقناعي: الذي جاء به (هارولد لاسيويل)، ويبيّن فيه أنّ الفعل ينقسم إلى خمسة مكونات، هي من يتكلّم، وماذا، وكيف، ولن، وما هو الأثر، وأضاف فورس ديل (في أيّ وضعية أو حالة)، وكافيل (لماذا تمّ ذلك).

د- الخبرة المشتركة: التي اقترحها (لولبر شرام)، وتحدّث عن وجود خبرة مشتركة بين المرسل والمستقبل، وقال إنّ الأطر المشتركة هي التي تجعلنا نفهم ونتواصل مع حضارات الماضي والقدماء.

ه- نموذج المرحلتين: الذي أوجده (كاتز ولازارسفيد)، وتحدّث عن الاتصال من خلال وسائل إضافية، أي مرسل إلى قادة رأي، ومن ثمّ من قادة الرأي إلى الجمهور⁽¹⁾.

و- وهناك ما يزيد على 22 نموذجاً تناولت معظمها النماذج السابقة مع تطورات على الهيكل، أو الوظيفة، أو الدينامية لها.

⁽¹⁾ شين ماك برايد، تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال، المركز الوطني للنشر، الجزائر، 1981، ص 577-588.

المبحث الثاني

(الإعلام)

مقدمة

9- الإعلام أحد العناصر الرئيسة للعملية الاتصالية، حيث برزت أهميته؛ نظراً للتأثير الكبير الذي يُحدثه في توعية الناس، وإعلامهم، وتثقيفهم، وترفيههم، وتوسيع قاعدة معارفهم، وتوسّع قاعدة الانفتاح والتطور والتنمية، وإطلاعهم على آخر المستجدات التكنولوجية، والخبرات والتجارب الدولية، وقد اهتمّ الإنسان منذ نشأته بالإعلام كوسيلة معرفية، يتمّ خلالها صهر كلّ القيم والأفكار والمعرفة؛ لخدمة البشرية، خاصة مع تطوّر أدواته ووسائله، حتى وصلت عصر التكنولوجيا والفضائيات والإنترنت.

10- عرف العرب أشكالاً وصوراً متعددة من الإعلام، منها ما استمرّ عبر مراحل التاريخ، مثل التجمع في الأسواق، والخطابة في المواسم والشعر، ثم الخطب في المساجد أيام الجمع، وحلقات التدريس والمناظرات الفكرية، إلى تطوّر صناعة الأعمال الورقية، وانتشار الصحف والمجلات والكتب، تبعها تطور التكنولوجيا الاتصالية، كمحطات الإذاعات والتلفزة والأقمار الصناعية⁽¹⁾.

(1) محمد إدريس العلمي، الإعلام الذي نريد، مجلة الإعلام العربي، الجامعة العربية، القاهرة، 1983.

مفاهيم الإعلام

11- الإعلام في اللغة من علم، والعلم بالطبع نقيض الجهل، لهذا فالإعلام هو اتصال علمي وتعليمي⁽¹⁾. والدكتور محمد عبده اليمني يقول: الإعلام مأخوذ لغوياً من العلم وهو المعرفة، والإعلام هو إيصال المعرفة إلى الآخرين والتعريف بالشيء أو الوقوف عليه، وعلى الحقائق والمعلومات الصحيحة، وفي غير ذلك لا يصبح الإعلام إعلاماً بالمعنى الصحيح، بل عملية تضليل من منطلق أن تكوين الرأي العام الصائب والسليم يحتاج إلى معلومات صائبة وصادقة وصحيحة، وإلا دخل الإعلام في مفهوم الدعاية الفاسدة⁽²⁾.

12- وقد وردت للإعلام العديد من التعريفات، إلا أنها جميعاً توافقت على عملية تزويد الناس بالأخبار والمعلومات والحقائق، التي تساعدهم على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع، أو مشكلة من المشكلات، بحيث يعبر عن الرأي تعبيراً موضوعياً عن عقلية الجماهير واتجاهاتهم وميولهم⁽³⁾. قال العالم الألماني (اتوجروت) بأنه التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير، ولروحها وميولها واتجاهاتها في نفس الوقت⁽⁴⁾.

(1) عمر سالر الحاج، اختراق الحاجز الإعلامي حول الجماهيرية طرابلس، العربية للنشر 1985، ص 12.

(2) محمد إبراهيم محمد، الإعلام في خطب الرسول، مكتبة فرقد، الرياض، 1986، ص 25.

(3) عبد اللطيف حمزة، الإعلام والدعاية، دار الفكر العربي، القاهرة 1978، ص 75.

(4) عبد اللطيف حمزة، الإعلام له تاريخه ومذاهبه، دار الفكر العربي، القاهرة الطبعة الأولى، 1965، ص

13- وهنا يتحدّث التعريف عن (المستقبل) الذي يجب أن يحصل على الحقائق؛ ليكون قادراً على تكوين الرأي السليم. الدكتور إبراهيم الإمام قال: الإعلام هو حمل الناس على السلوك بمسلك معين⁽¹⁾.

وظائف الإعلام⁽²⁾

14- يقوم الإعلام بالعديد من الوظائف؛ نظراً لشمولية تأثيره على كلّ نواحي الحياة الإنسانية، وقد لخصت وظائف الإعلام بما يلي:

- أ- التثقيف: زيادة مستوى الوعي والمعرفة لدى المستقبل.
- ب- التعليم: زيادة حجم المعلومات المتعلقة بحياة المستقبل.
- ت- التربية: إعداد جمهور (أجيال) المستقبل، وتزويده بالمهارات التدريبية؛ لتمكينه من تحمّل المسؤولية التطويرية في المجتمع وفق مجموعة القيم والأعراف والأخلاقيات السائدة.
- ث- تنمية الفكر الأيديولوجي: وخاصة المعتقدات والقيم الخالدة المنبثقة عنها.
- ج- الترفيه: تقديم وجبات الترفيه التي تساعده على إدخال جو المرح والسعادة.
- ح- الإعلام: الإخبار بالمعلومات المتعلقة بالأحداث والتفاعلات التي تجري في البيئة الداخلية والخارجية.
- خ- الإعلان والترويج: بيان محاسن الخدمات المقدمة وتفوق خصائصها على مثيلاتها.

(1) محمد إبراهيم محمد، الإعلام في خطب الرسول، مرجع سابق، ص 21.

(2) عبد اللطيف حمزة، مرجع سابق، ص 22.

د- تعزيز الثوابت والأهداف الوطنية والاعتزاز الوطني، وترسيخ مفاهيم الانتماء الوطني، وترسيخ مبدأ المشاركة في التنمية الوطنية والأمن الوطني.

ذ- الدعاية والترويج: تثبيت مبادئ ومرتكزات الوطن، وحمل الناس على المشاركة في العملية التنموية، وبرامج الإصلاح والتطوير، والأفكار البناءة⁽¹⁾.

ر- أما على المستوى الدولي، فلإعلام وظائف متعددة، منها التسويق السياسي، والدفاع عن سياسات الدول والحكومات، خلق الرضا السياسي، والترويج لمبادئ نظام الحكم وأهدافه.

الإعلام الإسلامي

14 يقول تعالى ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَّا حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلْغُ الْمُبِينُ ﴾ النور 54

ويقول تعالى ﴿ قُلْ يَأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن أَهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ ﴾ يونس 108

﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ لِلنَّاسِ بِالْحَقِّ فَمَنِ اهْتَدَىٰ فَلِنَفْسِهِ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ ﴾ الزمر 41، وقال تعالى ﴿ فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ ﴾ الغاشية 21.

فالإعلام الإسلامي يقوم على إرشاد الناس إلى طريق الحكمة والموعظة الحسنة، والعبادات والسلوك الصالح، والقيم السامية، وهو الفكر المعبر عن عقيدة الأمة،

(1) جيهان رشتي، نظم الاتصال، دار الفكر، القاهرة - مصر، ص 135.

ويقوم على الصدق والموضوعية، والفائدة الكبرى للإنسان (البلاغ المبين)، ويقوم على العقل والمنطق والقناعة.

وقد اعتمد الإعلام الإسلامي على الركائز التالية: (الفكرة الصادقة، والمعلومة السليمة، والوسيلة الموضوعية، والهدف الذي ينفع الناس في حياتهم وييسر مسيرتهم)، ولهذا يمكن تعريف الإعلام من وجهة نظر إسلامية: بأنه عملية توعية وتثقيف وإعلام المستقبل (الناس)، من خلال وسائل حيادية، وبرسالة موضوعية صادقة صحيحة، معتمدة على الحقائق والصواب، والهادفة لخدمة المستقبل؛ لتكوين آراء وأفكار ومعتقدات سليمة، تخدمه في دنياه وآخرته⁽¹⁾.

نظريات الإعلام

15- للإعلام نظريات متعددة تبعاً لاختلاف الأيديولوجيات التي تتحكم بالمجتمعات، وقد استخدم الإعلام للتعبير وخدمة هذه الأيديولوجيات ومذاهبها وفلسفتها، وفي بداية العصور حكمت نظرية السلطة التي تركت الأمر لسلطة الحكم، ونظرية الحرية التي نادى بالسوق الحر للأفكار والسلع، وامتداداً لهاتين النظريتين، برزت نظريتان جديدتان، هما النظرية السوفيتية المنبثقة عن نظرية السلطة، ونظرية المسؤولية الاجتماعية المنبثقة عن نظرية الحرية.

(1) محمد إبراهيم محمد، الإعلام في خطب الرسول، مرجع سابق، ص 25-28.

نظرية السلطة (النظرية الشمولية)

16- وهي أقدم النظريات، وترتبط بنظم الحكم الاستبدادية، التي تعطي السلطة المطلقة للحاكم في السيطرة على وسائل الإعلام، وتسخيرها لخدمة مصالحه وأهدافه، وحسب ما يراه هو بفكره وفلسفته، ومن يؤيده من أتباعه أو حاشيته المقربة له، ويمارس على الإعلام سلطة الكبح، سواء بالقوة أو بالتشريعات، فلا تُمنح رخصتها إلا لمن يواليه أو يؤيده، وكذلك تمارس على الصحافة رقابة مطلقة وقبل النشر، وهنا فالإعلام يقف دائماً مع الحاكم، ويعمل على تضليل الشعب وإرهابه فكرياً، وتصبح المعلومات غير صادقة، ولا تعبر عن رأي الشعب.

17- سادت هذه النظرية في العصور القديمة (الفراعنة، ملوك بابل وآشور وسامر، ودول أوروبا في العصور الوسطى)، حين كان الحاكم يعتبر نفسه ظلَّ الله في الأرض، ولا بدّ للشعب من أن يكون عبداً له، وقد اتخذت كافة الأنظمة الديكتاتورية العسكرية في بلدان العالم الثالث هذه النظرية، وطبقتها على وسائل الإعلام تطبيقاً حديدياً، كما طبقتها على نطاق واسع النظام النازي في ألمانيا، والفاشستي في إيطاليا⁽¹⁾.

نظرية الحرية (الليبرالية)

18- ظهرت في المجتمع الأوروبي بعد الثورة الفرنسية عام 1789، وإعلان حقوق الإنسان، وحرية الفرد في مزاولته نشاطه الاقتصادي والفكري، دون أيّ تدخل من جانب الحكومة المعنية بالدفاع عن الوطن ضد العدوان الخارجي.

⁽¹⁾ عبد اللطيف حمزة، الإعلام له تاريخه ومذاهبه، مرجع سابق، ص 104.

وتقوم هذه النظرية على الإيمان المطلق بالإنسان، من حيث إنه إنسان، في الوقت الذي تقوم به نظرية السلطة على أنه جزء من المجتمع، وهذا يعني أن مذهب الحرية يرى أن سعادة الفرد هي الغاية من وجود المجتمع، بينما يرى مذهب السلطة أن سعادة المجتمع هي الغاية من وجود الفرد، وأصبح الفرد عبداً للمجتمع الذي من المفروض أن يُعظّم ويخدم الحاكم، ولهذا فقد عظم مذهب السلطة الدولة على حساب الفرد، في حين عظم مذهب الحرية الفرد واعتبره أسمى من الدولة.

النظرة الاسلامية تركّز على (الوظائف، الغايات، الأهداف، الوسائل)، وقد تصدرت فلسفة هذا المذهب آراء العديد من العلماء، من أهمهم (جون لوك الإنجليزي، وجون ملتون من القرن السابع عشر، وجون أرسكين، وتوماس جفرسون من القرن الثامن عشر، وجون ستورتن ميل من القرن التاسع عشر)⁽¹⁾.

19- طبّقت هذه النظرية في إنجلترا وأمريكا، حيث عملت الصحافة في هذه النظرية كسلطة رابعة، تراقب السلطات المختلفة، وتمارس حريتها في الرقابة والنقد، وحصلت على حقّها في الحصول على المعلومة، غير أن سيطرة القوى الاحتكارية على الاقتصاد والسياسة، انعكس على النشاط الإعلامي، وأصبحت هناك احتكارات عظمى، ولها إمبراطوريات إعلامية كبرى تدافع عن مصالحها، فأصبح هناك تشوّه في مسألة الحرية وحقوق المواطنين، وأصبح الكثير يشكك في مسألة الديمقراطية التي يسيطر على وسائلها أصحاب الاحتكارات الرأسمالية، الذين شوّهوا الحقائق، واستغلّوا المبادئ لتصبح وسائل مضمّلة، هدفها الربح والكسب، وعلى حساب

(1) عبد اللطيف حمزة، الإعلام له تاريخه ومذاهبه، مرجع سابق، ص 116-117.

المواطن، وزاد الأمر سوءاً عندما استطاعت هذه الإمبراطوريات الإعلامية السيطرة على السياسة، على اعتبار أنه لا وجود لحرية مطلقة⁽¹⁾.

نظرية المسؤولية الاجتماعية (حرية الإعلام المسؤول)

20- في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث علت الشكوى من حرية الصحف في البلاد الرأسمالية؛ لممارستها فساد الأخلاق وانحطاط القيم الإنسانية، وبدت القيم السامية في المجتمع تشهد تراجعاً واضحاً؛ لأنّ مفهوم الحرية الحقيقي اصطدم بمصالح القوى الرأسمالية، وبدأ الإنسان يشعر بأنّه مأسور لاستحقاقات هذه القوى في المجتمع، وزاد الصراع الاجتماعي ما بين أصحاب المصالح الكبرى وبين أفراد المجتمع، وتحوّلت القيم النبيلة إلى قيم مادية، يأكل فيها القوي الضعيف، ويلهث الفرد فيها ليؤمنّ متطلبات حياته واحتياجاته، بل هددت القيم المادية الجديدة الأمن الاجتماعي والنفسي والذاتي للفرد⁽²⁾.

21- ولهذا ظهرت نظرية المسؤولية الاجتماعية، والتي نادى بأنّ مفهوم الحرية حقّ وواجب، ونظام ومسؤولية في وقت واحد، ونشأت هذه النظرية في أمريكا وإنجلترا، حيث تزعم فلسفتها (وليم كنج)، الذي نادى بالاقتصاد الكلي، والذي وضع حلولاً لأزمة الكساد العالمي عام 1929-1933، من خلال نظرية التوظيف وإدارة البنوك للعملة، ويطلق عليها نظرية (الإنجلو أمريكية)⁽³⁾، إلا أنّ هذه النظرية لم تنجح في بعض الدول الغربية في حلّ جميع المشكلات التي نجمت عن الأخذ

(1) جيهان رشتي، نظم الاتصال، مرجع سابق، ص 95

(2) شاكر إبراهيم، الإعلام ووسائله ودوره في التنمية، آدم للنشر، القاهرة، 1975، ص 25.

(3) وليد شواقفه، النظرية الكنتزية، محاضرة في كلية الدفاع الوطني، الأردن عمان 3/10/2009.

بنظرية الحرية، ومنها مشكلة الاحتكارات، كما عجزت عن حلّ المشكلة الكبيرة التي تمثّلت في خضوع الصحافة والإذاعة لرأس المال⁽¹⁾.

النظرية السوفياتية

22- يكون الإعلام ووسائله طبقاً لهذه النظرية حكرًا في يد الدولة والسلطة، و(الحزب الشيوعي)، وهو الحزب الوحيد في روسيا، وعلى ذلك فالإعلام ووسائله في روسيا لا يسير إلا بتوجيه من الحزب الشيوعي، ولا ينطق إلا بهوى ماركس ولينين، وقد انبثقت هذه النظرية من نظرية السلطة، وتأخذ بها روسيا والصين والدول الشيوعية في أوروبا.

ولقد قام عالم الاتصال الدكتور ولبرشام بتحليل النظرية السوفيتية للإعلام، وقال إنَّ السوفييت لا ينظرون إلى وسائل الإعلام الجماهيري على أنَّها سلطة رابعة، تراقب السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، فتتشر أخبار هذه السلطات، وتنقد أعمالها، كما تفعل أجهزة الإعلام في الغرب، لكنَّها ومنذ قيام الثورة البلشفية سنة 1917، اعتبرتها أداة جماعية للدعاية والترويج للأيديولوجية الشيوعية، كما يراه الكرملن ويفسِّره⁽²⁾، وهي أداة الطبقة المنتجة/ العمال في مواجهة قوى رأس المال، والاحتكار، والرجعية، والإمبريالية، ولا تؤمن بمعارضة فلسفة النظام.

23- نظرية المسؤولية الإنسانية

أدّى تطور تكنولوجيا الاتصال وانفتاح المجتمعات على بعضها، والبدء بتشكّل ما يسمّى بالقرية الإلكترونية أو المجتمع الإنساني الجديد، الذي تجاوز الحدود،

(1) عبد اللطيف حمزة، الإعلام والدعاية، دار الفكر، القاهرة، 1978، ص ص 123-124.

(2) أحمد بدر، الاتصال الجماهيري والدعاية الدولية، دار القلم، الكويت 1974، ص 355.

وساهم في تفاعل الحضارات وحوار الأديان، وصهر القيم والعادات والأعراف، وتبني ما يعتقد الفرد أنه الأنسب له إلى ما يلي:

أ- ظهور ملامح أفكار ومعتقدات، ورؤى عالمية مشتركة بالفكر الإنساني، الذي هو خليط من كل الثقافات والحضارات والأديان، ومقصده الإنسانية.

ب- برزت الحاجة لوجود اقتصاد عالمي جديد، يكون فيه لدول العالم الثالث دور في تركيبة الاقتصاد، وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

ت- النزعة نحو النظرة الإنسانية، التي تشمل الإنسان، وبدون تمييز، والتي تتطلب تطوير فلسفة إعلامية جديدة، ونظرية حديثة تتناول البعد الإنساني الجديد لدور وسائل الإعلام، فالنظريات الحديثة كالمسؤولية الاجتماعية، أصبحت بحاجة لتطوير لتناسب مع القيم الإنسانية، حيث يلحّ الانفتاح العالميّ على تبني نظرية جديدة، تأخذ ما هو مفيد من كافة النظريات التي تحكم المجتمعات الإنسانية، تحت ما يسمّى بنظرية المسؤولية الإنسانية.

ث- فشل النظام الديمقراطي الحالي في العالم في درء الحروب المستمرة، التي تقودها أعظم دولة تنادي بالديمقراطية، وانتهاكها كل القواعد الشرعية وحقوق الإنسان، وباسم الشرعية، وفشل الأمم المتحدة في فرض السلام العالميّ وظلم الشعوب، وكذلك وبعد الأزمة المالية التي كادت أن تودي بالاقتصاد العالمي.

ج- غياب القيم الأخلاقية في التعامل مع قضايا الدول والشعوب - وبكلّ سذاجة - وراء الأساليب الكاذبة، والديمقراطيات المزيفة، والإعلام المخدوع.

ح- ظهور حالة من عدم الشعور بالأمن والاستقرار، وظهور الإرهاب الدولي جزّاء حالة الفوضى العالمية، لهذا فالنظرية الإنسانية تقوم على تعاون الجميع، والأخذ بكلّ ما هو مفيد للمجتمع الإنساني ككلّ.

خ- فلسفة مشروع النظرية الجديدة، والتي هي نظرية إعلامية تأخذ البعد الإنساني ككل، وليس القطري أو التكتلي، بحيث تأخذ أهمية المجتمعات الإنسانية لبعضها البعض، وهذا يؤدي إلى تبني نظرية تنادي بإطار كوني شامل شبه متساوٍ، من خلال التنوير الذي كان مقدمة نشوء النظريات الأخرى. (وضع أسها وفلسفتها ومبادئها د. عدنان الزعبي ونال عليها درجة الدكتوراة)

إنّ مناداة الرؤية الملكية بأهمية الانفتاح الإعلامي على الخبرات والتجارب الدولية، والاستفادة من آخر ما توصلت إليه المجتمعات الدولية من خبرة وتقدم، وكذلك نقل تجاربنا وإنجازاتنا وتوجهاتنا، كما هو الحال برسالة عمان في إطار التسامح الديني، يشير إلى أهمية التفاعل البشري، ودور كل المجتمعات ومساهماتها في بناء المجتمع الإنساني.

حسب هذه النظرية فملكية وسائل الإعلام متنوعة (حكومية خاصة أو أممية)، وجاءت هذه النظرية استجابة لتطور تقنيات الإعلام الجديد وخصائصها، التي تجاوزت حدود المكان، وسيطرت على الفضاء، وخلقت المجتمعات الافتراضية، وساهمت في تمكين الفرد أينما يسكن، وحيثما يقيم، أن يؤثر في أخية الإنسان في بقعة ما من الكرة الأرضية، وكذلك أتاحت المجال ليكون المرسل والمستقبل نفسه، وفي نفس اللحظة، وأتاحت المجال للانصهار الثقافي والبناء الأممي.

وتقوم مبادئها على حماية الإنسان والدفاع عنه، وتضمن تفاعله مع أي فرد في المعمورة، وتدافع عن حقوق الإنسان، وتدعو لتطبيق المواثيق الدولية وقراراتها العادلة، روّادها في ذلك المنظمات والمؤسسات الدولية، وهيئات الحرية والحقوق، والحفاظ على الإنسان والطبيعة، والمدافعين عن الحقوق المدنية والفكرية. وتدعو إلى التعاون والتكاتف الدولي لمواجهة التحديات الطبيعية، وحلّ النزاعات بالطرق

السلمية، وتشكيل رأي عام عالمي تجاه قضايا الإنسان، وتركيز الجهد الدولي بما يخدم الطبيعة الإنسانية وثقافة الشعوب، واحترام هذه الثقافة، والنهوض بالشعوب وتطويرها، وتعزيز ميزاتها بتكامل دولي، تكون الشعوب جميعاً طرفاً في بناء حاضر ومستقبل الأرض، وقد طرحها الكاتب، وقدمها كنظرية نال على إثرها درجة الدكتوراه.

المبحث الثالث

الإعلام الجديد (الرقمي)

مقدمة

يُعتبر الإعلامُ واحداً من أهمّ الوظائف التي تقوم بها العملية الاتصالية الإعلامية، والذي من أهدافه تلبية احتياجات الجمهور المختلفة (أمام، 1969، ص. 35)، ولقي الميدان الإعلامي بشكل عام، والإلكتروني بشكل خاص، الاهتمام الأكبر في الدراسة والتحليل من قبل الباحثين والمفكرين؛ وذلك لدراساتهم لوسائل الإعلام، باعتبارها القنوات الأساسية لانتقال الأخبار والمعلومات والأفكار.

شهدت المجتمعات الحديثة مع نهاية القرن العشرين، وبداية القرن الواحد والعشرين، تطوّراتٍ سريعةً ومتعدّدةً، خاصة التطوّرات التكنولوجية في مجال الاتصال والإعلام؛ إذ تمثّلت في اختراع الوسائل الاتصالية الإلكترونية التقليدية، والحاسبات الإلكترونية، والأقمار الصناعية، حتى الوصول لشبكة المعلومات الحديثة (شبكة الإنترنت). (حجاب، 2010، ص. 46).

ويُعتبر الإعلام الرقمي، وخاصة استخدامات شبكة الإنترنت، من أخطر الوسائل الاتصالية؛ لما وفّرتة من خصائص الاندماج والتبادلية، والتفاعل والتشاركية والحضورية، وتجاوز الحدود الزمانية والمكانية، واستباحة الفضاء،

والتعرض الأوسع لثقافات متعددة، وأنهت بذلك الضوابط التي كانت توضع من قبل على الرسالة الإعلامية، خاصة في الأنظمة السلطوية؛ إذ جعلت فضاء الاتصال واسعاً ومفتوحاً دون حدود أو قيود، لقد أحدث هذا التطور أثراً في التغيير الشامل في الحياة اليومية للبشرية، والسلوكيات التقليدية. (الثالي، 2009، ص 23).

أحدث التطور التكنولوجي في مجال الاتصال نقلة متميزة في مجال العملية الاتصالية، غيّر العديد من المبادئ التقليدية والنماذج الاتصالية، وخصائص الإعلام وأهدافه وفلسفته، وأدخل ممارسات جديدة على سلوكيات الأفراد وطبائعهم، وتفكيرهم واهتماماتهم، وعزز روح المشاركة والتفاعل، وتبادل الآراء والأفكار بين الأفراد، بغض النظر عن مواقع سكنهم، فالإعلام الجديد تجاوز حدود الزمان والمكان، واستباح الفضاء، وبسط من شروط التعامل مع الإعلام ومتطلباته، مواجهاً بذلك احتكار إمبراطوريات الإعلام للتدقق المعلوماتي عبر الدول. (العبيدي، وعليوي، 1993 ص. 29-31).

لقد أتاحت وسائل الإعلام الجديدة فرصاً لتلقي مضامين الرسائل الإعلامية لكل بني البشر، والتأثير على تفكير وتوجهات الجمهور في أرجاء المعمورة كلها، فساهمت في إعادة رسم حياة الناس، وتشكيل مبادئ الرأي العام (شمو، 1997، ص 61). وأمام هذا التأثير، وما أحدثه الإعلام الجديد من تغيرات، والتخوف من السيطرة على التفكير العام وتوجيهه لغير مصالح البشر، والإنسانية بقيمها ومبادئها، فقد برز تخوف كبير من أساتذة الإعلام وخبراء الاجتماع في مؤتمرهم للإعلام الرقمي، الذي عقد في باريس بتاريخ 25-11-2016، من سيطرة جهات معينة على هذا الفضاء، وعلى غرار إمبراطوريات الإعلام، وبالتالي تكرار منهج التلاعب بمصائر الشعوب، وزاد تخوفهم؛ لأن مصادر هذه الجهات مصادر افتراضية غير معلومة، كما هو الحال في

الإعلام التقليديّ، الذي يوجّهه حارس البوابة المعروف والمعلوم. (حجاب، 2011، ص228). خاصة أن 60٪ من مجموع شبكة الإنترنت في العالم، موجودة في أمريكا، و26٪ في أوروبا، و14٪ في بقية العالم، وهذا بدوره يحدّد مصدر واتجاه المعلومات وتدفعها.

تطور الإعلام الجديد.

أدّى التطور التكنولوجي لوسائل الاتصال، إلى تغييرات كبيرة ومتعددة، غيرت الكثير من النماذج الاتصالية التقليدية، وساهمت بإحداث نقلة ضخمة في حجم التدفق المعلوماتي، وغيّبت العوائق المكانية والزمانية لانتقال المعلومة، وساهمت في تشابك العالم ضمن تفاعلات أثرت على طبيعة حياتهم، وأدخلت مفاهيم وثقافات، وخلقت تجمعات افتراضية جديدة، وأصبح أيّ فرد على الكرة الأرضية، لديه الإمكانيات للمساهمة في الرأي العام العالميّ، والتعليق وإبداء المواقف، وبالتالي التأثير والتأثر.

لقد تجاوز الإعلام الجديد هذه النظريات، وخلق إطاراً جديداً أعطى المجال للمرسل، أن يكون مستقبلاً، والمستقبل أن يكون مرسلًا، وبتفاعل كبير مكّنه من أن يتعامل مع الوسائط الإعلامية المتعددة؛ ليعمّق مفهوم التأثير. (إسماعيل، 2013، ص35).

كان لتطور وسائل الاتصال وتكنولوجيا التواصل، الأثر الأكبر في توسيع قاعدة التفاعل بين الناس، وتبادل الآراء والأفكار، والتجارب والخبرات، لا يستطيع أحد احتكاره، رغم محاولات العولمة لتنميط الحياه اليومية، والمشاعر الإنسانية، والتحكم بالخيال الجماعيّ، والهيمنة على الفضاء الحسيّ للمجتمعات من

خلال أدواتها، التي منها وسائل الإعلام، والشركات متعددة الجنسيات، والمؤسسات والمنظمات الدولية. (خورشيد، 2014، ص 145).

لهذا فإنّه من الضروري إيجاد قواعد وضوابط إنسانية، تؤطّر السياسات الإعلامية لهذه الصناعة المعرفية، بحيث تأخذ بالاعتبار عالمية الإعلام وليس عولمته، بما يضمن تشاركية أبناء البشر، وحرية تدفق المعلومات، والنقل الصادق للمعلومة وعدم الاحتكار، أو التلاعب بالمعلومة أو الحجب، إضافة إلى التوقّف عن المعلومات الموجهة ذات الأبعاد غير الإنسانية. (الدسوقي 2002، ص 24)، ومن هنا انطلقت دعوات عالمية بإقامة نظام إعلامي جديد، يقوم على مبادئ العدل والتوازن، وأولويات الدول النامية. (Oldezeki، 1981، p.31)

بناءً على ذلك حدثت تطورات مهمة، منها تجنّب المؤتمر العام لليونسكو استصدار إعلان واضح حول دور وسائل الإعلام في تعزيز المعرفة وتدفق المعلومات؛ بسبب ادّعاء الدول الغربية وأمريكا بمسؤولية الحكومات، ففي عام 1977 شكلت اليونسكو لجنة دولية لدراسة مشاكل الاتصال في العالم، ووضعت الحلول برئاسة ماكبرايد الإيرلندي، حيث قدّم تقريره عام 1980، والذي دعا إلى نظام اتصاليّ أكثر عدلاً وأكثر توازناً من النظام السائد، وكان هذا التقرير بمثابة إعلان ما سمّي (بالمناظرة العظيمة)، ما بين الولايات المتحدة والدول الغربية، والتي طالبت بنظام حرّ من جهة، وبين الاتحاد السوفياتي والدول النامية من جهة أخرى.

(Oldezeki، 1981، p.157)

وقد مورست ضغوطات متعددة على اليونسكو؛ لتبنيها تقرير مكبرايد، لا سيما أثناء انتخابات اليونسكو لرئيسها، ووقوفها ضد انتخاب (أحمد مختار)؛ بهدف إيقاف أيّ حديث عن النظام العالمي الجديد. (ليله، 1980، ص 20).

وشهد القرن الحادي والعشرين تيارات إعلامية جديدة، تدعو إلى إعلام مستقل ومتعدد، حيث دعت اليونسكو (فدريكو مايو) عام 1991 إلى إستراتيجية إعلامية جديدة تشجّع التعددية الإعلامية، وبناء نظام مستقل، وتأسيس صحافة حرة ومتعددة، من أجل تحقيق التنمية الشاملة، وصيانة الديمقراطية؛ تمشياً مع المادة التاسعة عشرة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. (حسني والكندي، 2005، ص300)، فلوسائل الإعلام الجديد تأثيرٌ كبيرٌ على الجمهور، لا يقتصر على مجرد خاصية التفاعل التي تتيحها بين المرسل والمستقبل فحسب، بل إنها تشكّل اتجاهات وسلوكيات عديدة. (الغامدي، 2012، ص5). هذه الثورة التقنية لم تأذن فقط بولوج العالم إلى عصر المشاركة وقرب نهاية عصر الرقابة والتحكم بالمعلومات، ولكنها أذنت أيضاً بثورة تنموية سياسية ثقافية. (الترك وساق الله، 2013، ص12).

مفهوم الإعلام الجديد.

لم يجد مصطلح الإعلام الجديد تعريفاً واحداً بين منظري العلوم الإنسانية؛ نظراً لتداخل الآراء والاتجاهات في دراسته، ويقف هذا المصطلح أمام رؤيتين: الأولى هي الإعلام الجديد بوصفه بديلاً للإعلام التقليدي، والثانية هي الإعلام الجديد بوصفه تطوراً لنظيره التقليدي. (المحارب، 2012، ص22)، ومن بين هذه التعريفات:

تعريف قاموس التكنولوجيا الرقمية بأنه "اندماج الكمبيوتر وشبكات الكمبيوتر والوسائط المتعددة". (عودات، 1997، ص9). وعرفه ليستر بأنه "مجموعة تكنولوجيات الاتصال التي تولدت من التزاوج بين الكمبيوتر والوسائط التقليدية للإعلام، والطباعة والتصوير الفوتوغرافي، والصوت والفيديو". (البخاري، 2012، ص47). وعرفه بأنه "كل أنواع الإعلام الرقمي الذي يقدم في

شكل تفاعلي. (عبد الحميد، 2004، ص 67).

ويعرّف قاموس الإنترنت الموجز Condensed Net Glossary تعبير الإعلام الجديد بأنه يشير إلى: "أجهزة الإعلام الرقمية عموماً، أو صناعة الصحافة على الإنترنت".

ويرى الباحث أن المفهوم الجامع يقوم على أن الإعلام الجديد مصطلح يُستخدم لوصف أشكال من أنواع الاتصال الإلكتروني أصبحت ممكنة، باستخدام الكمبيوتر كمقابل للإعلام القديم، الذي يشمل الصحافة المكتوبة من الجرائد والمجلات، والتلفزيون والراديو، إلى حدّ ما، وغيرها من الوسائل الساكنة.

ويفرّق (نيكولاس نيغروبونتي) مؤسس معمل الإعلام الجديد في (ماساشوستس) بين الإعلام الجديد والتقليدي، في أن الإعلام الجديد قام على استبدال الوحدات الرقمية بالوحدات المادية، وهو ما أيده (فين كروسي)، بأنّ الإعلام الجديد يضمّ مزايا الاتصال الشخصيّ والجماهيريّ، ويتجاوز سلبياتها.

وذهب (ريتشارد ديفيز) و(ديانا أوبن) إلى تجاوز مدخلي (نيغروبونتي) و(كروسي)، بالتخفيض من التماهي بين الإعلام الجديد والتقليدي. (أبو عيشة، 2010، ص 54-57)، كما أن فكرة الجديد يمكن استقراؤها من أن الإعلام الجديد يُشير إلى حالة من التنوع في الأشكال والتكنولوجيا، والخصائص التي حملتها الوسائل المستحدثة عن التقليدية، خاصة فيما يتعلّق بإعلاء حالات الفردية والتخصيص، وهما تآتيان كنتيجة لميزة رئيسة هي التفاعلية. (فضلي، 2009، ص 68).

ويرى الباحث من خلال العرض السابق للتعريفات أن هناك حالتين تُميّزا الإعلام الجديد من القديم، تتمثل بالكيفية التي يتمّ بها بثّ مادة الإعلام الجديد، والكيفية التي يتمّ من خلالها الوصول إلى خدماته، فهو يعتمد على اندماج النصّ

والصورة، والفيديو والصوت، مع بعضها البعض، فضلاً عن استخدام الكمبيوتر كآلية رئيسة له في عملية الإنتاج والعرض، أمّا التفاعلية فهي تمثل الفارق الرئيس التي تميّزه، وهي أهم سماته.

أهمية الإعلام الجديد.

تكمن أهمية الإعلام الجديد بقدرته على إتاحة الفرصة للمجتمعات والثقافات أن تقدّم نفسها للعالم؛ ليكون ما تقدّمه متاحاً للعالم، وهذا يتطلب استعداداً حقيقياً للاستثمار في هذه الوسيلة، والأهمّ من ذلك استثمارها بشكل إيجابي، ناجح ومؤثر وفعال. (اللبان، 2014، بلا). إضافة لقدرته على تنمية مهارة التفكير الناقد، خاصة مع غموض وعدم وضوح الشخصيات الحقيقية التي تتفاعل في إطار الإعلام الجديد، وشبكة الإنترنت أحياناً، كما أنّ الحرية التي لا تحدّها حدود الزمان والمكان والرقابة، تتيح نشر أخبار غير صحيحة، وشائعات مغرصة، وأفكار خاطئة، (مصطفى، 2008، ص34)، كما تسمح بتقديم المعلومات المتعددة والمتنوعة التي تتميز بالضخامة؛ نظراً لسعة التخزين وسهولة الإتاحة التي توفرها تقنيات الإعلام الجديد. (أمين، 2009، ص12) فأصبح محلّ اهتمام رجال المال والأعمال والتجار؛ كونه يعزّز دور وظيفة التسويق والإعلان المتبادل. (المنصور، 2012، ص23)، ويسمح النموذج الاتصالي للفرد العادي وللمعلنين إيصال رسائلهم إلى من يريدون في أي وقت بطريقة واسعة الاتجاهات، وليس من أعلى إلى أسفل (أفقي وعمودي) كالنموذج الاتصالي التقليدي.

حيث أشارت دراسة في الولايات المتحدة إلى أنّ الكلفة الحقيقية لتعيين مراسل واحد، وتوفير الأجهزة والمعدات اللازمة، وشراء ساعات بثّ في السنة، يُقدّر بـ280 ألف دولار. (السيد، 1999، ص67) فمجلة التايمز وصحيفة النيويورك

تايمز، حوّلت مصاريف مكاتبها الخارجية إلى اهتمامات وأولويات محلية داخلية، أي من 50٪ إلى 20٪. (Freedom.2014. p.200).

وظائف الإعلام الجديد.

حدّد (شرام ولاسويل) الهدف الرئيس للإعلام العالمي، بإعادة بناء نظام إعلامي بأولويات جديدة، تساعد الدول النامية على تحقيق تغييرات أكبر في النظم الإعلامية والمعلوماتية والثقافية، والاقتصادية والسياسية، بدل تركيزه على القيم الاقتصادية تحت مسمّيات العولمة، من خلال مراقبة الأداء العام للناس والتعلّم منهم، وتعليمهم، وتوسيع آفاق التعرف على العالم، وتوسيع التركيز والاهتمام، ورفع معنوية الناس، وخلق الأجواء الملائمة للتنمية، كذلك المساعدة في تغيير الاتجاهات، وتغذية قنوات الاتصال بين الأشخاص، ودعم الحالة الاجتماعية، وتقوية معاييرها، وتوسيع نطاق الحوار السياسي، وتنمية أشكال التذوق الفني والأدبي، وبالتالي التأثير في الاتجاهات الضعيفة وتقويتها (كاتب، 2011، ص18)

خصائص الإعلام الجديد.

يمتاز الإعلام الجديد بخصائص كثيرة، من أهمها التفاعلية، وهي تبادل التواصل بين المرسل والمتلقي، وتكون ثنائية الاتجاه، والتشاركية، وهي إمكانية كلّ شخص المشاركة في التفاعل والحوار أينما سكن وحيثما يقيم (الجروي، 1985، ص48). كذلك يتميز بالحركة والمرونة، وهي انتقاء وسائل الاتصال أينما ينتقل المرسل والمستقبل (الجوال، النت.... إلخ)، إضافة إلى أنّه يتميز بخاصية الكونية، وهي عالميّة التواصل بين بني البشر، حيث أصبحت البيئة الاتصالية بيئة عالمية،

تتخطى حواجز الزمان والمكان والرقابة، وتصل أرجاء الكرة الأرضية (كامل والحساوي، 1995، ص 11) جنبا إلى جنب مع خاصية الاندماج الوسائطي، حيث يدمج النص والصور، والصوت والرسوم والبيانات.

وتُعتبر خاصية الانتباه والتركيز مهمة في الإعلام الجديد، حيث تتطلب عملية التفاعل مع المرسل عملية الانتباه والتركيز، بخلاف وسائل الإعلام الجماهيري (جاردنر، 43). كذلك فإنَّ خاصية التخزين والحفظ سمة عزّزت من أهمية الإعلام الجديد، حيث يسهل على المتلقي تخزين وحفظ الرسائل الاتصالية واسترجاعها، كجزء من قدرات وخصائص الوسيلة بذاتها. (صادق، 2007، ص 75-78).

وتتميّز هذه الوسائل بتجاوز الحدود الثقافية والجغرافية، ومعها يتزايد عدد مستخدمي الإنترنت في كلِّ دولة من دول العالم، بطريقة غير مسبوقه، نتيجة توفّر إمكانيات الاتصال ورخص تكلفتها (اللبان، 20، ص 102). وقد أسهم انتشار برامج المسابقات والألعاب على مواقع شبكة الإنترنت، أو في البرامج الرقمية التي تُعدّ لهذا الغرض، وتناسب فئات ومستويات عمرية متباينة، بتحقيق وظيفة التسلية والترفيه، التي أصبحت تجذب مستويات عمرية مختلفة، ولا تتطلب مستوى تعليمي معين، بجانب ما تقدّمه المواقع الإعلامية من إذاعة للمواد الإعلامية، التي تسهم في تحقيق هذه الوظيفة وحاجات جمهور المستخدمين لها. (الفيصل، 2006، ص 45).

ومن الخصائص المميزة للاتصال الرقمي أيضاً، انخفاض تكلفة الاتصال أو الاستخدام؛ نظراً لتوفّر البنية الأساسية للاتصال والأجهزة الرقمية وانتشارها، وكذلك تطور برامج المعلومات ونظم الاتصال بتكلفة زهيدة، ممّا شجّع المستخدمين لأجهزة الحاسب وبرامجه، والاستغراق في هذه البرامج بهدف التعلم لأوقات طويلة في إطار فردي، كما ساعد تطوّر برامج النصوص الفائقة، والوسائل الفائقة على طول

فترة التجوال بين المعلومات والأفكار التي تتضمنها، بغرض اكتساب المعلومات أو التسلية (أمين، 2009، ص 14).

لقد مكّنت الشبكة العنكبوتية العالمية أيّ شخصٍ لديه ارتباط بالإنترنت أن يصبحَ ناشراً وقادراً على إيصال رسالته إلى العالم كلاً بتكلفة زهيدة، يضاف إلى ذلك كلاً سعة الانتشار عالمياً، ووصوله إلى شرائح المجتمع على اختلافها تقريباً، واحترام مبدأ وجود الآخر في عصر أصبح الآخر موجوداً فيه في كلّ مكان، وإتاحة الفرصة للجمهور لإبداء الرأي فيما يُعرف بالثبّ المتبادل. (أولجا، ونيكوكا، 2009، ص 56).

سلبيات الإعلام الجديد.

للإعلام الجديد سلبيات تتمثل بصعوبة الوثوق والتحقّق من صحة وصدقية العديد من البيانات والمعلومات، التي تحويها بعض المواقع (الحلوة، 2012، ص 22). وضعف السيطرة على الضوابط اللازمة لضمان عدم المساس بالقيم الدينية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات، ونشر العنف والتطرف والإرهاب (بدر، 2002، ص 33). إضافة إلى عدم التوازن بين حجم ونوعية الرسائل الإعلامية الموجهة، وبين استعداد المتلقي لها فيما يتعلّق بالرأي والرأي الآخر، وتفتيت دائرة المتلقي (فاروق، 2014، ص 12). والتركيز على مخاطبة الأفراد والجماعات الصغيرة، وفق الميول والاحتياجات الفردية، إضافة إلى إمكانية انتهاك حقوق النشر والملكية الفردية، وارتكاب الجرائم الإلكترونية باستخدام التقنيات الحديثة. (شيخاني، 2010، ص 435).

وكذلك عدم تمحيص المواد المنشورة، وفقد الثقة بالأخبار والمواد الموجودة، حيث إنّ أهمّ تحدّيين يواجهان الإعلام الجديد هما: جودة المحتوى، والتكنولوجيا

التي يمكن بها عرض هذا المحتوى (عباس، 2007، ص12). يضاف إلى ذلك كلاً المخاطر الأمنية، كالإرهاب ونشر ثقافة العنف، وإشاعة الفوضى، وإثارة النعرات الطائفية والعنصرية، ومخاطر متعلقة بالجريمة الجنائية الرقمية، وانتحال الشخصية، والنصب والاحتيال في المعلوماتية، (جبارة، 2001، ص23). والذم والتحقير، والإهانة عبر الشبكة، والتحرش والمضايقة، والإباحية عبر برامج أنشطة الاعتداء على الخصوصية، وهي تتعلق بجرائم الاختراق. (البهبهاني والبرغوثي، 2004، ص85).

كذلك انتهاك البيانات الشخصية الإلكترونية، وتشكّل أحد وسائل غسيل الأموال، وسهولة إخفاء معالم الجريمة الإلكترونية، (شيرين، 2012، ص23) لذا لا بدّ أن نواجه ونضبط هذه المظاهر بطرق متعددة، من أهمها: المساءلة الدورية للمالكي القنوات الفضائية والمواقع الاجتماعية، والقائمين عليها، والتنسيق مع المعلمين، وبيان خطورة بعض البرامج. (سليمان، 2009، ص22)، وتكثيف النشاط الثقافي التوعوي التنويري للقطاعات المختلفة، وخاصة الشباب، بالبرامج الهادفة والأنشطة المفيدة، وإنشاء مكتبة سمعية بصرية في كلّ مدينة كبيرة، وتعزيز دور الأسرة في الانفتاح على الأبناء والتفاعل معهم، ومراقبة ما يتعرضون إليه وتوضيحه، وإنشاء التلفزيون التربوي، وتشكيل مجلس إعلامي يضمّ عضواً واحداً على الأقل من كلّ كلية من كليات الإعلام في البلدان كافة؛ للتنسيق فيما بينها، وخاصة في مجال المناهج وأساليب التواصل والاتصال، والمستجدات العلمية، والأخذ بالمفيد منها، ورصد المناهج المضادة، ووضع طرق لمواجهتها. (فضلي، 2009، ص35).

تغيرات أحدثها الإعلام الجديد.

لقد أحدث الإعلام الجديد أو الرقمي، العديد من التغيرات على واقع الإعلام وخصائصه، حيث كسر احتكار المؤسسات الإعلامية الكبيرة لوسائل الإعلام، وزاد من حجم وتدفق المعلومة، وظهرت طبقة إعلامية غير مهنية، ومنابر إعلامية جديدة (الحلوة، 2012، ص 22). وبالتالي ظهر إعلام الجمهور للجمهور، وشارك هؤلاء بتحديد أجندتهم بتسليط الضوء بكثافة على قضاياهم، وتشكل أولوية لهم، ويجرون تفاعلاً مشتركاً، الأمر الذي تولد فيه مضامين ثقافية واجتماعية جديدة، اقتضت تغيرات جذرية واسعة في أساليب الحياة، اجتماعياً وتشريعياً، وفي نظم المؤسسات الإعلامية المختلفة، أسفرت عن بيئة جديدة أبرزها الواقع الإعلامي المتشابك، وتفتت الجماهير والانتقال إلى مرحلة الإعلام الفئوي والإعلام المتخصص، ونشوء ظاهرة المجتمع الافتراضي. (عبد العال، 2011، ص 21).

وولج العالم إلى عصر المشاركة، ونهاية عصر الرقابة والتحكم بالمعلومات، مما عزز فرص الخروج من الهيمنة الحكومية، وأصبحت وسائل الإعلام مستقلة نسبياً بحد ذاتها، وكسرت احتكارها، وأذنت أيضاً بثورة من نوع آخر، كما ظهرت وسائل إعلامية جديدة متجمعة؛ لتفادي مطالب الشركات الكبرى العملاقة، مما عزز التعددية، وتحوّلت وسائل الإعلام من حقل المعلومة إلى وسيلة للتفاعل والمشاركة، والانفتاح على المعلومة التي كانت صعبة المنال (الملح، 2015، ص 5).

كما ساهم في انكماش العالم زماناً ومكاناً، وسقوط الحواجز بين الواقعي والوهمي، وبين الحاضر والغائب، ومكنت الأفراد والجماعات من الحصول على آليات وأدوات (وسائل التواصل الاجتماعي)؛ للتأثير في المجتمعات المعاصرة وفي السياسة العالمية. (الشرفات، 2016، ص 8).

ويرى الباحث أنّ مثل هذه التغيرات والتأثيرات التي أحدثها الإعلام الجديد، والتخوّف من استغلال هذه الوسائل لخدمة مصالح أيديولوجية أو اقتصادية أو سياسية، وبالتالي التلاعب بمصائر الناس ومصالحهم ومستقبلهم، والذي يشكّل هاجساً قوياً لدى العلماء والباحثين في العلوم الإنسانية، والسياسيين والمصلحين، فقد أصبح من الضروري التفكير ملياً في وضع قواعد ومفاهيم جديدة، تتعامل مع واقع الإعلام الجديد وتضبط مسيرته، وتراقب المتعاملين معه، وتضبط واقع استخدامهم لهذه الوسائل وتهدّبها، وذلك بتعزيز الجانب الإنساني في الوسائل الإعلامية، بحيث تراعي مثل هذه الوسائل والقنوات الإنسان بقيمه، وأخلاقياته وخصائصه، وهذا يتطلب تحميل الإعلام مسؤولياته تجاه خدمة الإنسانية.

مما يشير إلى ضرورة وضع نظرية جديدة تُعنى بالمسؤولية الإنسانية للإعلام، وتعزّز عملية تأطير السياسات الإعلامية لوسائل الإعلام بالمسؤولية الإنسانية ومبادئها، وفي هذا الإطار فإنّ الباحث يخوض ويشارك في طرح مشروع هذه النظرية في هذا الفصل، ويبدأ الحديث عن النظريات الإعلامية ونقدها.

موثيق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

المادة 19 من العهدين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية، والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والجمعية العامة، إضافة للمادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقرارات مؤسساتها (اليونسكو) حول النظام الإعلامي الجديد، وقرارات منظمة دول عدم الانحياز حول النظام الإعلامي الجديد، ومبادئ ومشاريع حقوق الإنسان تمثّل النظرة الدولية، وتوجه المجتمع الدولي تجاه حقوق الإنسان، وهي تشمل:

➤ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي ظهر في 14 كانون الأول 1948، حيث نصّت المادة 19: لكلّ فرد الحقّ في حرية التعبير والرأي، واعتناق الآراء دون تدخّل من أحد، ويحقّ له استقاء المعلومات والأفكار، ونقلها وبثّها بأيّ وسيلة كانت، بغض النظر عن الحدود، حرية اعتناق الآراء دون تدخل من أحد واستقاء الأنباء وتلقّيها وإذاعتها بأيّ وسيلة كانت دون التقيّد بالحدود الجغرافية. (الغولا، 2014، [http://maymay.com،search.int](http://maymay.com/search/int))

➤ العهد الدولي الخاصّ بالحقوق المدنية والسياسية. (1948) إنّ الحقّ الذي يتمتع به كلّ إنسان في حرية التعبير، يوليه حريةً في طلب جميع أنواع المعلومات والأفكار، وتلقّيها وإذاعتها دون اعتبار للحدود، بالقول، أو الكتابة، أو الطباعة، أو الفن، أو بأيّة وسيلة أخرى يختارها. (غالي، 1997، ص 87).

➤ قرار رقم 59 للجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 كانون الأول 1946، وهو أول نصّ دوليّ للحقوق الاتصالية، وجاء فيه: "حرية الإعلام حقّ إنساني، وملك لكلّ الحريات التي كرّست لها الأمم المتحدة". وبدأت موثيق وإعلانات وقرارات الأمم المتحدة تتوالى، حيث وافقت الأمم المتحدة في 16 كانون الأول 1966 على الاتفاقية الدولية حول الحقوق المرئية والسياسية، حيث نصّت المادة 19 إضافة لما ذكر "الحقّ سواء كان شفوية، أو كتابة، أو طباعة، أو أيّ صفة فنية". (شفيق، 2011، ص 23).

➤ عام 1950 ظهر الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان في التعبير والرأي، وفي عام 1979 ظهر الميثاق الأفريقي، ثم تلاه الميثاق العربي عام 2004 بعد مؤتمر القمة السادس عشر، وفي عام 1978 الإعلان العالمي لمبادئ إسهام وسائل الإعلام في دعم السلام والتفاهم الدولي، وتعزيز حقوق الإنسان. عام 1995 ظهرت مبادئ جوهانسبرغ حول الأمن القومي وحرية التعبير في العالم، حيث كلّفت الأمم المتحدة

مجموعة علماء وخبراء لوضع مبادئ تتعلق بالعلاقة ما بين الأمن القومي والعالمي، وحرية التعبير. (الغولا، 2016، <http://int.maymay.com/search>).

➤ وفي عام 2003، ظهر الإعلان العالمي الخاص بحرية النشر الإلكتروني، المنبثق عن المؤتمر الدولي لمجتمع المعلومات، الذي عُقد في جنيف 2003 بتنظيم من الأمم المتحدة. (www.radionongrata.org)

وهناك قرار مؤسسات الأمم المتحدة، كقرار محكمة العدل الدولية تجاه التدخل الأجنبي في نيكاراغوا عام 1986، ورفض مبدأ التدخل بشؤون الغير، كذلك قرارات المساعدات الإنسانية للصومال عام 1992، والبوسنة، وأنغولا، وليبيريا، وجورجيا، والموزنبيق، وأذربيجان عام 1993. حيث أجاز الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، استخدام القوة في سبيل تأمين المساعدات وتحقيق أمن السكان، وقد رفض مجلس الأمن إعطاء الشرعية للأوروبيين من التدخل في يوغسلافيا. (حداد، 2000، ص 107)

➤ مبادئ تقرير (شين ماكبرايد) (1) عام 1980 والتي نادى بأن الاتصال عنصر أساسي للاستقلال الثقافي، وأنَّ الفجوة تزداد اتساعاً بين الدول المتقدمة التي تنشر رسالتها بحرية، وبين الدول التي ليس لديها إمكانية حرية، فتنتج عنها آثار سيئة.

(1) (شين ماكبرايد) أيرلندي حاصل على جائزة نوبل للسلام، كلفته أمانة اليونسكو عام 1977 ليرأس لجنة من 16 عضواً عالمياً، هدفها عمل تقرير عن الخلل الإعلامي في العالم بين الدول النامية والدول المتطورة، ووضع تصور حول الإعلام الجديد، وعملت هذه اللجنة لمدة 3 سنوات؛ أي إلى 1980

الفصل الثاني

الإعلام الأردني

المبحث الأول

(تطور الإعلام في الأردن)

وسائل الإعلام في الأردن

اهتمّ الفكر الهاشمي بالإعلام قبل نشأة الدولة عام 1921، فصحيفة (الحقّ يعلو) صدرت في معان عام 1920، على اعتبار أنّ الفكر السياسي للدولة الأردنية كان موجوداً قبل تكوين الدولة، حيث لعبت الصحافة المقروءة دوراً مهماً في ترسيخ هذا الفكر، في الوقت الذي لم تكن فيه تقنيات الإذاعة والتلفزيون متاحةً في تلك الأيام، وكان قانون المطبوعات العثماني الصادر في عام 1911 هو المرجعية القانونية، حيث استمدّت قوانين الطباعة والنشر الأردنية اللاحقة العديد من بنوده، حتى تمّ إصدار قانون أردني عام 1953 أي بعد صدور الدستور.

يُصنّف الإعلام الأردني أنّه من الأنظمة المختلطة، التي يتشارك بإدارتها القطاعان الخاص والعام، ويخضعان للتشريعات المعنية، حيث تشرف الحكومة بشكل مباشر على مؤسسات الإذاعة والتلفزيون، ووكالة الأنباء، وهيئة الإعلام التي تمثل دائرتي المطبوعات والنشر، وهيئة المرئي والمسموع اللتين أُلغيتا عام 2014، وهي المؤسسات التي يشرف عليها وزير الدولة لشؤون الإعلام، الناطق الرسمي باسم الحكومة وفقاً للقوانين. (الموسى، 2003، ص 32).

ومع نهايات القرن الماضي، كان الإعلام الأردني، إعلاماً رسمياً بامتياز؛ أي إعلاماً تابعاً بشكل كامل لإرادة الحكومة، واقتصرت وسائل الإعلام على مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، وصحيفتي الرأي والدستور، المؤيدتين لنهج الحكومات، في حين تلاشت صحف المعارضة، أو ذات السقف العالي، كصحيفة العرب اليوم وشيخان، وغيرها من وسائل.

ولهذا فقد وُصِفَ الإعلام بأنه إعلام مجزأ، تعددت مرجعياته، وسطحي، وعدم وضوح الرسالة، (سطحية، عمومية، متقلبة)، وبأنه إعلام فزعات، حيث عجزت المؤسسات الإعلامية عن القيام بدورها، وبسيطرة الحكومة وتملكها لإرادة الإعلام. وَوُصِفَ بأنه لا يملك الرؤية الإعلامية المفتوحة، وضعيف، وأدائه متراجع، ولا يواكب الخطاب السياسي، وبالتالي عجز عن التعبير عن التوجهات الأردنية، وإنجازاته وحراكه، وبالتالي عدم القدرة على المنافسة، مما يفقده الثقة بأدائه، لهذا وصفه رئيس الحكومة الأسبق الدكتور عبد الرؤوف الروابدة بأنه في الإنعاش. (الروابدة، 2000، ص3-4).

الإعلام الأردني لم يتمكن من مواكبة رسالة الأردن القومية والإنسانية، وغير قادر على الوصول إلى الجماهير المستهدفة، وإيصال رسالة الدولة لها وتفسيرها، وغير قادر على التجديد في المضمون والأداء، إضافة إلى ضعف المنافسة ومواكبة التحولات المعاصرة في الأداء الإعلامي، وفي التطبيقات التكنولوجية المعاصرة. (الزعبي، 2016، ص12).

انتهجت الصحف الأردنية (الرأي والدستور)، ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون، كمؤسسات إعلامية متواجدة التبعية في سياساتها الإعلامية، ولا سيما نوعية الأخبار وأسلوب تحريرها المؤيد الواضح للحكومة، وكانت تتحدث من وجهة نظر

حكومية، وبقيت محصورةً فيما يصلها من أخبار، خاصة عن طريق الوكالة الرسمية، أو المتحدثين الإعلاميين الرسميين في الدوائر والمؤسسات، دون النظر للنهج الاستقصائي، الذي تؤيده وتطالب به النظريات الإعلامية الحرة، حيث لم نجد تنوعاً واضحاً في مضامين المقالات والتحليلات، وبالشكل الذي يعكس التنوع والتعددية.

ولم يمارس العديد من الصحفيين دورهم في متابعة الأخبار الدولية، وتحليل مضامينها وانعكاسها على الأردن، رغم وجود ذلك عند عدد لا بأس به من محرري الصحف، وبقيت معظم سياسات الإعلام محصورة في معظمها بالأخبار المحلية، وبالذات الرسمية، مع تغطية الجانب الترفيهي بشكل أكبر، في حين كان التركيز على الجوانب السياسية أكثر من التنموية. (الزعبي، 2013، مرجع سابق، ص 12).

ومن أهم المؤسسات الإعلامية في الأردن:

تطور المؤسسات

شهدت المؤسسات الإعلامية تطوراً ملحوظاً في المجالات التشريعية، والفنية والمهنية، تمثل ذلك بتطور مفهوم الاستقلالية للوسائل كافة، وقيام الحكومة بإعادة هيكلة الإعلام شكلاً ومضموناً، وتشكيل مجالس وهيئات مستقلة للمؤسسات الإعلامية، رغم توجه الحكومة لتوحيد مرجعية المؤسسات الإعلامية الرسمية بمرجعية واحدة⁽³⁾.

(1) المجلس الأعلى للإعلام، نظرة في الإعلام الأردني في مطلع القرن 2007، ص 80.

تطور القوى البشرية الإعلامية

منذ بداية الصحافة الأردنية، وفي بداية العشرينيات، والصحافة تعاني من مشكلتين: الأولى ضعف الدعم المالي، والثانية قلة المؤهلين للعمل الصحفي التحريري والفني، وغيرها من أعمال، حيث افتقدت الصحافة إلى كتّاب متفرغين، كان سببه ارتباط هذه الحرفة بالسياسة ومناهضة الحكومة، مما عزف الناس عن دراستها أو امتهاها.

وفي منتصف الستينيات بدأت الصحافة تستقطب خريجي كليات الإعلام والدورات التدريبية للعاملين في الإعلام، وأصبح الخريجون يرفدون وسائل الإعلام الأردنية، والمؤسسات الوطنية الرسمية. تشير إحصائيات نقابة الصحفيين إلى أنّ نسبة الحاصلين على مؤهلات علمية للعاملين في الحقل الصحفي، زاد على 85٪، حيث ارتفع عدد أعضاء نقابة الصحفيين من 488 عضواً عام 2000، إلى ما يزيد على 885 عام 2008، عدا المسجلين في سجل المتدربين.

أقرّ قانون المطبوعات والنشر مواصفات قانونية ومدنية، ومهنية وتعليمية في الصحفي الممارس⁽¹⁾، وبيّنت الدراسة التي أجراها مركز القدس للدراسات، حول موضوع الاحتواء الناعم^(*) في 8/11/2008 أنّ أكثر من نصف الصحفيين والإعلاميين الأردنيين (57٪) يعملون في الإعلام المقروء، و(23٪) في المرئي والمسموع، و(13٪) في قطاع الإعلام الإلكتروني، و(6٪) مراسلون، ويعمل ثلث هؤلاء (33٪) في مؤسسات مملوكة للحكومة، والثلث الثاني (31٪) في مؤسسات ملكيتها مختلطة، تهيمن عليها الحكومة بدرجة ما، و(28٪) في مؤسسات مملوكة

(1) إحصائيات نقابة الصحفيين، 2007

(*) استخدام الوسائل المادية لاحتواء الإعلاميين (التعريف موجود في قائمة المصطلحات بالملحق).

للقطاع الخاص، و(1٪) يعملون في مؤسسات إعلامية حزبية، و(6٪) في مؤسسات ملكيتها غير أردنية (المراسلون)⁽¹⁾.

وزارة الإعلام.

تشكلت أول وزارة إعلام في الأردن عام 1964 للإشراف على قطاع الإعلام، بعد مجموعة أحداث أساءت للأمن الوطني الأردني. جاءت فكرة إلغائها عام 2001 كخطوة إستراتيجية للانتقال إلى إعلام الدولة (الوطن)، حيث طالبت الرؤيا الملكية بإعادة هيكلة الإعلام شكلاً ومضموناً، من خلال تشكيل مجالس وهيئات مستقلة للمؤسسات الإعلامية التي كانت تابعة لها.⁽¹⁾

كانت وزارة الإعلام تمارس دور الرقابة الصارمة على وسائل الإعلام، حيث مثلت أهم رموز الهيمنة الحكومية، بمسؤوليتها المباشرة عن المؤسسات الإعلامية، مما أضعف دور المشاركة العامة في صنع القرار الوطني. ومع تطور وتشعب مسؤولية الدولة الأردنية، والحراك العام على الصعيد المحلي والدولي والإقليمي، فقد تطور دور الإعلام ليعكس هذا الحراك، ويرسخ مفاهيمه ومرتكزاته وفق تنافس إعلامي إقليمي وعالمي، فجاءت النظرة الجديدة لإعادة هيكلة الإعلام الأردني، وخاصة إلغاء دور وزارة الإعلام؛ ليتماشى مع هذا الطرح الديمقراطي أسوة بالدول الديمقراطية.

(1) مركز القدس للدراسات السياسية، دراسة تحليلية حول مفهوم الاحتواء الناعم، 2008.

(2) شفيق عبيدات وآخرون، مسيرة الصحافة الأردنية، مطابع الأيام عمان، 2003، ص ص 43-64.

هيئة الإعلام الأردني.

صدر قانونها عام 2015، وتضمّ هيئة المرئي والمسموع التي صدر قانونها عام 2002، ودائرة المطبوعات والنشر، التي صدرت تعديلاتها المتتالية عام 2014، وهي هيئة اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري. وحول سياسات الهيئة وقانونها وبرامجها، قال الدكتور **أحمد القاضي** مدير الهيئة: نتيجة لتطوير تشريعات المرئي والمسموع عام 2002، فقد أصدرت هيئة المرئي والمسموع ما يزيد عن 40 رخصة محطة إذاعية (أف أم)، و30 رخصة قناة تلفزيونية أرضية، و17 رخصة قناة تلفزيونية فضائية، والعديد من المحطات الفضائية التي تبثّ من الأردن.

ويبّين أنّ الهيئة تسعى إلى تنمية قطاع الإعلام المرئي والمسموع، وتنظيم عملها، وخلق بيئة استثمارية، وإجازة المصنّفات العلمية، واعتماد مكاتب مراسلي محطات الإذاعة والتلفزيون، وترخيص الأجهزة المستخدمة لأعمال البثّ بالتنسيق مع هيئة الاتصالات. وقال: لقد تم إدخال العديد من التعديلات على قانون المطبوعات والنشر، من أهمها عدم جواز توقيف الصحفي ومحاكمته أمام محاكم البداية، وليس المحكمة العسكرية، وحقّ الصحفي انتداب أيّ محامٍ عنه، وعززت من مسؤولية رئيس التحرير وصاحب الصحيفة عن الأخبار المنشورة، وخفضت الرسوم، واعتبرت المواقع جزءاً لا يتجزأ من الصحف، ويتمّ التعامل معها بمثل ما يتعامل مع الصحافة المقروءة، وتركت للمتضررين من الصحافة اللجوء للمحكمة، ولكنها أبقت على نقاط الممنوعات التي لا يجوز للصحفي المساس بها، غير أنّ هذا القانون لم يبلغ بعض البنود في قوانين الإرهاب والعقوبات، وقد يُحاكم الصحفي عليها باعتباره شخصاً عادياً.

تمتع الهيئة بشخصية اعتبارية ذات استقلال إداري ومالي، وتتولّى جملة من

المهام، أبرزها:

- تنمية قطاع الإعلام المطبوع والمرئي والمسموع في المملكة، وتنظيمه، والعمل على خلق بيئة استثمارية فيه.
- واستقبال طلبات ترخيص الصحف والمجلات، والمواقع الإلكترونية الإخبارية والمتخصصة، ومحطات الإذاعة والتلفزيون، بالإضافة الى مراكز الدراسات والأبحاث، وقياس الرأي العام، ودور النشر والتوزيع والترجمة، والدعاية والإعلان والمطابع والمكتبات.
- وضع معايير أسس منح الرخص.
- متابعة التزام الجهات المرخص لها بالقانون.
- إجازة المصنفات ومنح الرخص اللازمة لإنتاجها، ولمحلات تداولها، وأماكن عرضها وفق أحكام القانون.
- اعتماد مكاتب مراسلي محطات الإذاعة والتلفزيون.
- ترخيص الأجهزة والوسائل التقنية المستخدمة لأعمال البث الإذاعي والتلفزيوني، بالتنسيق مع هيئة تنظيم قطاع الاتصالات.
- تنفيذ السياسة الإعلامية العامة، والمقررة من قبل الحكومة.
- إعداد خطط التوجيه الوطني، وتعميمها على المرخص لهم.
- تنظيم أنشطة إعلامية لرفع سوية مهنة الإعلام، وتأهيل الإعلاميين وتدريبهم، وإجراء الدراسات والبحوث، وعقد المؤتمرات والندوات، وإقامة المهرجانات.
- تشكيل لجنة من ذوي الاختصاص للنظر في الشكاوى المقدمة من الجمهور،

أو أي جهة أخرى متعلقة بالمحتوى الإعلامي، أو المواد المبثوثة، أو المسجلة لغايات العرض، أو تداول الجمهور، أو مرخص له على مرخص له آخر.

(موقع هيئة الإعلام - http://mc.gov.jo-20016 - الاطلاع 11 / 10 / 2020)

الصحافة

كانت الصحف والمجلات هي الوسائل الإعلامية المعتمدة منذ نشأة إمارة شرق الأردن عام 1921، حيث ساهمت في تثقيف الناس وتوعيتهم، وإيصال الأخبار والتوجيهات الملكية إلى أبناء بلاد الشام، حيث صدر العديد منها، نوردها على مراحل: (1)

أ- صحيفة الحق يعلو 1921: أصدرها الأمير عبد الله المؤسس أثناء إقامته في معان، وكانت بدايةً تُكتب بخط اليد، وكان شعارها أسبوعية عربية ثورية⁽²⁾.

ب- جريدة الشرق العربي 1923: صدرت بعد تأسيس الإمارة الأردنية، وهي الجريدة الرسمية الأولى للحكومة، ولكنها كانت تنشر المقالات السياسية والأدبية، والأبناء العالمية والمحلية، تحوّلت إلى صحيفة تنشر البلاغات الرسمية والإرادات الأميرية، واستمرت حتى الاستقلال، حيث صدرت بعدها باسم المملكة الأردنية⁽²⁾.

ت- (1923-1960) صدر العديد من الصحف منها الأردن بحيفا، الشريعة، صدى العرب، الأنباء، جزيرة العرب... إلخ، حيث تناولت مضامينها الحالة

(1) شفيق عبيدات، الصحافة في شرق الأردن 1920-1950، مطابع الراي، عمان 1983، ص 25.

(2) شفيق عبيدات، الأردن في خمسين عاما (1921-1971)، مركز الرأي للطباعة، ص ص 5-10، دائرة المطبوعات والنشر، عمان 1972، ص 213.

السياسية، وخاصة الاتجاه القومي ومحاربة الاستعمار الفرنسي والبريطاني، والدعوة نحو الوحدة والقيادة الموحدة، متطلعة إلى المشروع القومي الجديد الذي انبثق من مصر.

ث - (1960-1990): دُججت صحيفتا فلسطين والمنار عام 1967، وصدر عنهما صحيفة الدستور (الشركة الأردنية للصحافة والنشر)، وفي عام 1971 صدرت جريدة الرأي باسم المؤسسة الصحفية الأردنية، وهي ثاني صحيفة حكومية بعد الشرق العربي، توزعت ملكيتها ما بين عدة جهات⁽³⁾، وكانت مضامينها تركز على الدفاع عن الأردن ضد محاولات الطعن والتشكيك، ودعوة الناس إلى بناء الوطن، ثم صدرت صحيفة صوت الشعب عام 1983 (توقفت)، ثم صحيفة الأسواق اليومية عام 1993 (توقفت)، الجوردن تايمز (باللغة الإنجليزية) عام 1975 عن مؤسسة الرأي للصحافة والنشر⁽⁴⁾.

ج - (1990-2009): صدرت عدة صحف يومية، منها العرب اليوم عام 1997، الديار عام 2004، الغد والأنباط عام 2005 (كلها مملوكة للقطاع الخاص)، ثم السبيل عام 2009، وهي صحيفة سياسية حزبية، يشرف عليها حزب جبهة العمل الإسلامي.

ح - أصدر الجيش العربي مجلة (الجيش العربي) في عمان في حزيران 1940 (ربعية)، ثم صدرت مجلة الأقصى العسكرية.

خ - هذا إضافة إلى ما يزيد على 30 صحيفة أسبوعية ظهرت في الفترة ما بين عام (1970 - 2009)، منها الأدبية، والسياسية، والثقافية، والاجتماعية، والحزبية، حيث

⁽³¹⁾ شفيق عبيدات، الصحافة في شرق الأردن، مرجع سابق، ص 11.

⁽⁴⁾ دائرة المطبوعات والنشر، ملف الصحف، عمان، 1972، ص 15.

ظهرت صحف السبيل، والوطن، والعهد، والمستقبل، وقبلها الأهالي (حزبية)، وصحف سياسية اجتماعية كاللواء 1972، والصبح 1971، والأردن، والحدث، والشاهد، والمحور، وعشرات أخرى من الصحف الأسبوعية⁽¹⁾.

عكست مضامين هذه المطبوعات الحالة السياسية السائدة في تلك الفترة، وقد جاءت كما يلي:

1- تناولت صحف العشرينيات والثلاثينيات الاستعمار، والانتداب الفرنسي والإنجليزي، والصهيونية، إضافة لمضامين الثورات الفلسطينية، والعودة الى الوحدة العربية والبعد القومي.

2- ركّزت فترة الاربعينيات على الدعوة للاستقلال، ومحاربة الاستعمار، وتضمّنت أيضاً آراء أحزاب المعارضة.

3- في الخمسينيات فقد نشطت الصحف وخاصة القومية المعارضة، وزاد عددها وسقف حريتها، مترجمة حالة الانفتاح والديمقراطية التي وقّرها قانون المطبوعات لعام 1953، حيث تحدّثت عن وحدة الضفتين، وخاصة بعد وفاة الملك عبد الله، وطالبت بتحرير الجيش، وطرد كلوب، وعدم الانضمام لحلف بغداد، وقضايا داخلية ودولية.

4- أما فترة الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، فقد استقرّت مضامين الصحف والمجلات على الشأن الداخلي، والتطلعات العربية، والقضية الفلسطينية، وما شهدته الساحة العربية من أحداث، حيث لم تشهد هذه الفترة نشاط إنشاء الصحف كما تمّ فيما بعد.

(1) شفيق عبيدات الصحافة في شرق الأردن، مرجع سابق، ص 13.

5- أما فترة التسعينيات وبعد عودة الحياة الديمقراطية، وصدور قانون المطبوعات لعام 1992، وارتفاع سقف الحرية، فقد شهدت هذه الفترة وما بعدها تنوع مضامين الصحف وشمولها، وجرأتها، وخاصة انتقاد الحكومة، وتشديد دور المراقبة على السلطات، إضافة إلى مضامين عربية وقومية ودينية، وأحداث جارية، إلا أن الشأن الداخلي والقضية الفلسطينية، كانت العناوين البارزة لهذه المضامين، التي اتسمت بالحدة والندية، وقد شهدت هذه الفترة زخماً كبيراً في إنشاء الصحف اليومية والأسبوعية.

6- أما بداية القرن الحالي، فقد تناولت الصحف القضايا المحلية والإقليمية والدولية، وظهر الانفتاح على العالم، وممارسة الصحافة لدورها الرقابي والنقدي، مستفيدة من سقف الحرية التي ضمنها الملك من خلال الرؤى الملكية للإعلام.

مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.

وتتكون من محطات الإذاعة، والتلفزيون، والفضائية الأردنية:

أ- الإذاعة: بدأت الإذاعة بثها من مدينة رام الله عام 1948. وفي عام 1950 أصبحت الإذاعة تُعرف باسم إذاعة المملكة الأردنية الهاشمية. عام 1956 أنشئت محطة إذاعة عمان في جبل الحسين، عام 1959 تم افتتاح مبنى الإذاعة الحالي في أم الحيران، وكانت تبث البرنامج العام على مدار الساعة، والبرنامج الإنجليزي لمدة (17) ساعة يومياً، وبعد حرب 1967 توقفت إذاعة القدس، وتبنت إذاعة عمان مسؤولية البث إلى داخل وخارج المملكة، وبمضامين تناولت فكر المواطن، وخلق جسور من الحوار والثقة المتبادلة مع صاحب القرار، وتحفيز التفاعل الوطني حول التجربة الاجتماعية الأردنية، ومناقشة قيم العمل، وأنماط التفكير، ثم اتسعت دائرة

البث بعد أن تمّ افتتاح محطة إرسال الخزانة عام 1988؛ لتغطّي فضاءات إقليمية ودولية ومحلية⁽¹⁾.

ب- التلفزيون الأردني: صدر قانون مؤسسة التلفزيون عام 1968؛ ليقوم التلفزيون بدوره الوطني مع الإذاعة في إحدى أخطر المراحل التي مرّت بها الأمة العربية، حيث بُدئ بالعمل باستوديو واحد، ثم بدأ بث القنال الأجنبي في عام 1972، وفي عام 1974 تحوّل البث العادي إلى بثّ ملون، ووبّثت نشرات إخبارية باللغة الإنجليزية والفرنسية. وفي عام 1985 تمّ دمج الإذاعة والتلفزيون في مؤسسة واحدة⁽²⁾، وركّزت برامجه على الناحية الإخبارية، وترويج الأفكار الحكومية وتوجهاتها، وكان دوره يمثل الجانب الرسمي ذا الاتجاه الواحد.

ت- القناة الفضائية: بدأت بثّها في شباط من عام 1993؛ ليصل بثّها الدول العربية كافة، وإلى المناطق الجنوبية من أوروبا وتركيا، وغرب إيران، وعدد من الدول الإفريقية، وتبثّ معظم برامج القناة الرئيسية (الأولى)، إضافة إلى البرامج الخاصة والنشرات الإخبارية بلغات مختلفة.

عام 2000 تمّ تعديل قانون مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الصادر في عام 1985؛ بهدف تحقيق مفهوم الاستقلالية المالية والإدارية والمهنية، من خلال إنشاء مجلس إدارة يقوم بوضع سياسات وخطط تطوير عمل المؤسسة، وإنشاء محطات تلفزيونية وتطويرها.

(1) تركي نصار، تاريخ الإعلام الأردني، الطبعة الأولى، عمان، مطبعة البهجة، 1992، ص 172.

(2) المجلس الأعلى للإعلام الأردني، دراسة تحليلية حول تطوير الإعلام الأردني، 2005.

وكالة الأنباء الأردنية (بترا).

كانت الوكالة في الخمسينيات والستينيات جزءاً من دائرة المطبوعات والنشر، إلى أن استقلت عنها في عام 1969، وتقوم بتغطية الأنباء وبثها إلى داخل المملكة وخارجها؛ لخدمة الأهداف السياسية للأردن. عام 1992 أدخلت الوكالة نظام الحاسوب لاستقبال وتحرير وبث الأخبار، وفي عام 1995 تمّ توقيع اتفاقية مع وكالة اليونانيتدبرس؛ لبث نشراتها إلى جميع أنحاء العالم عبر الأقمار الصناعية⁽¹⁾، وعام 2009 أصبحت الوكالة دائرة مستقلة، تعمل بموجب قانون منحها استقلالية مالية وإدارية ومهنية، وأصبحت تبث بأربع لغات، ولها شبكة من المراسلين في الداخل والخارج، إضافة لتغطيتها كافة مناطق المملكة.

ويشارك بنشرة الوكالة اليومية أكثر من 40 مشتركاً محلياً وعربياً ودولياً⁽²⁾، وكانت تمثل الجانب الحكومي والناشر الرسمي المعتمد لكل أنشطة الدولة الرسمية، لهذا غلب على مضامينها الرأي الواحد، والاتجاه السياسي الواحد.

المجلس الأعلى للإعلام (سابقاً).

تمّ تشكيله إثر إلغاء وزارة الإعلام⁽³⁾، وكخطوة نحو إعادة هيكلة مؤسسات الإعلام الأردني، والانتقال من إعلام الحكومة إلى إعلام الدولة، ويُعتبر هيئة مرجعية تنظيمية غير تنفيذية، أنشئ بموجب قانون مؤقت رقم (74) لسنة 2001، وصدر كقانون دائم رقم 26 لسنة 2004، ألغي عام 2008، لأسباب يؤكّد أمين عام

(1) رؤيا إعلامية <http://www.nis.gov.jo/nic/minfo.htm> شبكة المعلومات.

(2) المجلس الأعلى للإعلام، دراسة حول الإطار العام للمؤسسات الإعلامية، 2005.

(3) قانون المجلس الأعلى للإعلام 2001 (مرفق في الملحق)

المجلس السابق أجد القاضي، بأنّها تعود لعدم إدراك أصحاب القرار لدور المجلس⁽¹⁾، وكان للمجلس شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، وهدف إلى:

- 1- رسم السياسة الإعلامية، ووضع الخطط المنظمة للقطاع الإعلامي، ومراجعتها على ضوء المستجدات في مجال الإعلام، وتراعي المتغيرات الحديثة.
- 2- تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والإسهام في وضع ميثاق شرف بالتعاون مع الجهات المعنية ومتابعتها، وبصورة تعزز المهنية وتحمي حقوق الأفراد والمجتمع.
- 3- تنفيذ الخطط الوطنية اللازمة لتدريب وتأهيل العاملين في قطاع الإعلام.
- 4- اقتراح مشروعات القوانين والأنظمة المتعلقة بقطاع الإعلام، بالتنسيق مع الجهات المعنية، وإجراء الدراسات والبحوث الخاصة برصد الواقع الإعلامي، والتطور الحاصل.
- 5- تبادل الخبرات مع الهيئات والمنظمات العربية والدولية المماثلة.

المركز الأردني للإعلام (سابقاً).

أنشئ عام 2004، وتبع وزير الدولة الناطق الرسمي باسم الحكومة، جاءت فكرة إنشائه كحلقة وصل إعلامية ما بين الحكومة ومحيطها، وتقديم الخبرة والمشورة لوحدات الإعلام والعلاقات العامة في المؤسسات الحكومية، كما يساعد في إيصال رسائلها إلى الجمهور في الداخل والخارج، ويعبّر عن موقفها، ويعرّف

⁽¹⁾ مقابلة مع د. أجد القاضي، أمين عام المجلس العلي للإعلام سابقاً، مدير هيئة المرئي والمسموع حالياً عبان، 2009/9/30.

ببرامجها وخططها، وقراراتها ومشاريعها، والتعريف بالأردن سياسياً واقتصادياً، واجتماعياً وثقافياً، وبمفاهيم الدولة الأردنية⁽¹⁾.

ألغي المركز في عام 2008 لنفس الأسباب التي ألغي فيها المجلس الأعلى للإعلام، حسب ما قاله أمين عام المركز الأسبق باسل الطراونه في مقابلة معه.⁽²⁾

دائرة الإعلام المرئي والمسموع.

تشكّلت هذه الدائرة وفقاً للقانون المؤقت رقم (71 لسنة 2002)، تنشأ لهذه الدائرة هيئة تسمى (هيئة الإعلام المرئي والمسموع)، تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، وتؤدي الدائرة عدة مهام، منها تنمية قطاع الإعلام المرئي والمسموع في المملكة، وتنظيمه، والعمل على خلق بيئة استثمارية فيه، ودراسة طلبات الترخيص، وإجازة المصنّفات الفلمية، ومنح الرخص اللازمة لمحلات تداولها وأماكن عرضها، وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه، واعتماد مكاتب مراسلي محطات الإذاعة والتلفزيون، وترخيص الأجهزة والوسائل المستخدمة لأعمال البث الإذاعي والتلفزيوني، بالتنسيق مع هيئة تنظيم قطاع الاتصالات.

الإعلام العسكري الأردني.

وهو الإعلام المتعلق بالشؤون العسكرية ونشاطاتها وفعاليتها، وقد نشط ليصبح جزءاً رئيساً من الإعلام الوطني، مستخدماً كافة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة

⁽¹⁾ قانون المركز الأردني للإعلام 2004. (مرفق في الملحق)

⁽²⁾ مقابلة مع السيد باسل الطراونه، مدير المركز الأردني للإعلام الأسبق، عمان 15/8/2009.

والمقروءة، وكوادر قادرة على فهم الواقع الإعلامي الأردني، وترجم ذلك بإصدار مجلة الأقصى العسكرية، وتنفيذ برنامج جيشنا العربي التلفزيوني، وبرامج الإذاعة المختلفة.

ويعبر الإعلام العسكري عن تطلعات القوات المسلحة، وترجمة صورتها وأفكارها ومبادئها، موضحاً الرسالة التي وُجدت من أجلها، من خلال رسائله الموجهة إلى كافة قطاعات القوات المسلحة وخارجها، والتي تساهم في إسناد الخطاب الإعلامي الوطني، وتحقيق إستراتيجية القوات المسلحة الإعلامية، الهادفة إلى بناء الشخصية الوطنية الأردنية، وتطوير العملية الاتصالية، وعلاقتها مع المنظومة الإعلامية الأردنية⁽¹⁾.

الناطق الرسمي (وزير الدولة لشؤون الإعلام)

ولتطوير الإعلام أنشأت الحكومة منصب الناطق الرسمي باسم الحكومة عام 2003 (حكومة فيصل الفايز)؛ ليطور إلى وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال في حكومة نادر الذهبي، كذلك عملت على بناء شبكة للناطقين الإعلاميين في المؤسسات العامة والخاصة؛ لتكون حلقة الوصل ما بين المؤسسات الحكومية وبين وسائل الإعلام⁽²⁾.

أصدرت الحكومة قانون حقّ الحصول على المعلومة، الذي يعتبر الأول في الشرق الأوسط المعنيّ بحرية تدفق المعلومات للصحافة، ووصولها بسهولة

(1) مدير التوجيه المعنوي، ندوة إدارة القوى البشرية، كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية، 2008 / 11 / 25.

(2) مركز القدس للدراسات السياسية، مرجع سابق.

للإعلامي؛ لتجنّب الإشاعة غير الموثوقة والمعلومة غير الصحيحة، جنباً إلى جنب مع الجهد المبذول لإيجاد صيغة تنظيمية للإعلام الإلكتروني والفضائي، ووضع ضوابط تنظيمية ومواصفات لهذه المؤسسات الهامة، والعاملين فيها، باعتبارها تدير مهنة خطيرة، الأمر الذي يتطلب الإسراع في ذلك، وتوفير ميثاق شرف ومدونات سلوك تنظّم عمل هذه المؤسسات، وتبعدها عن استغلال بعض المتشبهين بالمهنة، وغير الملتمزين بأخلاقياتها.

تخلّت الحكومة عن حصتها في ملكية الصحف إلى ما دون 30٪ (الرأي) من رأس مال الصحف، كما جاء بقانون المطبوعات لعام 1993، وأيد ذلك 67٪ من الصحفيين.⁽¹⁾

وضعت حكومة سمير الرفاعي في 28/12/2009 مدونة قواعد السلوك التي تحكم العلاقة بين الحكومة ووسائل الإعلام، عزّزت من خلالها مفاهيم الحرية، من خلال إيقاف اشتراكات الصحف، وتنظيم إعلانات الدوائر الرسمية، وإيقاف استخدام الإعلاميين في الدوائر الحكومية، وبشكل مزدوج؛ وذلك لإيقاف عملية التأثير والتأثير في أداء الصحفي لمسؤولياته، والقضاء على عملية الابتزاز، وغيرها من سلوكيات.

كما شجّعت الحكومة مسألة التفاعل الإعلامي والانفتاح عليه، من خلال لقاءات يومية وأسبوعية وشهرية للإعلاميين مع الدوائر الرسمية، وتسهيل حصولهم على المعلومة، إضافة لإلغاء ضريبة الثقافة (1٪) المفروضة على الصحف، من أجل دعم الصحف وتعويض خسارتها، جرّاء وقف الاشتراكات⁽¹⁾.

(1) المرجع السابق.

(2) تعميم الرئاسة بتاريخ 28/12/2009 / مدونة السلوك لعلاقة الحكومة مع وسائل الإعلام.

الصحافة الإلكترونية واتجاهاتها في الأردن

هناك ثلاث مراحل مرّت بها حالة الحرية الصحفية الإلكترونية وهي:

أ- حالة حرية الصحافة الإلكترونية قبل التشريع (2006-2011).

➤ لم يكن هناك تشريع إعلامي غير قانون المطبوعات والنشر رقم 8 لسنة 1998، الذي عدّل في العام 2012، ويستوعب الصحافة الإلكترونية. في المادة 49 التي ألزمت المطبوعات الإلكترونية التي تنشر الأخبار والتحقيقات، والمقالات والتعليقات، بالتسجيل والترخيص، وتطبّق عليها جميع التشريعات النافذة، ذات العلاقة بالمطبوعة الصحفية، وقد امتازت هذه المرحلة بما يلي:

➤ سقف مفتوح من الحرية في التعبير: حيث مظاهر مختلفة لحرية الصحافة في سياق الفراغ القانوني، الذي واكب مرحلة التأسيس، والتي مثلت حالة حرية الصحافة، و"ارتفاع منسوب أو مستوى حرية الصحافة الإلكترونية".

➤ تنبّهت الدولة لخطورة المواقع الإخبارية الإلكترونية، وسقوف الحرية الإعلامية مفتوحة (27)

ووجود إرادة حقيقية في توسيع قاعدة حرية التعبير في إطار مسيرة الدولة في الإصلاح السياسي.

➤ شكّلت الصحف الإلكترونية حالة من الحرية في انتقاد النواب والحكومة والقطاعات الأخرى، والتأثير على الراي العام، وشغف ونهم لدى الإعلاميين والصحفيين في التعبير عن هموم ومشاكل الوطن والمواطن.

➤ فوضى سقف الحريات (الوهمي) وتجاوز الخطوط الحمراء

(28) لقد ساهم واقع الحريات العالي وتجاوزه السقوف الحمراء، والجرأة العالية في النقد والوصول إلى الحديث في بنية المحظورات، كالجيش والأجهزة الأمنية

ومؤسسة العرش، وانتشار الأخبار المفبركة والشائعات؛ بسبب الحرية المنفلتة التي ليس لها ضوابط، وانتشار التعليقات الوهمية لإلهاب واستثارة حماس المستخدمين/ المعلقين للاشتباك، وإصدار الأحكام القاسية بدل التنوير، وإطلاع الرأي العام على المعلومات والحقائق، كما تمّ توظيف الصحافة الإلكترونية لمحاكمة الأفراد، والتجاوز على حقوق الآخرين، والاعتقال الرمزي والمعنوي للشخصية، والتشويش الفكري والثقافي الذي تعرّض له الجمهور؛ بسبب إغراق المشهد الإعلامي بالصحف والمواقع الإخبارية الإلكترونية (29).

ب- حالة حرية الصحافة الإلكترونية بعد التشريع (2012-2015)

أسهم النشاط الصحفي الإلكتروني - قبل مرحلة التشريع - في ضخّ جرعات من الجرأة وسّعت مساحات حرية الرأي والتعبير، وأدّت إلى تكسير الخطوط الحمراء والتابوهات التي لم تستطع الصحافة التقليدية والإعلام الرسمي الاقتراب منها، لكن في المقابل أنتجت الفوضى وانفلات حرية الصحافة الإلكترونية مظاهر سلبية أضرت بالنشاط الصحفي الإلكتروني، وبمنضومة المجتمع القيمية والثقافية، ممّا دفع بالحكومة إلى العمل على تنظيم الحقل الصحفي الإلكتروني وقوّنّة نشاطه عبر مجموعة من التشريعات، كان أبرزها:

✓ قانون المطبوعات والنشر المعدّل رقم (32) لسنة 2012. (إضافة المادة (49)

تمّ بيانها سابقاً)

✓ قانون مكافحة الإرهاب المعدّل رقم (18) لسنة 2014، المادة 3

(استخدام نظام المعلومات أو الشبكة المعلوماتية، أو أيّ وسيلة نشر أو إعلام، أو إنشاء موقع إلكتروني؛ لتسهيل القيام بأعمال إرهابية، أو دعم لجماعة أو تنظيم أو

جمعية تقوم بأعمال إرهابية، أو الترويج لأفكارها أو تمويلها، أو القيام بأي عمل من شأنه تعريض الأردنيين أو ممتلكاتهم لخطر أعمال عدائية أو انتقامية تقع عليه).

✓ قانون منع الجرائم الإلكترونية رقم (27) لسنة 2015

يبيّن أنّ الأسباب الموجبة للتعدّيات، جاءت متماشية مع التطور الإلكتروني المتسارع في وسائل الاتصالات، واتساع نطاق استخدام الشبكة المعلوماتية، وانتشار ظاهرة الجرائم الإلكترونية، خاصة ما مَسَّ الوحدة الوطنية، إضافة إلى الجرائم الماسّة بالأشخاص، مثل جريمة الابتزاز، والجرائم الواقعة على الأموال، كجرائم الاحتيال الإلكتروني.

✓ قانون العقوبات

قانون العقوبات رقم 16 / 1960 وجميع تعديلاته وخاصة:

تحقير دولة أجنبية أو جيشها، أو علّمها أو شعارها الوطني علانيةً، أو رئيس دولة أجنبية أو وزرائها، أو ممثليها السياسيين في المملكة.
إثارة النعرات المذهبية أو العنصرية، أو الحُصّ على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الأمة.

أدّت هذه القوانين إلى تقليص نسبة التعليقات، وخاصة التي اعتبرتها الحكومة غير راشدة، وقد تقود إلى الفتن والمشاكل والاضطرابات، والإضرار بحرية الآخرين، والحدّ من السقوف المرتفعة والأقلام والآراء، وفقدان خاصية التفاعل مع الجمهور، وتعزّز واقع الأداء المهني في الصحافة الإلكترونية، وتراجعت حالات ابتزاز بعد 2011، فعدّد كبيرٌ من المواقع أصبح لديه رغبة في أن يمارس نشاطاً مهنيّاً".
وفي هذه المرحلة، زاد الأداء المتوازن والمنضبط، (الحرية المسؤولة التي أصبحت عنواناً لهذه المرحلة).

ت- حالة الصحافة الإلكترونية بعد 2015: ارتفع مؤشر الرقابة الذاتية بنسبة 91.3٪، إذ "حاصرت الحكومة الإعلام، وبالذات الإعلام الإلكتروني، وفرض قيوداً على الإعلام الإلكتروني والتعليقات التي ينتجها المواطنون تعقيباً على ما يُنشر من أخبار في المواقع الإخبارية"، الأمر الذي دفع الصحفيين لممارسة الرقابة الذاتية على التعليقات، إضافة إلى حذرهم من الخوف الكبير عند كتابة الأخبار؛ خوفاً من الملاحقة القانونية.

في هذا السياق العام الذي يُؤطر المشهد الإعلامي، صنّفت منظمة فريدم هاوز في تقريرها السنوي لعام 2013، الأردن في المرتبة 155 بعد ليبيا والمغرب ومصر، ضمن 197 دولة، واعتبرته "دولة غير حرة (30)

المواقع الإلكترونية.

تعددت المواقع والشبكات الإخبارية الإلكترونية، وانتشرت بمختلف أسئلتها، وتبذل هذه المواقع كلَّ جهدها لجذب القراء لمتابعة أخبارها التي تبث بشكل إلكتروني، وتتميّز بأنّها تقوم بتحديث أخبارها بشكل غير دوري، ولا تخضع لتوقيت محدد للنشر، أو لفترة تحديث كاملة.

وقد أتاحت ثورة المعلومات والمعرفة والإنترنت، الفرصة للبلدان النامية – ولأول مرة – أن تنشر ثقافتها، وخلاصة تجاربها، وأفكار مبدعيها وعلمائها في شتى المجالات، بطريقة مباشرة دون قيود، ممّا يُمكنها من المشاركة في الثورة العلمية، ويترتب على ذلك إمكانية أن تقوم الدول النامية بدور إيجابي في التطور العلمي، ممّا يزيد من ثققتها بنفسها، ويساهم في تقليل الفجوة بين الشمال والجنوب (رضوان، 2000: 49).

حيث قدّمت هذه المواقع الإخبارية دوراً كبيراً في تقريب وجهات النظر، وإتاحة الفرصة أمام القارئ للاختيار بين وسائل متعددة، كما مكّنت الكثيرين من التعبير عن أفكارهم عن طريق نشر مقالاتهم، التي لا تجد مكاناً لها على صفحات الصحف المطبوعة، وأتاحت المجال لعدد من المحررين (المختصين وغير المختصين) من العمل ضمن المجال الإعلامي، كما شكّلت قفزة نوعية في صناعة المعلومات.

ونجد بأنّ للتطور التقني دوراً كبيراً في تنمية وتطوير هذه التجربة، فظهور تقنيات جديدة في تصميم هذه المواقع الإلكترونية، يتيح للزائر التعليق على الأخبار، وطرح التساؤلات، والتفاعل مع الكاتب، أدّى هذا إلى مزيد من الإقبال عليها، وبدا واضحاً حاجة القارئ إلى مساحة للتعبير عن رأيه، وإن كان معظم هذا التعبير يتمّ بأسماء مستعارة وعناوين وهمية، وكان لتطور الأحداث في المنطقة، دور كبير في الإقبال المتزايد على هذه المواقع، وظهور مواقع إخبارية جديدة، استطاعت بفترات قصيرة كسب عدد كبير من الزوّار والمتابعين، واحتلّت بعضها مراتب متقدمة على الشبكة العالمية.

وإن سمّيت تسرعاً وكالات، إلّا أنّ المصطلح التقني أو حتى الإعلامي لها، مواقع أو صحف إلكترونية، لم تستعد له الحكومة من قبل، وتتخطى اليوم، ليس في طرق التعامل معه، بل في تفهمه أو استيعابه، قاعدة تشاركية وتفاعلية بين الحكومة وكلّ من عمل بالإعلام كاسراً قاعدة الإعلامي، هو المسجل في النقابة، فظهرت نظرية أنّ على الحكومة أن تهتمّ بكلّ ما يكتب في وسيلة إعلامية، والتجاوب مع طرحه ردّاً أو حواراً، أو إطلاعه على مجريات الحدث ورؤية الحكومة؛ لتكون ثقة وليس محض شكّ، وإشراك أكبر عدد ممكن ممن يعملون في الإعلام، ولكن سرعان ما أحبط هذا المشروع العظيم.

في عام 2012 أدخل مجلس الأمة في المادة 49 من قانون المطبوعات والنشر، المواقع ضمن إطار القانون، وتمت معاملتها معاملة الصحف الورقية، بوجود رئيس تحرير، وإجراءات الترخيص، وحدد المسؤوليات المتعلقة بصاحب الموقع ورئيس التحرير... إلخ.

يحد وزير الدولة لشؤون الاتصال والإعلام، الدكتور نبيل الشريف "على المواقع الإلكترونية أن تتجه للضبط الذاتي لعملها وأدائها المهني، وسبق أن تم عقد لقاء بين ممثلي المواقع ورئيس الوزراء بحضوري؛ لمناقشة هذه الفكرة، وتركنا المجال للمواقع الإلكترونية لكي تبحث بنفسها عن صيغة تمثل عملها، ولكن للأسف الشديد منذ ذلك الوقت، لم يبادر ممثلو المواقع بأي فكرة، وبقي الحال كما هو عليه، بل ربما تفاقم الأمر بعض الشيء، وهذا لا يخدم الحرية المسؤولة للإعلام.

فالحرية والمسؤولية هما جناحا الإعلام، يُخلق بهما، والمواقع الإخبارية الإلكترونية فضاء إعلامي جديد، ولا بد من أسس لضبطها".

استبعد الشريف فكرة تقنين عمل المواقع رسمياً، وأضاف: "ما زال الأمل موجوداً أن تبادر المواقع بتنظيم نفسها، ولا يوجد أي توجه رسمي لإقرار قانون لذلك، والكرة ما زالت في ملعب المواقع الإلكترونية، وهي من يجب أن تخرج بما ينظم عملها بين بعدي الحرية والمسؤولية".

صحيفة البوابة الإلكترونية من أوائل الصحف التي عملت في الميدان الإلكتروني في العالم العربي، ولرئيس تحريرها محمد عمر رأي في تقنين عمل المواقع، حيث قال: "لا بد من قوانين تحكم عمل المواقع، ولا ندري لماذا يخشى البعض من ذكر كلمة قانون، مع أن الأصل في القانون تنظيم حياة الناس وحماية حقوقهم، وأدعو لإخضاع المواقع الإلكترونية لقوانين - ناظمة وليست ظالمة - لحرية الإعلام،

وأن تكون قوانين تنسجم مع روح الدستور، فعدم وجود قانون يضبط عمل المواقع الإلكترونية يُعدّ مخالفة دستورية". موضحاً دور القانون في حماية حقوق المواقع الإلكترونية والعاملين فيها، وحماية المجتمع أيضاً.

وقال: "الصحافة سلطة ويجب أن تخضع للمساءلة، كما السلطات الأخرى، في إطار مفاهيم المسؤولية، وعدم خضوع الصحافة الإلكترونية للقانون، يُعدّ مخالفة دستورية لعدم المساواة مع وسائل الإعلام الأخرى التي تخضع للقانون". ودعا إلى سياسة تحريرية للمواقع، منتقداً ظاهرة شطب الأخبار وإضافتها وتعديلها بشكل مزاجي، وهذا ما يعكس ارتباكاً في سياسية الموقع الإخباري، وشخصنة ومزاجية في التعامل مع المادة الخبرية، داعياً أصحاب المواقع الإلكترونية لضبط سياسة التحرير، وإلى وجود رئيس تحرير في كل موقع إلكتروني يتمتع بمهنية عالية، كما دعا إلى مدونة سلوك تضبط عمل المواقع الإلكترونية، حتى لا تُستغل لتأليب العصبيات والأجندات الخاصة على المادة الخبرية.

وجدّد دعوته للحكومة بأن تتقدّم بتشريع للبرلمان، يضبط عمل المواقع، وقال: "بعد 17 عاماً من عملي في مجال الصحافة الإلكترونية، أرى أنّ ما يجري في الساحة الإعلامية الإلكترونية يفوق المعقول، وما ينشر من مواد صحفية يصل في بعض الحالات إلى حدّ الإسفاف، ويتعدّى نطاق المسؤولية الاجتماعية". خاتماً بالقول: "التنافس غير الشريف وغير المهني، يؤدي إلى هبوط مستوى المادة الإعلامية إلى الحضيض".

الكاتب الصحفي نبيل غيشان عضو مجلس نقابة الصحفيين السابق، وعضو مجلس النواب الأردني السابق، حثّ المواقع الإلكترونية للتوافق على ميثاق شرف يجمع أصحابها لضبط الأمور، وقال: "لا بدّ أن تتحوّل من مواقع هواة إلى مواقع

مهنية، وتؤسس كشركات بكادر ومدير عام ومقرّ، ولا يجوز أن ينكر صاحب الموقع علاقته بها إذا تعرّض للشكوى". ودعا غيشان "أن تتبنّى المواقع أسلوب العمل الميداني، وخاصة أن معظمها ينقل الأخبار من الصحف اليومية، وهذا لا يطور عملها". منتقداً أسلوب أخذ مقالات كتّاب الصحف اليومية، ووضع اسم الكاتب عليها؛ لأنّ هذا تعدّد على حقوق الملكية الفكرية، ويبيّن أنّ سرقة عملية إعادة دبلجة الأخبار، يفضي إلى تكرار تجربة الصحف الأسبوعية التي وصلت إلى حدود لا يمكن التعاطي معها مجتمعياً.

عبّر غيشان عن قناعته أنّ الباب ما زال مفتوحاً أمام المواقع الإلكترونية لتصويب مسيرتها، وهي صحافة جديدة لها مستقبل، ولكن إذا لم يتمّ تنظيمها ستؤدي إلى كارثة.

كلمات جلالته كانت واضحة، حيث قال جلالته مخاطباً المواطنين من خلال موقع (الدستور الإلكتروني): "أشكركم جميعاً على آرائكم وتعليقاتكم، أنا فخور وسعيد جداً لرؤية هذا العدد من المواطنين النشامى، يشاركون في هذا الحوار الوطني، وقد تابعت حوارات الشباب على المدونات والمواقع الإلكترونية، وإني أوافقكم أنّها ظاهرة إيجابية أن يضع الشخص اسمه دون الخشية من أحد؛ لأننا في بلد حرّ ومفتوح، وأنا أضمن حرية أيّ شخص يعبر عن رأيه، خاصة إذا كانت تعليقاته مثمرة، وليس فيها اتهامات من دون وجود أدلة، أنا أشجّع تعدّد الآراء واحترام الرأي والرأي الآخر، أخيراً يسعدني وجودكم كشركاء في مسيرتنا نحو الأردن أفضل، إنّ المواقع الإخبارية في الأردن تشكّل قوة ضغط حقيقية على الحكومة من أجل الإصلاح والتغيير.

وهنا لا بدّ من الوقوف مع هذه المواقع؛ لأنّها ظاهرة تستحقّ والأشادة والدعم، والعمل على تطويرها، ومنحها هامشاً كبيراً من الحرية؛ كي تشكّل مع الإعلام الرسمي واقعاً جديداً، وتترك بصمتها المميزة في الإعلام الأردني؛ لأنّها تشكّل حالة تشاركية بين المواطن وبين الجهات المسؤولة، إضافة لكونها وعاءً معرفياً يحتاجه الفرد في عصر أصبحت فيه المعلومة هي أداة ثورة معرفية ضخمة قادمة، يجب ألاّ نتخلّف عنها كما تخلّفنا عن الثورة الصناعية في القرن الماضي⁽¹⁾.

قامت الصحافة الإلكترونية بتبني أعداداً هائلة من القضايا الوطنية وإبرازها للعلن، الأمر الذي أوصلها إلى دائرة الضوء المتقدمة عند أصحاب القرار وخاصة خلال فترة 2005 – 2012. وبسقف أعلى مما كانت تظهره الصفحة اليومية وممارستها المحاببات للحكومات. حيث نادت بترجمة توجهات المشاركين بندوة الصحافة الأرنية وتحديات ومسؤوليات التي أقامتها نقابة الصحفيين عام 2009، والتي رفضت أي إصدار أو تعديلات للتشريعات التي من شأنها الحد من الحريات الصحفية، وطالبت كذلك عقد لقاءات دورية للقائمين على المواقع لوضع صيغ تنظيمية من شأنها تعميق المهنة وأخلاقياتها.

تعبّر فيه عن فضاءات الحرية المسؤولة، التي يجب أن تكون سمة غالبية على الصحافة الإلكترونية بأهمية المحافظة على الحقائق، بدليل ذلك الكم الوافر من القراء، وما سجّله عدادات الدخول لمواطنين وجدوا السقف الإعلامي الذي ينتظرونه وينشدونه.

إيجاد آليات تقدّم بموجبها الشكاوى إلى النقابة من قبل المتضررين من النشر، وتفعيل المجالس التأديبية في النقابة.

(1) المواجهة شمس، المواقع الإلكترونية، صحيفة السوسنة، 2009 - الاطلاع 25 / 8 / 2009.

المرحوم الدكتور نبيل الشريف وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال الأسبق قال: أنّ الإعلام الحقيقي هو ما حقّقه الإعلام الإلكتروني، وهو الفضاء المفتوح أمام كلّ الإمكانيات، ونحمد الله أنّنا في الأردن حقّقنا مكاسب كبيرة على صعيد الحريات الإعلامية وتطور بوسائل الإعلام بمصداقية أخبارها وشفافيتها، وطالب بعض الوسائل الإلكترونية بأهمية المحافظة على الحقائق.

يتيح لها نشر الحدث في لحظة، ولا ينتظر حتى ساعات ما بعد منتصف الليل؛ ليتحول الخبر على الورق، ويصبح من عداد الماضي، كما أنّه ليس بذنب المواقع الإلكترونية أن لقيت أصداء طيبة لغالبية عظمى من أبناء الشارع الذين وثقوا بها وأودعوها الكثير من هواجسهم ومخاوفهم، تجاه ما يكتبونه في ردودهم على التقارير المنشورة، حيث الفضاء الذي يتيح لهم أن يقولوا للأعور أنت أعور، ولا شتيمة هنا لأنّه أعور، أما قول برهومة في أنّ التعليقات منفلّته من عقابها، تتحدّث بشكل يسيء لأخلاقنا وقيمنا، وأتمّها في معظمها تذييل بأسماء وعناوين وهمية.

القائمون على تلك المواقع ليسوا دخلاء على الصحافة، ويعرفون تماماً كيف يرتقون بقراءتهم وذائقتهم، مع الإشارة إلى أنّ عملية بثّ التعليقات، تخضع لمراقبة كاملة، يتمّ خلالها تشذيبها من أيّ إساءات، واقتراحه على المواقع الإلكترونية عدم قبول أيّ تعليق دون اسم حقيقي، فذلك ضربٌ من الخيال، فلا أحد يعلم الغيب إلا الله سبحانه وتعالى، فليس بصعوبة أن يقوم المعلقون باستخدام أسماء مستعارة من بنات أفكارهم، وإنّما استخدامهم للاسم المفترض، فهو يجيء من باب الحريات المطلقة لهم.

لم تقم المواقع الإلكترونية بأيّة خروقات لمواثيق الشرف الصحفي، بيد أنّ أكثر العاملين بها تلقّوا دورات تدريبية وورشات عمل ترسّخ الأمانة والمسؤولية

الصحفية، التي تحرص في أدائها على عدم المساس بأخلاقنا وقيمنا، أو التعرض للآخرين موضوعياً، في حين دعا العاملين في الإعلام الإلكتروني إلى المبادرة بتنظيم أنفسهم ذاتياً، ووضع ميثاق شرف يحدّد عملهم بعيداً عن أيّ تدخلات أو ضغوط، وضرورة الارتكاز في العمل الإعلامي على الرؤية الملكية للإعلام التي تشجّع التعددية واحترام الرأي والرأي الآخر، والتعبير عن الوطن بفئاته وأطيافه كافة، وعكس إرادته وتطلعاته بمهنية أساسها الحرية المسؤولة، الأمر الذي لا يسقط أحقيّة قراء المواقع الإلكترونية الذين يزيد تعدادهم عن مئات الآلاف، والذين نوّكّد بأنّهم هم أصحاب الحقّ في الحكم على مدى نجاعة الإعلام الإلكتروني، الذي خدمهم في قضايا عدة، أولها قضايا فساد نشرتها المواقع الإخبارية، وأعادت الحقوق لأصحابها، ولا انتهاء بما نشرته وتنشره عن مطالبة مواطن بسيط لوضع مطبّ في شارع بيته!!

اقتراح أخير نختم به تقريرنا ذلك إلى برهومة، بأن يصار إلى عقد استفتاء شعبي حول أهمية الصحافة الإلكترونية، وما حقّقت من أهداف وطنية بكلّ تشعباتها (مدير

وكالة الأنباء الأردنية) 2009 /8 /16

القوانين والتشريعات الناظمة للإعلام

22- المطبوعات والنشر⁽¹⁾.

أ- قوانين 1928-1990.

صدر أول قانون للمطبوعات والنشر عام 1928، اقتُبست موادُه من قانون المطبوعات العثماني الصادر عام 1909، غير أنَّه تمَّ تعديل المادة الثانية من القانون، بحيث تضمَّنت صلاحية مدير المطبوعات بمنح الرخص، ثم صدرت القوانين بشكل متتال، وفيما يلي أهمَّ القوانين التي حكمت الصحافة والمطبوعات الأردنية:

1- أصدرت الحكومة قانون المطبوعات عام 1933، الذي تضمَّن (الضمانات المادية ضد مخالفات الصحافة).

2- قانون عام 1939، وفرض مواد حدَّت من الحريات الصحفية والعامّة، والذي جاء بعد صدور قانون الدفاع لسنة 1939.

3- قانون المطبوعات لعام 1945 الذي شدّد العقوبات على صاحب المطبوعة، ونصَّ على إغلاق المطبوعة في حال ارتكابه لأيِّ مخالفة حظرها القانون.

ب- قوانين 53-1989.

1- عام 1953 صدر قانون جديد جاء بعد صدور الدستور الأردني عام 1952، حيث بدأت حقبة جديدة من حرية الرأي والصحافة، التي منحها الدستور في المادة (15)، التي أكّدت على أنَّ الصحافة والطباعة حرّتان ضمن القانون، ولا يجوز تعطيل الصحف ولا إلغاء امتيازها إلّا وفق أحكام القانون، وعليه فقد أتاح هذه المادة تأسيس نقابة الصحفيين عام 1953، وصدر على إثرها العديد من الصحف

⁽¹⁾ شفيق عبيدات، الصحافة في شرق الأردن، مرجع سابق، ص 75-85.

الاجتماعية والأدبية، والاقتصادية والسياسية والحزبية، والتي زاد عددها على (47) صحيفة ومجلة⁽¹⁾.

2- صدر قانون 1955 الذي حدّد الممارسين للمهنة بأعضاء النقابة والمتمهين، إضافة لإعطاء رئيس مجلس الوزراء صلاحية منح الرخص، بعد أن كانت في القانون السابق لوزير الداخلية، تبع ذلك أحداث سياسية مؤسفة أعوام 1956 و 1957، حيث هدّدت أمنه الوطني، ففُرضت على إثرها الأحكام العرفية، وزادت الرقابة على الإعلام وفرض حظر التجول⁽²⁾.

3- صدر قانون عام 1967، إي بعد تأسيس وزارة الإعلام عام 1964، وأدخلت عليه تعديلات تتعلق بتعريفات قانونية، تمثّل الوزارة، ونقل الملف الإعلامي لها بدل وزارة الداخلية.

ج- قوانين 92-1998 وتعديلاتها.

بعد عودة الحياة الديمقراطية عام 1989 تمّ إلغاء الأحكام العرفية، وإصدار قانون للأحزاب عام 1991، والذي أعطى الناس الحقّ في تشكيل الأحزاب، وبالتالي المناادة بالتعددية السياسية، وفتح باب الحريات على مصراعيه.

1- صدر قانون المطبوعات والنشر عام 1992، تضمّن موادّ عكست مقتضيات المادة 15 من الدستور، حيث تحدّثت المادة الثالثة من القانون الجديد عن حرية الصحافة والطباعة والرأي، كذلك تضمّنت المادة الخامسة حقّ المواطن في حصوله على المعلومة، وأكد القانون على إبقاء مصدر المعلومة والأخبار سرية، إلّا إذا أقرّت

(1) شفيق عبيدات، الصحافة في شرق الأردن، مرجع سابق، ص 72.

(2) نفس المرجع، ص 75.

المحكمة غير ذلك في حدود (حماية أمن الدولة، منع الجريمة، وتحقيق العدالة)، وبنود أخرى تؤكد عدم الرقابة المسبقة؛ ليتشابه مع قانون عام 1953.

2- صدر قانون عام 1997، بعد قيام بعض الصحف الأسبوعية بنشر مواد صحفية مخلة ومسيئة للأفراد والديانات والمؤسسات والاقتصاد الوطني، تضمن عقوبات حدت من حرية الصحافة، غير أنّ النقابة والمؤسسات الإعلامية استصدرت قراراً من محكمة العدل العليا في 29/1/1998 بوقف العمل بقانون المطبوعات والنشر لعام 1997، واعتباره مخالفاً للدستور بناءً على القرار الذي صدر أيضاً في 26/1/1998، اضطرت الحكومة على إثره لإعداد قانون جديد، فصدر قانون رقم 8 لعام 1998⁽¹⁾.

3- جرت عدة تعديلات على قانون المطبوعات لعام 1997، تمخضت عنها صيغة توافقية مع الحكومة، وأصبح النظر في العقوبات في المحاكم المختصة (محكمة البداية)، بعدما كانت محكمة أمن الدولة، كما تمّ إلغاء المادة 150 من قانون العقوبات، وحظر فرض الرقابة المسبقة على الصحف الأردنية، وعدم إيقاف صدور الصحيفة أو إلغاء التراخيص إلا بقرار قطعي من المحكمة، وهذا يعني إلغاء كاملاً للرقابة، وأقرّ حقّ الحصول على المعلومات، وعدم جواز ممارسة غير الصحفي مهنة الصحافة، وعدم جواز توقيف الصحفي أو حبسه في قضايا المطبوعات والنشر، أو حرمانه من الحكم عليه بالعقوبات المدنية⁽²⁾.

(1) شفيق عبيدات، الصحافة في شرق الأردن، مرجع سابق، ص 86.

(2) قانون المطبوعات والنشر وتعديلاته لعام 1998.

تشريعات المؤسسات الإعلامية في الأردن.

يشرف وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال على مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، وكالة الأنباء الأردنية، دائرة المطبوعات والنشر، ودائرة المرئي والمسموع^(*)، (التي أصبحت هيئة الإعلام/2015)، ثم هناك قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية، وقانون العقوبات وقانون منع الإرهاب.

الفكر السياسي الذي انبثق منه الإعلام

قام الفكر السياسي للقيادة الهاشمية في الأردن على ترسيخ مفهوم العلاقة الإيجابية بينها وبين المواطنين، حيث أولت هذه العلاقة الاهتمام الكبير، وخاصة غير القدرة اقتصادياً، ولتحقيق ذلك عملت على ترسيخ مبدأ الديمقراطية وفصل السلطات الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، مع تركيزها على عملية الإصلاح الشامل، مع التركيز على تعزيز مفهوم العلاقة بين الحقوق والواجبات؛ لغرسها في سلوكيات المواطنين، حيث اعتمدت القيم السياسية التي تنطلق منها رسالة الإعلام على الهوية الوطنية العربية الإسلامية، والنظام البرلماني الملكي، وأن الأردن جزء من الأمة العربية، وترسيخ حقوق المواطن وحياته، والدعوة للوحدة ضمن إطار مبادئ الثورة العربية الكبرى، ولهذا فقد عملت على ما يلي:⁽¹⁾

أ- دعم وتطوير السلطة الرابعة (الصحافة والإعلام)؛ لدفع وتسريع عملية التنمية والتحديث والتطوير، وترسيخ دعائم الوحدة الوطنية، وتوسيع نطاق المشاركة في صنع القرار.

^(*) القوانين مرفقة في الملحق.

⁽¹⁾ سلمان أبو سويلم، ملامح من الفكر السياسي الأردني، محاضرة في الجامعة الأردنية 2009.

ب- ترسيخ منظومة قيمية وضوابط أخلاقية تحكم مسار العلاقة بين القيادة السياسية من جهة، وبين السلطة السياسية كحكومة، والسلطة التشريعية والمواطنين، والاندماج الحقيقي في عمليات البناء والنهضة، والاعتماد على المصدقية المطلقة للقيادة، باعتبارها قيادة ذات مرجعية شرعية دينية، وتاريخية، والمنطلقة من فكرة (الأردن أولاً).

ت- تبني النظام الديمقراطي باعتباره الطريقة المثلى لبناء المجتمعات الإنسانية، على قاعدة احترام الرأي والرأي الآخر، والتركيز على الإنسان، الذي هو وسيلة التنمية وغايتها.

دور الإعلام في النهضة التنموية

25- يقوم الإعلام بدور مهم في إطار التنمية، وذلك من خلال:

أ- تفهم عمل الإدارة العامة والخاصة للدولة، والتحول والانفتاح، والقناعة بها، وأهميتها وفائدتها؛ لتعزيز الفكر الإنتاجي.

ب- وسائل الإعلام الجديدة مثل الإنترنت والمواقع الإلكترونية، تقدّم خدمات تفاعلية ورسائل من المؤسسات للمواطنين، وتقوم برصد آراء الناس، وإيصالها للمؤسسات؛ بهدف تطوير الخدمات حسب تطلعاتهم وحاجاتهم وطموحاتهم.⁽¹⁾

ت- يعكس الإعلام معاناة المواطن اليومية، والإنجازات التي تتحقّق وتلك التي ستتحقّق، مما يرفع من سوية الأداء، ومواجهة ثقافة العيب، وترسيخ قيم العمل والبناء.

⁽¹⁾ مقابلة مع نبيل الشريف، وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال، 2009/10/12.

المبحث الثاني (مرتكزات الإعلام الأردني)

يشهد الأردن تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية عديدة، تطلبت من المؤسسات وخاصة الإعلامية، والحكومات والمجتمع الأردني دوراً فاعلاً وحراكاً جاداً، يتناغم مع هذا الدور، وخاصة في القضايا الإقليمية التي تؤثر به ويؤثر بها، ضمن إطار حماية مصالحه، ومواجهة التحديات المفروضة عليه، وبناءً عليه، فقد تشكّلت لديه رؤيا استشرافية واضحة ومحددة لبناء الأردن الحديث، القائم على بناء قوة الذات، وترسيخ الأمن الداخلي الشامل، والتناغم مع البيئة الخارجية وفق مفهوم المصالح المشتركة.

هذه المنظومة المتكاملة من الأولويات الوطنية، تستدعي جهداً إعلامياً فاعلاً، يقوم بدور المحرّك لهذه العمليات والتحويلات كافة، وبناء صورة الأردن الحديث من خلال مجموعة من المرتكزات التي لا بدّ وأن يعتمد عليها، وأهمها:

أ- المرتكزات الدستورية والقانونية:

تناولت المادة (15) من الدستور ما يلي:

1- تكفل الدولة حرية الرأي بالقول والكتابة والتصوير، وكافة وسائل التعبير ضمن حدود القانون.

2- الصحافة والطباعة حرّتان ضمن حدود القانون.

3- لا يجوز تعطيل الصحف ولا إلغاء امتيازها إلا وفق أحكام القانون.

4- في حالة الأحكام العرفية أو الطوارئ، يفرض القانون على الصحف والنشرات، والمؤلفات والإذاعة، رقابة محددة، وبالأمر التي تتصل بالسلامة العامة، وأغراض الدفاع الوطني.⁽¹⁾

ب- الميثاق الوطني الأردني 1990.⁽²⁾

1- صدرت الإرادة الملكية بتشكيل اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني، التي تعكس البعد القومي والوطني، وصياغة المبادئ والأسس، وخاصة للحياة البرلمانية الدستورية الديمقراطية، والتي ترسم العلاقة الوطنية بين كافة مكوناته.

2- يحرص الإعلام كما جاء في الميثاق في رسائله وخطابه، على الدولة الديمقراطية التي تلتزم بسيادة القانون، وتستمدّ سلطتها وشرعيتها من إرادة الشعب القادر على التعبير، بإطار حرية الفكر والتعبير.

⁽¹⁾ الدستور الأردني، المادة 15.

⁽²⁾ أمجد حداد، نظام الحكم في الأردن، وائل للنشر، عمان 2003، ص 306.

3- أن يكون للمواطن الحقّ في التماس الحقيقة، والحصول على المعرفة والمعلومة من خلال مصادر البثّ والنشر المشروعة داخل البلاد وخارجها، بعيداً عن الرقابة عليها.

4- تنمية الكفاءات الوطنية، والاستعانة بالخبرات القادرة على إيصال صورة الوطن وثقافته وحضارته إلى العالم، ونقل الخبرة والتطور العلمي والحضاري إليه.

5- ضمان الدولة لحقّ الأفراد والجماعات والمؤسسات الأردنية في امتلاك الصحف وإصدارها وفقاً لمبادئ الدستور، وأن تُسنّ التشريعات اللازمة لضبط مصادر تمويل هذه الصحف، وأن تضع التشريعات اللازمة لحماية الصحفيين والإعلاميين في أدائهم لواجباتهم، وتوفير الأمن المادي والنفسي لهم.

6- وسائل الاتصال الجماهيرية مؤسسات وطنية، لا يجوز استخدامها أو استغلالها لفلسفة حزب أو تنظيم سياسي بعينه، أو للدعاية لحكومة ما بشخصها، وينبغي أن يشارك المواطنون الأردنيون في توجيه سياسة البرامج العامة لهذه المؤسسات من خلال مجالس تنشأ لهذه الغاية.

ج- مفهوم الأردن أولاً.

1- تناولت مضامين الإعلام الأردني شعار (الأردن أولاً) معنىً وتطبيقاً، حيث جاءت المضامين رداً على أولئك الذين يغردون خارج السرب الأردني، ويضعون مصالح الأردن خارج حدود الوطن، حيث ركّزت على حرص السياسة الإعلامية الأردنية على تعزيز التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، عبر سلسلة من البرامج والحملات الإعلامية المعبرة عن أطياف السياسة كافة⁽¹⁾.

⁽¹⁾ عبد الله النسور، محاضرة في نادي خريجي الجامعة الأردنية، 2003، جريدة الرأي، العدد 11812 تاريخ 2003/1/17.

2- إيمان الأردنيين وهم رواد الفكر القوميّ الظاهر في خطابهم وسلوكهم، بأنّ العمل القومي والتأثير به يحتاج أساساً إلى تقوية الدولة الأردنية؛ لتصبح قادرة على المضي برسالتها، وتفعيل دورها القومي.⁽¹⁾

3- الانغراس الإعلامي في العمل الوطني؛ لجعل الأردن قادراً على تجاوز كلّ الأضرار، وخاصة الاقتصادية التي سببها حروب الخليج، وأصبحت الحاجة كبيرة إلى إعادة التوازن إلى المسيرة الوطنية، بما يخدم مصالح وأهداف أبنائه.⁽²⁾

د- الثوابت الأردنية.

تقوم ثوابت الدولة الأردنية على:⁽³⁾

1- البعد القومي المنبثق من مبادئ الثورة العربية الكبرى، التي بُنيت على أساسها المملكة، واعتمدها نظام الحكم كأساس للمسيرة الأردنية، جنباً إلى جنب ترسيخ الثنائية الوطنية بين الأردن والهاشمية.

2- المسيرة الوطنية التي تحتلّ أولوية الوطن الأولى، وتطلعاته في النهوض والتطور والتقدم على مختلف الصعد، وتمكينه من أن يأخذ دوره على الصعيدين العربي والإسلامي، فالأردن يؤمن أنّ تقوية بنيانه وتمكينه من النهوض بواقعه سيمكّنه من القيام بدوره بفاعلية أكبر، ضمن إطار من حالة التوازن ما بين

⁽¹⁾ عبد الإله الخطيب وزير الخارجية، محاضرة منشورة في صحيفة الرأي الأردنية، 23 شباط 2003، العدد 11848.

⁽²⁾ نبيل الشريف، وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال، محاضرة كلية الدفاع الوطني الأردنية، عمان، 2009/9/14.

⁽³⁾ الرؤى الإعلامية، مرجع سابق 2005.

الأولويات الوطنية والاستجابة للنداء القومي الإصلاحى، وفق رؤى متفتحة مدركة لحالة التغيير والتطور، والتوجه العالمى المنعكس على وطننا.

3- القيادة الهاشمية بشرعيتها الدينية والتاريخية، والتي يركّز فكرها السياسى على الديمقراطية والإنسان، والقيم النبيلة الموروثة، وفصل السلطات والانفتاح والعصرنة... إلخ.

هـ- سياسات الدولة الأردنية.

وبالحديث عن أبعديات العملية الإعلامية، والولوج إلى مفاصل سياستها وفلسفتها ودستورها، لا بدّ من:⁽¹⁾

1- الحديث عن الثقافة والمرور بالتاريخ، والاستناد إلى الجغرافيا وقدرات وقوى الوطن ورسالته، باعتبارها قواعد ومرتكزات السياسة الإعلامية، ومنهج سياسته الخارجية والداخلية، وترجمة لمصالحه التي تصبّ في تحقيق المطالب الوطنية، وخاصة السلامة الوطنية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

2- القواسم المشتركة بين أبناء الوطن عنصر هامّ، لا بدّ من تعزيزه والتركيز عليه، وتطويره وتوسيعه، بما ينسجم مع تطور الوطن وتحقيق أهدافه، وبناء علاقات متميزة مع المحيط العربى والدولى.

3- الوسطية والاعتدال والاتزان، هي النهج الوطنى المطلوب والمبنيّ على التعددية، بعيداً عن المغالاة أو التهويل.

4- الحقيقة والمعلومة الصادقة في رسالتنا الإعلامية، مدخل أساسى لبناء الثقة ومحاربة التضليل، واغتيال الشخصية واحتكار الحقيقة.

⁽¹⁾ نفس المرجع 2005.

5- مفهوم الحقوق والواجبات لا يتأتى إلا باحترام قوانين الدولة، والانصياع لها، ورفع رايته والاعتزاز بها، وتعزيز روح المؤسسة للعمل الإبداعي.

6- مشاركة المواطنين في إنجاح سياسات وبرامج وإستراتيجيات الدولة الأردنية، يتطلّب حملات إعلامية توعوية شاملة، وتهيئة ثقافية معلومانية؛ لمواجهة التدفق الثقافي الهائل، الذي يحمل مضامين تمس بثقافة الشعوب وركائز معرفتهم.

الإستراتيجية الوطنية للإعلام الأردني

27- تقوم الإستراتيجية الإعلامية على ما يلي:

أ- دعم الاستقلال الوطني والنظام السياسي، والدفاع عن المملكة وسيادتها، وسلامة أمنها الوطني، وتعزيز الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ب- إبراز التعددية السياسية والفكرية، وتكريس مبدأ تعدد المؤسسات، وتثبيت قيم التسامح الديني، والتمسك بالقيم الروحية والثقافية العربية والإسلامية.

ت- تعزيز العلاقة بين العالم العربي والدول الصديقة، واحترام المواثيق والمعاهدات الموقعة، والالتزام بالمصداقية، ورفض مبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ث- تعظيم روح الحوار واحترام الرأي والرأي الآخر، وتعميق مفهوم الوحدة الوطنية فكراً وسلوكاً، وتنمية قيم العدالة والمساواة.

ج- نشر الحقيقة وترسيخ معاني الوفاء للوطن، والدفاع عن مصالحه، وتشجيع قيم الإبداع والتفوق والإنجاز، وقيم المسرح الهادف، وتقديم الفنون الراقية.

ح- تعزيز روح المشاركة الفردية، وتعميق دورها وفلسفتها التربوية، وتطوير مفهوم الإعلام كعناصر صناعة استثمارية؛ لياخذ دوره في منظومة الاقتصاد.

الرؤى الملكية للإعلام

28- جاءت الرؤى الملكية للإعلام بكتب التكليف السامي والرسائل الملكية حول الإعلام، ووثيقة الرؤيا الملكية للإعلام التي أرسلها جلالة الملك لرئيس الوزراء فيصل الفايز في 8/12/2003 من أجل تطوير الإعلام الأردني، وبناء نظام إعلامي حديث بحيث:⁽¹⁾

أ- يشكّل ركيزة لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ب- يتماشى وسياسة الانفتاح وروح العصر، ويواكب التطورات الحديثة في العالم، ويخدم أهداف الدولة الأردنية.

ت- يعمل بمهنية عالية وأخلاق، ومسؤولية اجتماعية وإنسانية بعيدة المدى، حريته سقفها السماء، وهدفه تحرير الإبداع والخلق والتطور، ويعبر عن ضمير الوطن وهويته بكافة فئاته وأطيافه، ويعكس إرادته وتطلعاته.

ث- يمثل الإعلام المنفتح والمعاصر المعتدل والمتوازن، الذي يحترم الرأي والرأي الآخر، ويسعى نحو ترسيخ التعددية، ويساهم في عملية الإصلاح والتنمية الشاملة، معتمداً على الشفافية والوضوح والحقيقة.

⁽¹⁾ التوجيهات الملكية الواردة في كتب التكليف السامي حول الإعلام من 1999-2009 والرسائل الملكية (تحليلها مرفق في الملحق).

ج- بناء الثقة والمصداقية مع الناس، ويفرض وجوده على ساحة التنافس الإعلامي المحلي والإقليمي والدولي، ويعكس الإنجازات وقصص النجاح الوطني، ويمهّد الطريق أمام إنجاز السياسات الوطنية.

التحليل

شهد الإعلام الأردني منذ نشأة الإمارة محاولات متعددة نحو التطور والانتعاش والشمولية؛ نظراً لتوفر الإرادة السياسية عند مؤسس المملكة، وإيمان القيادات السياسية الأردنية والعربية التي التقت في الأردن بأهمية الإعلام لتوعية المواطن العربي.

لم تكن الوسائل الإعلامية متاحة بالشكل المطلوب؛ لعدم توفر أدواتها الأساسية كالمطابع والكوادر الفنية أو المختصة بالإعلام، لهذا قاد المهندسون والمحامون والمثقفون الحركة الإعلامية على مدار الخمسين سنة الأولى من القرن المنصرم، وعكست مضامين الصحف القليلة المتاحة واقع التحديات السياسية، إضافة إلى الجوانب الأدبية والثقافية، وكانت التعليقات السياسية مجرد آراء وأفكار، وليس متابعة وحقائق معلوماتية، حيث كانت الحرية غير متاحة بالشكل الذي نشهده اليوم.

لقد اعتمد قانون المطبوعات لعام 1953 أساساً على الدستور في المادة 15، والتي ركزت على أنّ الصحافة والطباعة حرّتان، ولا يجوز تعطيلهما أو إلغاء امتيازهما إلاّ وفق أحكام القانون، والذي بدوره فتح المجال لحرية التعبير بعيداً عن المراقبة أو التضييق على الصحفي، وفق قاعدة التعددية واحترام الرأي الآخر، فشكّل هذا القانون انطلاقة الصحف وتنوعها، وأسفر عن إنشاء نقابة الصحفيين،

غير أنّ انخراط الكثير من القائمين عليها وانبهارهم في المشروع القومي الناصري، وتوجّه الآخرين إلى الأحزاب البعثية والدينية.... إلخ، وانغراسهم في الصراعات الدائرة بينها، كان له أثر واضح على الواقع السياسي والإعلامي في الأردن، وأصبح الكثير من عناوين الصحف المحلية تمثل الامتدادات السياسية الخارجية، التي لم تراعى مصلحة الوطن وأهدافه وأمنه، الأمر الذي تطلّب إعادة النظر في قانون المطبوعات والنشر لعام 1953، وفرض المزيد من الرقابة على الصحف وتقييد الحريات، ممّا انعكس سلباً على أداء الصحف وانتشارها وتوسعها.

استمرّ الواقع الإعلامي كما هو عليه طيلة الـ 38 سنة الماضية حتى عودة الحياة البرلمانية عام 1989، وظهور قانون المطبوعات والنشر لعام 1992، والذي ماثل في مضمون بنوده قانون 1953، خاصة باعتماده على المادة 15 من الدستور، التي نادى بإطلاق حرية التعبير، وعدم حبس الصحفي، أو مراقبة الصحف، أو إغلاق الصحف.

مورس الإعلام المقروء سابقاً كآراء وأفكار ونشاط سياسي، في حين بدأ مفهوم الإعلام في أواخر الستينات بالتطور الطفيف؛ نظراً لتوفّر خريجي الإعلام، إضافة لإدراك القيادة السياسية بأهمية دور الإعلام في ترسيخ البناء الوطني الشامل، باعتباره حلقة تواصل وتوعية، وتثقيف وتعليم، ووسيلة لمشاركة الناس لصنع حاضرهم ومستقبلهم، ولهذا فقد تمثّلت الحلقة المفقودة في تطوير الإعلام الوطني خلال هذه الفترة بما يلي:

أ- تأثير الظروف السياسية المحيطة والمشاريع السياسية القومية والبعثية والدينية على المواطن الأردني، وخاصة الطبقة المثقفة.

ب- غياب المهنة الإعلامية التي تدرك بأنّ الإعلام وسيلة اتصال، تساهم في تشجيع المشاركة الشعبية في قضايا الوطن والأمة، وليس أداة لنقل آراء المثقفين فقط، حيث تمثل الإعلام بتلك الآراء.

ت- ظهور آراء سياسية لا تمثل مصلحة الوطن، جاءت كردّ فعل لاستغلال البعض للحرية والإساءة لها، ممّا كان الإعلام مصدر قلق وإساءة لا وسيلة تطوير وتوعية وتثقيف، والدفاع عن الوطن وأمنه واستقراره.

ث- استمرار رغبة النظام السياسي في السيطرة على مخرجات الوسائل الإعلامية.

أما وسائل الإعلام الأخرى فلم تظهر إلا متأخرة، حيث تأثرت مواقعها بالنكسات التي أصابت المنطقة، في حين التزمت مضامين خطاباتها ورسائلها بالإطار العام للحكومة، خاصة وأنها ارتبطت مباشرة بوزارة الإعلام التي تأسست عام 1964. ولهذا بقي الإعلام الأردني محصوراً بما تراه وزارة الإعلام، بعيداً عن المشاركة الأوسع للمواطنين، الأمر الذي انعكس على أداء هذه المؤسسات ودورها في تنمية وتطوير المجتمع الأردني.

هذا الواقع دفع بالقيادة الأردنية إلى تبني عملية تطوير الإعلام الأردني، وإخراجه من قالب الحكومة إلى إعلام الوطن الذي يهتم بالجميع، ويتعامل مع الجميع، ويمثل الجميع، فظهرت الرؤى الملكية للإعلام التي استمدت كافة مرتكزاتها من الدستور، ومن ثوابت الوطن وسياساته وإستراتيجياته، ومن الميثاق الوطني ووثيقة (كلنا الأردن)، وبدأت مسيرة التطوير خطوتها الأولى بإعادة هيكلة الوسائل الإعلامية لمواكبة التطلعات الإعلامية الحديثة، وأساليب التطوير التي يجمع عليها الجميع.

إدراك القيادة برؤياها الإعلامية لأهمية المشاركة الوطنية الشاملة، من أجل مواجهة التحديات المفروضة على الوطن، أدّى إلى وضع الملف الإعلامي في أولويات الأجندة الوطنية، فكان الإعلام وتطويره والارتقاء به، يتصدر المحاور الرئيسية في كتب التكليف السامي جميعها، وكانت التصورات الإعلامية المطلوبة تصورات طموحة، تسعى للنهوض بالإعلام إلى مستويات تستطيع أن تكسب ثقة الناس، وتعزز فيه مفهوم المصداقية.

لقد كانت مرتكزات الرؤى الإعلامية في تطوير الإعلام الأردني تقوم أولاً على مفهوم إعلام الدولة، الذي ينظر بمسافات واحدة إلى جميع مكونات المجتمع الأردني، ويركّز على النهوض والبناء، والتطور والتنمية الشاملة.

هذا الطموح يتطلب استقلال المؤسسات الإعلامية، وإنهاء مفهوم السيطرة الحكومية، وضبط العمل الإعلامي بالتشريعات وأخلاقيات الحرفة الإعلامية، ورغم توقّر الرؤى والتطلعات الملكية نحو إعلام المستقبل، إلا أنّ تطبيقها وإخراجها إلى أرض الواقع اتسم بالبطء والتردد، وحتى التناقض (إنشاء لمؤسسات ثم إلغاؤها).

لقد دفعت حالة البطء والتردد التي ظهرت من سلوكيات الحكومات المختلفة، إلى قيام جلالة الملك بتكرار المطالبة بتطوير الإعلام ومن كلّ الحكومات، وتبيّن امتعاض الملك من هذه الحالة في كتاب التكليف الموجه للمهندس الذهبي، والتي بيّن فيها تكرار مطالبته الإعلامية، حيث قال: لقد أكّدتنا في أكثر من مرة على إعلام الدولة، وألا تكون ضوابطها إلا القانون وأخلاقيات المهنة.

وهذا واضح بعدم الرضا الملكي عمّا تحقّق على الصعيد الإعلامي، فرغم إلغاء وزارة الإعلام عام 2001 لإنهاء السيطرة الحكومية على الإعلام، إلا أنّ هذه السيطرة

استمرت من خلال ترؤس الحكومة مجالس إدارات المؤسسات الإعلامية، وإلغاء كل من المجلس الأعلى للإعلام الذي أنشئ عام 2001، والمركز الأردني للإعلام الذي أنشئ عام 2004، والذي تبني ما تبقى للوزارة من دور في التواصل مع الإعلام المحلي والخارجي، في حين بقي منصب الناطق الرسمي الذي أنشئ عام 2003 المسؤول عن إعلام الحكومة والتعبير عن أفكارها وتطلعاتها، وإنجازاتها وقراراتها، والمرجعية الإعلامية في هذه المسؤوليات.

رغم مرور ثلاث حكومات، أي ما يزيد على أربع سنوات على تشكيل أول حكومة في العهد الجديد، لم تتحقق الاستقلالية رغم إلغاء الوزارة، وتعديل قانون وكالة الأنباء، واستحداث مجلس إدارة مستقل، وتعديل قانون مؤسسة الإذاعة والتلفزيون عام 2000، وتحقيق الاستقلال المالي والإداري والمهني لها، والحقيقة أن ذلك يعود إلى استمرار رغبة الحكومة في الهيمنة على هاتين المؤسستين؛ كونها هي المعنية بتعيين مدراءها وموظفيها، الأمر الذي أبقى الموظفين ضمن إطار الحكومة، يسعون لنيل رضا مسؤوليهم حفاظاً على مناصبهم.

لقد وجدت الحكومات، وخاصة الناطق الرسمي باسمها بأنّ صلاحياته تتعرض للتهميش والتقزيم، فإذا كان المجلس الأعلى هو المعني بالتخطيط والتطوير، ورسم السياسات، وتعيين رئيسه وأعضائه يحتاج لإرادة ملكية، وعلى مستوى وزير، وأنّ المركز الأردني للإعلام يأخذ ما تبقى من صلاحيات للوزير، وأنّ استقلال كل من مؤسستي الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء، بوجود هيئات مستقلة، سيحجم من دور الحكومة، وخاصة توجيه هذه المؤسسات الإعلامية لخدمة مصالحها في مواجهة تحدياتها الداخلية، إضافة لتخوف الحكومة من انقلاب هذه المؤسسات عليها من خلال المراقبة والنقد، الأمر الذي دفع بالحكومة وبذرائع مختلفة (الخروج

عن المهام، تبعثر المؤسسات) بإلغاء المجلس الأعلى والمركز الإعلامي، والالتفاف على مؤسستي الإذاعة والتلفزيون والوكالة، بترؤس مجلسي الإدارة؛ لتحكم سيطرتها على الإعلام الوطني، وهذا مخالف تماماً لمرتكزات الرؤى الملكية وتوجيهات الملك.

وكانت الحكومة قد غيرت مسمى الناطق الرسمي إلى وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال؛ للسيطرة على أجهزة الإعلام كافة، بما فيها الصحف الإلكترونية والمحطات الفضائية، بعدما كان يشغل هذا الموقع (ناطق رسمي) أيّ شخصية بدرجة مدير عام أو أمين عام؛ نظراً لدوره المحدد في نقل وجهة نظر الحكومة وتمثيل مجلس الوزراء، وهذا ما تمّ في بداية حكومة الرئيس معروف البخيت.

وكما كان متوقعاً فقد جاء كتاب التكليف السامي لحكومة سمير الرفاعي مشدداً على ملف الإعلام، وأُعطى أولوية كبرى، وحدد بعض الأطر التي ترسم إستراتيجية العمل لهذا القطاع، حيث تمثلت بتطوير الإعلام وصناعته وقدراته، وضبط مسيرة من يتخطى حدود القانون وأخلاقيات المهنة، ويسيء للأفراد والمجتمع، وبالتالي الوطن وإنجازاته.

الفصل الثالث

الرؤيا الملكية للإعلام

المبحث الأول

(مرتكزات الرؤية الملكية للإعلام)

مقدمة

برز الاهتمام الملكي بالإعلام منذ أن نودي بالأمير عبد الله ملكاً دستورياً في 1999/2/7، وبدا هذا واضحاً في مضامين كتب التكليف السامي للحكومات المتتالية، والرسالة التي بعثها لدولة السيد فيصل الفايز في 2003/12/8 حول وثيقة الرؤية الملكية كذلك، ورسالة عام 2007 لصحيفة الدستور بمناسبة مرور أربعين عاماً على تأسيسها، رسالة لدولة رئيس الوزراء نادر الذهبي بمناسبة يوم الصحافة العالمي (2008/5/2)، وأخرى لوكالة الأنباء عام 2009 بمناسبة العام الأربعين لتأسيسها*).

وقد ترجم جلاله الملك هذه الرؤى من خلال وثيقة الرؤية الملكية للإعلام 2003، والتي تناولت نصّاً: "بناء نظام إعلامي أردني حديث، يشكّل ركيزةً لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية التي نريدها، ويتمشى وسياسة الانفتاح الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التي يتبناها الأردن، ويواكب التطورات

(* الرسائل مرفقه بالملحق.

الحديثة التي يشهدها العالم، وتطوير رؤيا جديدة للإعلام الأردني، تأخذ بعين الاعتبار روح العصر، وتخدم أهداف الدولة الأردنية، وتعبر عن ضمير الوطن وهويته بكافة فئاته وأطيافه، وتعكس إرادته وتطلعاته، وتتيح لوسائل الإعلام الأردنية القدرة على التنافس مع وسائل الإعلام الأخرى"⁽¹⁾.

ولما كانت هذه الوثيقة هي امتداد لكل التوجهات الملكية والرؤى الملكية نحو الإعلام، والتي تضمّنتها كتب التكليف السامي والرسائل الملكية المتعلقة بذلك^(*)، فقد أجمعت مرتكزات هذه الرؤى على المحاور التالية:

أ- بناء إعلام الدولة الحديث⁽²⁾

ويبنى هذا المحور على:

1- التعبير عن الوطن بكافة فئاته وأطيافه، وعكس إرادته وتطلعاته من خلال احترام الرأي والرأي الآخر، وثقافة التعددية من خلال الإعلام الذي يقف على ذات المسافة من جميع المؤسسات والأفراد، في مناخ من الاستقلالية والحرية المسؤولة.

2- تعميق الثقة بالإعلام الوطني، وتمكينه من المنافسة، وحمل الرسالة الأردنية إلى الخارج من خلال المضامين الصادقة والواضحة، والمعتمدة على الحقيقة ورأي المواطن بكل تجرد.

(1) وثيقة الرؤيا الملكية/ المجلس الأعلى للإعلام.

(*) تحليل لمضامين الإعلام في كتب التكليف السامي والرسائل الملكية في الملحق

(2) كتابا التكليف السامي لدولة فيصل الفايز 2003 والذهبي 2007.

ب- تفعيل الحريات الإعلامية وتحويلها إلى آراء قانونية عصرية وحكيمة، تقترح نصوصاً قانونية تكمل وتثري المنظومة التشريعية القائمة، وممارسة أداء إعلامي يقوم على المهنية والأخلاق، والتميز والإبداع، والحرية المسؤولة.

ج- إيجاد مؤسسات إعلامية كفؤة ومستقلة إدارياً ومالياً ومهنيًا، تسهم في التوعية والتوجيه الوطني، وتحمل رسالة الأردن الحديث إلى العالم بأسره.⁽¹⁾

د- الأخذ بالمتغيرات التقنية والفنية (التطور الفني والتقني) للإعلام، التي يشهدها العصر، ومراجعة القوانين الإعلامية والصحفية؛ لترسيخ مفهوم المشاركة الأوسع للقطاع الخاص، ضمن إطار مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، تستقطب ذوي الرأي الصادق الأمين الموضوعي، وكذلك وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.⁽²⁾

هـ- ترسيخ مفهوم المسؤولية المهنية وأخلاقياتها، والقائمة على احترام الممارسة الحرفية، والتحلي بأخلاقياتها، وهذا مرتبط بمفهوم الحرفة وخصائصها، والشروط الواجب توفرها في المحترف، وفي التشريعات الإعلامية التي تحتاج إلى تفاهم تشاركي بين جميع أطراف العملية الإعلامية، وتطوير مواثيق الشرف الإعلامي، والتركيز على تطور العمل المهني من خلال التدريب والتأهيل والتخصص.⁽³⁾

(1) كتاب التكليف لحكومة للسيد عبد الرؤف الروابدة في 4 / 3 / 1999.

(2) نفس المرجع.

(3) كتاب التكليف السامي لحكومة الدكتور عدنان بدران في 5 / 4 / 2005.

و- رسم دور ومهام الإعلام الأردني.⁽¹⁾

1- ترتيب أولويات المجتمع واهتماماته، وبناء ثقافة مجتمعية تساعد على تنظيم حياة الناس، وترجمتها إلى قوانين وأنظمة بالتشارك مع الجهات التشريعية.

2- تشكيل صورة الوطن داخلياً وخارجياً، وتفاعل المجتمع بالشأن العام والدفاع عن حقوق الإنسان.

3- القيام بالدور الرقابي في إطار من الحرية المسؤولة والمهنية العالية والمصادقية.

⁽¹⁾ رسالة ملكية بمناسبة الحريات الصحفية للسيد نادر الذهبي 2008.

المبحث الثاني

(البعد المهني والأخلاقي للإعلام ضمن إطار الرؤيا الملكية للإعلام)

رَكَزَت الخطابات والرسائل وكتب التكليف السامي على البعد المهني والأخلاقي للإعلام في الأردن، واعتبرته المرجعية الأولى في بناء إعلام عصري متطور، قادر على كسب الثقة والمنافسة، وعلى بناء حراك وطني شامل، وتحفيز تفاعل المواطنين؛ للخروج بنتائج شاملة، وبمنهج يعتمد حرية التعبير واحترام الرأي الآخر، وترجمة الديمقراطية إلى سلوك ممارس يعظّم حقوق الإنسان، ويعمل على تحقيق الثوابت والمصالح الوطنية والمهنية.

وعند الحديث عن المهنة الإعلامية وأخلاقياتها، لا بدّ من التطرق إلى مرتكزات الحرفة الإعلامية كما حدّدها الرؤى الملكية وأهمها:

أ- مهنية الحرفة الإعلامية (الحذق في الصنعة الإعلامية)⁽¹⁾، وتساءل هل الإعلام مهنة؟ فالمهنة هي الحذق في الصنعة أو الخدمة، والحرفة الإعلامية هي صنعة وعمل لها علاقة بمنتج (مطبوع، مسموع، مقروء)، أو لنقل رسالة لجمهور محدد،

⁽¹⁾ لسان العرب، الجزء الأول، باب حرف (الميم).

ولكلّ حرفة خصائص وقدرات معينة، وأهمية تحدّد طبيعة مواصفات القائمين عليها، فخطورة مهنة الطبّ لا تسمح بممارستها إلا لمن يحمل مواصفات معينة، والإعلام أيضاً مهنة خطيرة؛ كونها تقرّر بماذا نفكر، وما هي أجندتنا وقضايانا الأساسية؟ وكيف نتناولها؟ وتصنع الرأي العام، وهي التي تصنع الحرب والسلام، وتوازن المجتمع، وتنمّيه وتطوّره، أو ترده إلى الحضيض... إلخ، وهذا يتطلب شروطاً محددة، تميّزه عن الآخرين، ممّا يؤكّد على إلزامية العضوية في النقابة لممارسة هذه الحرفة.

ب- وقد أيد (67٪) من الوسط الإعلامي مبدأ إلزامية العضوية في نقابة الصحفيين، وأيد أكثر من نصف الصحفيين (58٪) على ضرورة وجود نقابتين منفصلتين، واحدة للصحفيين والإعلاميين، والثانية للمالكي المؤسسات الإعلامية والصحافية⁽²⁾. لهذا فالقائمون على النقابات لا بدّ من معرفتهم المتعمقة لخصائص العملية الإعلامية وقوابلها، وللمفاهيم الشاملة، والإدراك العام والمتخصص، والرؤى الحاضرة والمستقبلية للدولة بكل ثوابتها⁽³⁾، فالمهنية هي الحذق في الخدمة التي يمتنها الشخص، في حين تكمن أخلاقياتها في المبادئ التي تمارس بها المهنة.

ت- ارتباط الحرفة الإعلامية بالقوانين الإعلامية ومواثيق الشرف، ومدونات السلوك الإعلامي الأخلاقية (إذاعة، تلفزيون، صحف، أخبار، إعلان، فنيين...)، وهنا لا بدّ من:

1- التوقف عن الحديث عن التعريفات العامة لأخلاقيات الحرفة التي لا تلزم العاملين بها.

(1) مركز القدس للدراسات السياسية، مرجع سابق 8 / 11 / 2008.

(2) مقابلة د. أمجد القاضي، مرجع سابق.

2- مدونات تتعامل مع التخصص الفرعي، كالحديث عن أخلاقيات العاملين في الأخبار، والإعلان، والفنيات، والمجال الإداري، والمالي... إلخ)، وهذا سيؤدي إلى الدخول في تفاصيل الحرفة الإعلامية، وبالتالي المسؤولية الحقيقية لكل عامل بها، وفهمه لدوره، وبالتالي مكانته في العملية الإعلامية الشاملة، مما يدفعه لممارسة الديمقراطية كسلوك.

3- ترجمة هذه القواعد لقوانين ضابطة تهدف إلى تجذير ثقافة التعددية.

4- ترسيخ حرص الحرفة الإعلامية على مصالح الوطن والمواطن، وعلى المسؤولية الاجتماعية والدينية والوطنية، مرتكزة على الثوابت الوطنية ومطالب الشعب⁽¹⁾.

5- السير بالإصلاحات في البيئة التشريعية بما فيها قوانين نقابة الصحفيين وموثيق الشرف، ومدونات السلوك الإعلامي التخصصي، بما يتوافق مع هذه الرؤى مع تحقيق التناسق العام ما بين المعنيين بالتشريعات الإعلامية (المجلس التشريعي، الحكومة، الجسم الصحفي... إلخ)، بحيث تتوفر لديهم معرفة لطبيعة وواقع وتطورات المهنة، وأهميتها وتحدياتها، والرؤى الملكية المتعلقة بها، حتى يتم وضع التشريعات التي تنظم العمل بهذه الحرفة، وترسم لها ضوابطها، وبشكل ينسجم مع الطبيعة الديناميكية للإعلام، مع التطلع للخبرات والتجارب القانونية العالمية، والاستفادة منها⁽²⁾.

6- الارتكاز على البحث العلمي والدراسات العلمية (غير الممول من الخارج)، في دراسة الرأي العام والجمهور وخصائصه، ومتطلباته وآرائه، وأفكاره وأولوياته

(1) مقابلة معالي وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال، مرجع سابق 8/10/2009.

(2) مقابلة د. أمجد القاضي، مرجع سابق.

وتوجهاته... إلخ، والاعتماد على ذلك في تقرير الخطط والبرامج الإعلامية، والرسائل والخطاب الإعلامي المناسب، الذي يحترم عقلية الجمهور، بحيث تحدّد الطرق السليمة والتوقيت المناسب للوصول إليه، بحيث يتعد عن الخبر العريض، والدخول مباشرة في أولويات المواطن، ومشاركته المباشرة بالنتائج، وهذا ما يحقّق الثقة والمصداقية للوسيلة الإعلامية.⁽¹⁾

ث- التوسّع في عملية التأهيل العلمي العالي لأحدث النظريات الإعلامية، والنماذج الاتصالية، والتدريب الراقى الجديد على أحدث التكنولوجيا، والاطلاع على الخبرة المتميزة المبدعة.

ج- تعزيز الشفافية والوضوح، ومحاربة سلوكيات شراء الذمم، ومصادرة العقول والآراء، أو أساليب الابتزاز، أو المنافع الشخصية ذات التأثير المقيت على حرية الصحافة، ويعتقد (92٪) من الصحافيين أنّ مشكلة تدني الرواتب والأجور، وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، تشكّل معضلة لهم، وأشار (85٪) منهم إلى أنّ مشكلة التمييز وعدم تكافؤ الفرص من المشاكل الرئيسة التي يواجهها الإعلامي.⁽²⁾

ح- تحديد المعايير الأساسية لحرية الإعلام، والتي تضم:⁽³⁾

(1) الاحتواء الناعم، مرجع سابق.

(2) نفس المرجع.

(3) دائرة المطبوعات والنشر، دراسة تحليلية حول الرؤية الإعلامية المستقبلية وتأثير الاحتواء الناعم، عمان،

1- قدرة وسائل الإعلام على تمثيل مختلف مكونات المجتمع، وممارستها لدورها الرقابي، لا سيما أداء السلطة التنفيذية، وقدرتها على الحصول على المعلومة في الوقت المناسب.

2- مستوى حماية التشريعات لحرية الصحافة والإعلام، والتزام الحكومة بذلك، وإيمان المجتمع بحق حصول وسائل الإعلام على المعلومات، باعتبارها المرادف الموضوعي لحق الشعب في المعرفة.

3- إيمان مؤسسات المجتمع المدني المختلفة وإدارات الدولة وأجهزتها، بأن حرية الصحافة والإعلام غير مجزوءة، ولا انتقائية، وهي ضمانة ضد تغول الحكومة، إضافة إلى أنها ضمانة للحرية، وأداة لكبح تطاول الإعلام على الأفراد والمجتمع من غير حق.

المبحث الثالث

الرؤيا الملكية للإعلام

وسياستها العاليّ الإنسانيّ

مقدمة:

برز الاهتمام الملكيّ بالإعلام منذ أن نودي بالأمير عبد الله ملكاً دستورياً في 1999 / 2 / 7، وبدا واضحاً في مضامين كتب التكليف السامي للحكومات المتتالية، والرسالة التي بعثها للسيد فيصل الفايز رئيس وزراء الأردن في 2003 / 12 / 8 حول وثيقة الرؤية الملكية، ورسالة عام 2007 لصحيفة الدستور بمناسبة مرور أربعين عاماً على تأسيسها، ورسالة لرئيس الوزراء نادر الذهبي بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة في (2008 / 5 / 3)، وأخرى لوكالة الأنباء عام 2009 بمناسبة العام أربعين لتأسيسها، وما جاء بالميثاق الوطني الأردني حول الإعلام عام 1990، ومنهج كلنا الأردن ومنظومة الأردن أولاً، حيث لم يتلاءم واقع الإعلام الأردني مع أهداف وتطلعات الأردن الإعلامية، ودورها في النهوض بواقع وطموحات الأردنيين، بل النهج الأردني المنفتح والتشاركي.

وقد ترجمت وثيقة الرؤية الملكية للإعلام 2003، والتي تناولت نصّاً: "بناء نظام إعلامي أردني حديث، يشكّل ركيزةً لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية،

والاجتماعية والثقافية، التي نريدها، ويتماشى وسياسة الانفتاح الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، التي ينتهجها الأردن، ويواكب التطورات الحديثة التي يشهدها العالم، وتطوير رؤية جديدة للإعلام الأردني، تأخذ بعين الاعتبار روح العصر، وتخدم أهداف الدولة الأردنية، وتعبّر عن ضمير الوطن وهويته بكافة فئاته وأطيافه، وتعكس إرادته وتطلعاته، وتتيح لوسائل الإعلام الأردنية القدرة على التنافس مع وسائل الإعلام الأخرى، من خلال تطوير صناعة الإعلام، والاستفادة من الخبرات الدولية، والتركيز على الشرعية الدولية، وقرارات الأمم المتحدة، واعتماد الدراسات والبحث العلمي في تحديد مضامين الإعلام الوطني. (الرؤية الملكية للإعلام، 2003، موقع الديوان الملكي الأردني).

المفاهيم:

لقد بيّن الباحث مفاهيم الرؤية الملكية والإعلام في الفصل الثاني لهذه الأطروحة، وعرّف هذه المفاهيم إجرائياً بأنّها الآراء والأفكار والقواعد التي جاءت بالرؤية الملكية للإعلام عام 2003؛ لتطوير الإعلام الأردني، والانتقال به من إعلام كلاسيكي تبعي، إلى إعلام منفتح استقصائي، ذي مسؤولية متوازنة، يعتمد على الحقيقة، ومنهجه تعددي استقصائي، وسقف حريته السماء، بحيث يتمكن من المنافسة والتعبير عن الهوية الأردنية والعربية، وينقل التوجّهات نحو العالم لتحسين الصورة والدفاع عن أولوياته.

مبادئ الرؤية في إطارها الإنساني:

جاءت مبادئ الرؤية الملكية للإعلام بكتب التكليف السامي والرسائل الملكية حول الإعلام، ووثيقة الرؤية الملكية للإعلام عام 2003، حيث تمثلت بـ:

➤ تطوير الصناعة الإعلامية لتشكيل ركيزة لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، ويساهم في عملية الإصلاح والتنمية الشاملة، معتمداً على الشفافية والوضوح والحقيقة (الزعبي، 2010، ص 16).

➤ تعزيز سياسة الانفتاح وروح العصر، ويواكب التطورات الحديثة في العالم، ويخدم أهداف الدولة الأردنية، ويعكس حالة الاعتدال والتوازن الذي يحترم الرأي والرأي الآخر، ويسعى نحو ترسيخ التعددية. (الروابدة، 1999، كتاب تكليف).

➤ ترسيخ مبادئ المهنة العالية وأخلاقياتها، والمسؤولية الاجتماعية والإنسانية بعيدة المدى، حرته سقفها السماء، وهدفه تحرير الإبداع والخلق والتطور، ويعبر عن ضمير الوطن وهويته بكافة فئاته وأطيافه، ويعكس إرادته وتطلعاته.

➤ بناء الثقة والمصداقية مع الناس، وفرض وجودها على ساحة التنافس الإعلامي المحلي والإقليمي والدولي، ويعكس الإنجازات وقصص النجاح الوطني، ويمهد الطريق أمام إنجاح السياسات الوطنية، وتتضمن مبادئ الرؤية. (بدران، 2005، كتاب تكليف).

➤ التسامح والتعايش السلمي بين الأديان، والدعوة للقيم والتفاعل بين الحضارات والثقافات، والتقارب بين الشعوب وتفاعلها؛ لإثراء المجتمع الكوني والنهوض به، ومساهمة الجميع بالرفاه الإنساني، لهذا نظرت الرؤية للإعلام للقيام بدور أساسي لتحقيق هذه القيم النبيلة، وعلى المستوى العالمي، بحيث تعمل وسائل الإعلام على وحدة الشعوب، وعدم تمزيق الدول وبعثتها، وإيقاف الحروب

الأهلية. ولهذا نادى الرؤية الملكية بالتعددية واحترام الرأي الآخر، والارتكاز على الثوابت الوطنية باحترام الدول وقياداتها والأديان ورموزها، والدول واتفاقياتها، وجاءت رسالة عمان للتعيش السلمي بين الأديان، نموذجاً إنسانياً متميزاً، وشكّل معهد تأسيس وتدريب الوعاظ والدعاة، واستضاف مؤتمراً للفكر الإسلامي في آب 2002، وأطلق حملة عالمية تتضمن حوارات في عواصم العالم، ولمختلف الفئات والجهات الفكرية. (كلمة الملك في الرابع من شباط/ فبراير عام 2002 أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في نيويورك)، وكلمته أمام البرلمان الأوروبي في (10 / 3 / 2015).

➤ وتركّز الرؤية على الانفتاح الإعلامي والاستفادة من ثقافة الشعوب والحضارات، وتجاربها وخبراتها، وحول الملكية، طالبت المبادئ بمشاركة أوسع للقطاع الخاص في الاستشارة والصناعة الإعلامية، وإيجاد مؤسسات إعلامية كفؤة ومستقلة كبرى، قادرة على المنافسة وبشراكات محلية وإقليمية وعالمية، (أول من طالب بتأسيس مدينة إعلامية متكاملة، وبخبرات عربية ودولية، قبل دبي والقاهرة)، وتجذير ثقافة التعددية مسلحة بالتكنولوجيا. (الرفاعي، 2009، كتاب تكليف).

➤ وفيما يتعلّق بتقليص الهيمنة الحكومية وإطلاق حرية وسائل الإعلام واستقلالها، فقد طالبت الرؤية ببناء إعلام الدولة الحديث، القائم على التعبير عن الوطن بكافة فئاته وأطيافه، وعكس إرادته وتطلعاته، من خلال احترام الرأي والرأي الآخر، وثقافة التعددية، من خلال الإعلام، الذي يقف على ذات المسافة من جميع المؤسسات والأفراد، في مناخ من الاستقلالية والحرية المسؤولة، وتعميق الثقة بالإعلام الوطني، وتمكينه من المنافسة وحمل الرسالة الأردنية إلى الخارج، من خلال المضامين الصادقة والواضحة، المعتمدة على الحقيقة ورأي المواطن، بكلّ تجرد، والدفاع عن حقوق الإنسان، وعدم الإساءة لأي فرد على أساس فكره، أو رأيه، أو

معتقده. ونادت الرؤية بحق الشعوب بالعيش بسلام، دون تهديد لوجودها، أو لثرواتها، والمساهمة بحل النزاعات الدولية، ومحاربة الإرهاب، والمناداة بدور أكبر للأمم المتحدة، وإدخال تغييرات على نظامها، والتركيز على قرارات الشرعية الدولية بالنسبة للقضايا العالمية. (حسام الدين، 2003، ص112)، بحيث تُعطي للجمعية دوراً أكبر وسلطةً أوسع، من خلال إدخال إصلاحات على الأمم المتحدة، وطرق اتخاذ قراراتها، وكذلك إعادة النظر في آلية قرارات مجلس الأمن (خطاب ملك الأردن بالأمم المتحدة، 2014، <http://kingabdullah.jo>). وتعزيز تطبيق قرارات الأمم المتحدة والجمعيات العامة والمؤسسات التابعة لها، والتركيز على الشراكات الدولية، وبإشراف الأمم المتحدة، وتأييد الجهود الدبلوماسية والحلول السلمية الساعية لتجنب الحلول العسكرية وتبعاتها. (خطاب أمام البرلمان الأوروبي 10/3/2015)، وقد أطلق شعار "الحرية سقفها السماء"، وشكّلت هيئة يرأسها شخصية معروفة عامة. (كتاب تكليف دولة الفايز 2003).

➤ الحوار والنقاش والرأي الآخر، ونقل الصراع إلى حالة نقاش وتبادل للآراء، كما الحال في المجتمعات المتقدمة، والتعامل مع القضايا العالمية بالاتزان والعقلية والحوار، (الملك عبد الله، 2005، لقاء B.B.C / الملحق). وحثّت الرؤية على الارتقاء ورفع مستوى المطالب والتوقعات عند المتلقين؛ لتحقيق تطلعات وتوجهات الشعوب، وتقليل الفجوة بين الواقع والطموح، مع تعزيز حق الحصول على المعلومة بالقانون، وطالب بوضع ناطقين إعلاميين متخصصين لكل مؤسسة في الدولة الأردنية؛ لتسهيل الحصول على المعلومة، وبيان الحقيقة، وبالتالي الانفتاح على الجميع.

➤ الرقابة الإعلامية الذاتية والاجتماعية، والرأي العام المحليّ والعالميّ، كون الحرية تنطوي على قدر كبير من المسؤولية المرتبطة بالدولة والمجتمع الأصغر

والأكبر، وهذا شجّع ظهور الجمعيات والاتحادات، والنقابات والمراكز الإعلامية (نقابة الصحفيين الأردنيين، جمعية الإعلاميين الأردنيين، جمعية المذيعين الأردنية، جمعية الإعلاميات العربيات، مركز الحرية الإعلامية، جمعية المواقع الإلكترونية)، والتي تتحدّث جميعها بلغة الإعلام المفتوح على القضايا العربية والدولية، ومراقبة سياسات الدول المسيطرة، وكشف الممارسات الأحادية الجانب، وممارسة الضغط من خلال المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان، ومراسلين بلا حدود وغيرها.

وهذا ما نادى به العالم ناريندر أجاروالا⁽¹⁾، الذي فرض على الإعلامي تفحص وتقييم ما يكتبه بعين ناقدة، ومدى ارتباط مشروع التنمية بالحاجات المحلية والقومية، وتفحص الاختلافات بين الخطة وتطبيقاتها، والاختلاف بين آثارها الاجتماعية الفعلية وتصريحات المسؤولين، والتناقض بين الاستخدام الحكومي للصحافة في خدمة التنمية، وبين الدور الرقابي للصحافة في ظلّ السيطرة الحكومية (الزعبي عدنان، 2010، مرجع سابق، ص 68).

➤ تضمّنت المبادئ الأخذ بالرأي العام العالمي، حيث تأطير السياسات الإعلامية بالمفهوم الإنساني ومبادئه، والتعامل معها بالمهنية والتقنية، والموضوعية والدقة، وإبراز المواقف والإنجازات، وقصص النجاح الوطني، يمهد الطريق أمام إنجاز السياسات، والبعد عن التشويه أو الإساءة، بحيث تسعى نحو تشكيل المجالات العامة حول القضايا المختلفة، وإنشاء حوار بناء حُرّ منفتح ومتقدم، يتلازم مع المصلحة العامة، وصورة الوطن والأمة، وبالتالي تحسين الصورة الذهنية عنها عالمياً. (البخيت، 2005، كتاب التكليف).

(1) أجارولا: عالم اتصال اهتمّ بنظرية الإعلام التنموي، وركّز على مهنية الإعلامي، وتوخي الحقيقة والدقة؛ بهدف الحصول على ثقة المواطنين، وبالتالي إحداث التنمية الوطنية.

الفكر السياسي والتنموي ضمن إطار الرؤية: الإطار العالمي للرؤية الملكية للإعلام.

مقدمة

للرؤية الملكية بعدها العالميّ الهادف إلى دمج الإعلام الأردني بالإعلام العالمي؛ لتطويره وتشجيع الاستثمار فيه، وتعزيز دوره وتمكينه من حمل الرسالة الأردنية إلى الخارج، وبنفس الوقت مجارة التطور الفني والتقني والمهني، الحاصل في وسائل الإعلام في دول العالم المتقدم، لهذا فقد ترسّخت مبادئ الرؤية على حمل الإعلام الأردني للنهوض والانفتاح، والاستفادة من التجارب والخبرات العالمية، والتأهيل والتدريب... إلخ، وليصبح الإعلام الأردني أنموذجاً للإعلام العالمي المتطور، ومن هنا سمح الباحث لنفسه باختيار هذه الرؤية؛ لتكون أنموذجاً للخطاب الإعلامي العالمي والإنسانيّ، ومؤشراً له، وينسجم تماماً مع مبادئ ومرتكزات وفلسفة مشروع نظرية المسؤولية الإنسانية، وفي هذا الجزء سنتناول واقع الخطاب العالمي في الرؤية، ومبرراته، والعلاقة بين الرؤية والنظرية الإنسانية.

المؤشرات العالمية في الرؤية الملكية للإعلام.

وتتمثل هذه المؤشرات في:

- تعبير الرؤية بفلسفتها عن المشروع النهضوي التعددي، المنسجم مع الرؤية العالمية نحو الفلسفة الإنسانية التي تتمسك بها الرؤية. (البخيت، 2006، لقاء).

- تترسخ في الرؤية الفلسفة الإنسانية التي تقوم على الإيمان بالإنسانية جمعاء، وحضاراتها وفلسفتها وثقافتها، فهي تدعو للقاء الحضارات، وتقارب الأديان، وحلّ النزاعات سلمياً، وتحويل الصراع إلى تعاون، واستغلال الفرص والثروات العالمية الطبيعية لصالح البشرية، ويدعو أيضاً إلى قيم التسامح والسلام، والعدل والتعايش والحرية، باعتبارها قيم لبناء مستقبل أفضل للبشرية، فجاءت فكرة مؤتمر الحائزين على جائزة نوبل بمبادرة عام 2005 من الملك؛ تقديراً للدور والجهود الكبيرة التي قام بها هؤلاء لتطوير البشرية، وتخفيف معاناة الشعوب. (خطاب الملك في الأمم المتحدة، في 21/9/2015 ملحق).

- الحفاظ على المكانة الدولية وواقع العلاقات الدولية الأردنية العالمية، حيث وضع الخطاب الإعلامي الأردني في الوضعية العالمية، وذلك من خلال المبادرات التي دافعت عن الإسلام وقضايا الأمة، خاصة القضية الفلسطينية، والتركيز على السلام العالمي، واستضافة المهجرين (خطاب أمام الكونغرس الأمريكي في 12/11/2008)، واتحاد البرلمانات الأوروبية بتاريخ 10/3/2015، ولقاءاته المكثفة في الصحافة الأمريكية ووكالات الأنباء العالمية، ملحق ثانياً). وعضوية الأردن في المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي مكّنه من إيصال الموقف الأردني والعربي للمجتمعات العالمية (مؤتمر المنتدى/ نيويورك، 2003)، وعقد مؤتمر الفكر الإسلامي عام 2002 بحضور أكثر من 80 باحثاً إسلامياً من أربعين دولة عربية

وإسلامية، وفي بلجيكا وجامعة الكاثوليك في بركسل دافع الخطاب الإعلامي الملكي الأردني عن الإسلام وسماحته واعتداله. وفي 9 / 11 / 2004، خرجت رسالة عمان التي أصدرها علماء من الديانات المختلفة، ونادت بالتعايش الديني، وتعظيم قواسمها المشتركة خدمة للإنسانية (رسالة عمان، 2004. <https://ar.wikipedia>).

- ثوابت الأردن تركّز على التعايش واحترام الأقليات، والقرب منهم، وبنفس الوقت حاجتنا للعالم للنهوض والتطور؛ لأنّ المجتمع وحده غير قادر على مجاراة التقدم الهائل الذي يجري في العالم، والأردن له رؤية تنظر إلى تعاون الشعوب والدول والمجتمعات؛ لأنّ في ذلك مصلحة عالمية، ليس فقط في توازن العلاقات السياسية، بل والتجارية والأمنية... إلخ، ومواجهة التحديات الكونية التي بدأت تتعاظم (المجالي، 2016، مقابلة).

- التزام الأردن بقرارات الأمم المتحدة، حيث ترأّس مجلس الأمن لعدة مرات، وهو عضو في مجلس الحكماء الذي أصدر إعلان المسؤولية الإنسانية عام 1997، كما أنّه عضو أساسي في لجان العديد من منظماته، كالْيونسكو واليونسيف، ويرأس لجنة النزاعات الدولية (الأمير زيد بن رعد بن زيد)، إضافة لمشاركته كلّ الفعاليات الأُمّية الهادفة إلى تفعيل دور الأمم المتحدة، وتغيير هيكله مجلس الأمن وتفعيل قراراته، وفي كانون ثاني/ يناير 2003، تأسّس المركز الوطني لحقوق الإنسان، الذي يستهدف حماية حقوق الإنسان والحقوق المدنية في الأردن. (المجالي، 2016، لقاء).

- والأردن بطبيعته تعدّدي ومنفتح على العالم، حيث عكست الرؤية بفكرها الأفكار والمعارف الغربية، التي تتجاوز حدود الوطن؛ لإيمان هذه الرؤية بأنّ النمو والتطور، وحماية الأوطان، وتحقيق الأحلام، لا يأتي بدولة ونظام منعزل. (البخيت، 2016، لقاء).

- الاستجابة للمستجدات والحاجات العالمية التي تتطلّب مساراً للتطوير

والتحديث والإصلاح، والانفتاح على العالم، والاستفادة من تجاربه وخبراته، والتركيز على الأهمية والقرارات الدولية وحقوق الإنسان. (الفايز، 2016، مقابلة).

- تعزيز الصناعة الإعلامية باعتبار الإعلام أساس النهوض والتطور، والإصلاح والتنمية، والتركيز على المهنية وأخلاقياتها، والتعددية واحترام آراء الآخرين، بحيث يكون إعلاماً صادقاً، ومسؤولاً ديمقراطياً ومهنياً، والتعبير بوضوح عن المصالح العليا للوطن في السياسات الداخلية، وفي السياسة الخارجية، وتعريف المواطنين بالمبررات والمنطلقات التي تقف خلف هذه السياسات، ضمن إطار المواطنة الصالحة ودولة القانون، والمؤسسية واحترام القيم والثقافات والأديان، والشخص العالمية، مما يجسد التغيير بكل فاعلية وشجاعة، ويبرز دور الأردن إقليمياً ودولياً. (جودة، 2016، مقابلة).

مبررات الخطاب العالمي للرؤية الملكية للإعلام.

هناك العديد من الأسباب التي دعت الخطاب الإعلامي للرؤية الملكية ليكون ذات بعد عالمي، أهمها:

- الرغبة بالتفاعل مع العالم، وهي سمة إيجابية وسياسة ناجحة، فرضها التطور والتقارب العالمي، وما خلقته تكنولوجيا الاتصال، وما يجري من أحداث تمسنا جميعاً، وتؤثر على البشرية ودور المجتمعات العالمية. (الشبول، 2016، مقابلة).

- التوجّهات العالمية والدولية مسألة أساسية، تركّز عليها الرؤية الملكية للإعلام؛ لإيمانها بالانفتاح على القرار والتفكير العالمي، وحركة القرار السياسي الدولي، واحتواء ما يمكن أن يؤثر على المنطقة بما فيها الأردن، من خلال الرأي المتوازن والعقلاني والسلمي، والذي لاقي الترحيب والاحترام عالمياً. (البخيت 2016، مقابلة).

- إيمان الرؤية الملكية بدور الإعلام، وخاصة الغربي، وأهميته في تحريك الرأي العام لإدراك الرؤية لخصائص المجتمعات وحركتها، وعناصر التأثير فيها، ولهذا فإنّ الرؤية حرصت على إيصال الرسائل الأردنية، وتوضيح الكثير من الصور، وتفنيد كثير من المغالطات، كما حصل مع تشويه صورة الإسلام والأمة العربية وشخصية العربي. (عدنان بدران، 2016، مرجع سابق، مقابلة).

- نحن نعيش وسط منطقة ملتهبة وغير مستقرة، وكثرت بها التحالفات، ونحن دولة بحاجة لأن يكون لها تواصل عالمي، يحقّق لها فهم خارطة التوازن وتوجهات القوى الدولية؛ لأنّ في ذلك أساساً في أقلمتها مع سياسات وإستراتيجيات التوجّه الأردني (مدوح العبادي، 2016، مقابلة).

تهدف النظرة العالمية لخطاب الرؤية الملكية للإعلام إلى:

تعزيز التعاون الدولي، والمشاركة في قراره، ومخاطبة الرأي العام العالمي لخدمة قضايا إنسانية وإقليمية، والاهتمام بقضايا التنمية وتطوير المجتمعات العالمية بخصائصها، وتمكينها من المساهمة في التطور والرفاه الإنساني، إضافة إلى مواجهة أسباب التطرف، ومحاربة التحديات الكبرى، كالإرهاب والكوارث، والفكر المتطرف الذي أثار على الأردن والدول العربية، حيث تمّ إعادة طرح الإسلام كدين معتدل وسطي، وترويج لرسالة عمان، بعد أن شوّهت صورته، إضافة لدعوته لتمازج الثقافات والحضارات، وتعزيزه مع التطور التكنولوجي، ولضمان دعم المجتمعات العالمية ودولها، دول المنطقة، وخاصة الأردن، لمواجهة التحديات التي تواجهها هذه المجتمعات والدول (الخطاب الملكي الإعلامي في جامعة لوفان ببلجكا في 20/5/2016، ملحق ثانياً).

مهام الإعلام الأردني في إطار الرؤية:

لقد وضعت الرؤية الإعلامية عدة مهام أساسية لوسائل الإعلام، طوّرت من المهام، وعظّمت من الدور المطلوب لهذه الوسائل، ومن هذه المهام: ترتيب أولويات المجتمع واهتماماته، وبناء ثقافة مجتمعية تساعد على تنظيم حياة الناس، وترجمتها إلى قوانين وأنظمة بالتشارك مع الجهات التشريعية، إضافة إلى تشكيل صورة الوطن داخلياً وخارجياً، وتفاعل المجتمع بالشأن العام، والدفاع عن حقوق الإنسان، كذلك القيام بالدور الرقابي في إطار من الحرية المسؤولة والمهنية العالية والمصدقية، والقيام بالدور التعليمي، والتنموي، والتثقيفي، والترفيهي، والتعبوي، والتوعوي. (بدران، 2005، كتاب التكليف).

البعد المهني والأخلاقي للإعلام، في إطار الرؤية.

ركّزت الخطابات والرسائل وكتب التكليف السامي على البعد المهني والأخلاقي للإعلام في الأردن، واعتبرته المرجعية الأولى في بناء إعلام عصري متطور، قادر على ترجمة الديمقراطية إلى سلوك ممارس يعظّم حقوق الإنسان، ويعمل على تحقيق الثوابت والمصالح الوطنية والمهنية. (الفايز، 2003، كتاب تكليف).

وعند الحديث عن المهنة الإعلامية وأخلاقياتها، لا بدّ من التطرّق إلى مرتكزات الحرفة الإعلامية كما حدّدها الرؤى الملكية، فالمهنة هي الحرفة، وهي الحدق في الصنعة الإعلامية (لسان العرب الجزء الأول باب الميم)، والحرفة الإعلامية هي صنعة وعمل، لها علاقة بمنتج (مطبوع، مسموع، مقروء)، والإعلام أيضاً مهنة خطيرة؛ كونها تقرّر بماذا نفكّر، وما هي أجندتنا وقضايانا الأساسية؟ وكيف نتناولها؟ وتصنع الرأي العام، وهذا يتطلّب شروطاً محددة تميّزه عن الآخرين، ممّا يؤكّد على إلزامية العضوية في النقابة لممارسة هذه الحرفة. (موسى، 2003، ص 36).

كذلك لا بدّ من الاستمرار في الإصلاحات البيئية التشريعية، لا سيما قوانين نقابة الصحفيين ومواثيق الشرف، ومدونات السلوك الإعلامي التخصصي بما يتوافق مع هذه الرؤى، مع تحقيق التناسق العام ما بين المعنيين بالتشريعات الإعلامية، (المجلس التشريعي، الحكومة، الجسم الصحفي... إلخ)، بحيث تتوفر لديهم معرفة لطبيعة وواقع وتطورات المهنة، وأهميتها وتحدياتها، والرؤى الملكية المتعلقة بها، حتى يتمّ وضع التشريعات التي تنظّم العمل بهذه الحرفة، وترسم لها ضوابطها، وبشكل ينسجم مع الطبيعة الديناميكية للإعلام مع التطور للخبرات والتجارب القانونية العالمية، والاستفادة منها. (القاضي، 2016، مقابلة).

ولا بدّ من التوسّع في عملية التأهيل العلمي العالي لأحدث النظريات الإعلامية والنماذج الاتصالية، والتدريب الراقي الجديد على أحدث التكنولوجيا، والاطلاع على الخبرة المتميزة المبدعة، وتعزيز الشفافية والوضوح، ومحاربة سلوكيات شراء الذمم، ومصادرة العقول والآراء، أو أساليب الابتزاز، أو المنافع الشخصية ذات التأثير المقيت على حرية الصحافة، ويعتقد (92٪) من الصحافيين أنّ مشكلة تدني الرواتب والأجور، وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، تشكّل معضلة للصحفيين، وأشار (85٪) منهم أنّ مشكلة التمييز وعدم تكافؤ الفرص، من المشاكل الرئيسة التي يواجهها الإعلامي. (تقرير مركز القدس، 2008، ص24).

المبادئ المشتركة بين مشروع نظرية المسؤولية الإنسانية،

والرؤية الملكية للإعلام (القواعد والعناصر المشتركة).

تتوافق المبادئ العامة للرؤية الملكية في الإعلام ومشروع (نظرية المسؤولية الإنسانية) من حيث المبادئ والأهداف، والفلسفة الإنسانية، كما بيّنها الباحث في الفصل الثالث، ممّا أهّل هذه الرؤية لتكون أنموذجاً، يمكن تطبيقه وقياسه ودراسته، كتطبيق لمبادئ مشروع النظرية الإنسانية، وفكرها وأهدافها، وأنّ نتائج البحث والتفسير التي تجري على سياسات الوسائل الإعلامية، التي تتأثر بالرؤية الإعلامية، يمكن أيضاً أن تمثّل نفس النتائج المتعلقة بتطبيق مبادئ المسؤولية الإنسانية وأهدافها، والتنبؤ بها، وأنّ فرضيات التساؤلات المتعلقة بمبادئ مشروع نظرية المسؤولية الإنسانية، تتماثل مع فرضيات مبادئ الرؤية الملكية للإعلام، وخاصة في المحاور التالية:

أ- الإصلاح السياسي القائم على التعددية، وفصل السلطات، وتشريعات

متطورة للإعلام وللأحزاب، وللانتخاب، وبناء منظومة سياسية شفافة ومتعددة وتعزيز دور الإعلام، حتى تتمكن هذه الدول من الدخول في شراكة عالمية مفيدة (نظرية التقمص الوجداني ستيورت ميل).

ب- التنمية الشاملة لتقوية عناصر بناء المجتمع وقواه، حيث يركّز مشروع النظرية على تطوير وتحفيز الدول الهامشية، ودعمها لتطوير كلّ عناصر القوة فيها، وخاصة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... إلخ.

ت- الانفتاح على العالم، وبناء شراكات، والاستفادة من الخبرات العالمية والتجارب المتطورة، (وهذا ما يركّز عليه مشروع النظرية في التفاعل الإعلامي العالمي؛ لجعل مفهوم ومنجزات التطور حقّ للجميع، والإنجاز العالمي أينما كان وحيثما يكون، إضافة للوصول إلى تفاهات ثقافية وفكرية وتكنولوجية، نستطيع من خلالها تشكيل إطار مشترك بين الشعوب (رسالة عمان، التقدم التكنولوجي، النظم الاقتصادية، الصناديق السيادية، منتديات والشراكة الثنائية... إلخ)، فالرؤية الملكية للإعلام تؤمن بحتمية الانفتاح وعدم العزلة، وتقرّر بأن معرفة الحارطة السياسية والاقتصادية، والمخططات الدولية، تحتاج إلى الانفتاح والتقارب، وبناء علاقات عالمية، وتسويق القيم النبيلة التي يركّز عليها العالم في تعامله الأخلاقي، فالانفتاح شروط ومعايير لا بدّ من توفرها حتى يتم هذا المبدأ.

ث - الشراكة والتعاون مع العالم في مواجهة تحديات البشرية، والسعي نحو النهوض بالإنسانية من خلال تعزيز القيم الإنسانية، والتعاون الإنساني العالمي. (وهذا واضح في إطار الكوارث والإرهاب، والتغير المناخي، والاحتباس الحراري... إلخ).

ج- التفاعلية العالمية والتعايش الديني، وتقارب الحضارات والحلول السلمية، وعدم الهيمنة، وهو مطلب عالمي؛ لأنَّ فيه إثراءً للبشرية، وتطويراً لفكرها، وتسخييراً للإمكانات، لمزيد من الرفاه والتطور الإنساني، وتعزيزاً لمفهوم التعاون والنهج الخيّر للجميع، وتعظيم الجوامع، وتقزيم الفوارق، وحماية ثروات الأمم، وتعزيز الأمن الاجتماعي والسياسي، وبناء علاقات قائمة على المصالح المشتركة، وهذا ما تركّز عليه مبادئ نظرية المسؤولية الإنسانية.

ح- تفعيل دور المرجعية الأُمّية باعتبارها القاسم المشترك الأعظم للبشرية، فالمواثيق والقرارات الأُمّية هي المرجعية التي لا بدّ من الرجوع إليها، والمناداة بتطبيقها، باعتبار معظمها مناصرةً لحقوق الإنسان والمجتمعات، وتركّز على الإنسانية بإقرار معايير ثابتة، وعلى البشرية، وخاصة التجمعات المظلومة أو الموبوءة أو المنكوبة، وتعمل على نصره الضعفاء ومواجهة الكوارث الكونية، بما فيها النزوح الجماعي، هذا إضافة لكونها صوت الأغلبية الدولية، بغضّ النظر عن سلطة مجلس الأمن.

خ- الاهتمام بالصناعة الإعلامية وتكنولوجياها، وبالدراسات والأبحاث؛ لمواكبة مراحل التطور، فمشروع النظرية الإنسانية ينادي ويعمل على تطوير الدول وتنميتها، وفي مقدمتها الإعلام، من خلال تعزيز الديمقراطية، ومساحات الحرية المتاحة له، وتمكين المواطن من المشاركة في صنع قراره بمزيد من القدرة على التعبير عن الذات، وتوعيته بما يحيط به؛ لتمكينه من تشكيل الرأي العام، وبالتالي صنع حاضره ومستقبله، وتعزيز دور الأحزاب، ومواجهة الفكر الظلالي، وإظهار الفكر النيرّ المستنير البنائيّ القابل للتطور.

د- الاهتمام بالإعلاميين تأهيلاً وتدريباً، وتزويدهم بالخبرة العالمية، بالتدريس

والتدريب والاختلاط بالنماذج الإعلامية المتطورة. (فالتجارب العالمية والخبرات العالمية، تصقل مفهوم المهنة وتعززها، وتختصر الوقت والزمن، وتقدم نماذج متعددة يستطيع الإعلامي اختيار ما يشاء، ويرفض ما يشاء، ويطور ما يشاء، وبما يتلاءم مع عقيدة ومعتقدات وأفكار الصحفي، غير أن استمرار الاطلاع والتدريب ينمّي المهارات الفنية والفكرية للصحفي، ويمهّد لمزيد من التطور في الأداء والمهنية.

ذ- اعتماد دراسات الرأي والاستقصاء عن الحقيقة، والاستفادة من الخبرات والتجارب العالمية، واعتماد المهنة وأخلاقياتها، ومواثيق الشرف ومدونات السلوك... باعتبارها محاور المهنة والبحث عن الحقيقة، والنهوض بمستوى الأداء الإعلامي.

ر- الاهتمام بالمجتمعات وخصائصها وثقافتها، وعدم الإساءة لشخصها أو لمعتقداتها أو لثقافتها، فالرؤية الملكية نادت بالوسطية والاعتدال، وعدم الإساءة للأديان، ولا لشخصها، ولا للدول ولا لزعمائها، من هنا فإنّه من الممنوعات في الإعلام الأردني، الإساءة إلى واقع العلاقات الطيبة مع الآخرين، ولهذا فإنّ الاعتراف بخصائص المجتمعات وميزاتها مسألة موضحة وبيّنة في الرؤية الملكية، وهذا يتماشى تماماً مع ما يذهب إليه مشروع النظرية الإنسانية، التي تركز على المجتمعات بخصائصها وميزاتها وإنجازاتها، وقيمة ذلك في المنظومة الكونية، وتفاعلها مع بعضها البعض، ممّا يثري الفكر والثقافة والاقتصاد العالمي، وبالتالي رفاه البشرية، وهذه حقيقة ما يتماشى مع مشروع النظرية.

ز- تعزيز مفهوم إعلام الدولة، وهذا يقوم على التعددية والديمقراطية السلوكية، واحترام الآخرين، وعدم احتكار المعرفة، وتعزيز مفهوم حقّ التعبير للجميع، وعدم الهيمنة عليها من قبل الحكومة، أو أي جهة، وهي قائمة على قيم مهنية الإعلام

ومعاييره الأخلاقية، وفق مواثيق شرف ومدونات سلوك، وقواعد تربط علاقة الإعلام بالمؤسسات المعنية، وخاصة النقابات، واعتماد الحقيقة الموضوعية، واحترام آراء الآخرين، وحقّ الحصول على المعلومة.

الملخص

تناول هذا الفصل جسم هذا البحث وقوامه ومرتكزاته، حيث تحدّث عن الإعلام الجديد، وعن مفهومه وعناصره، وتأثيراته وسلبياته، وأهدافه ومهامه، كما تحدّث عن النظريات الإعلامية الخمس: السلطوية، والليبرالية، والاشتراكية، والمسؤولية الاجتماعية، والتنموية، وبيّن مفاهيمها وخصائصها ووظائفها، والنقد الموجّه لها، ثم تطرّق الفصل إلى مشروع نظرية المسؤولية الإنسانية، وبيّن مفهومها، وأبعادها الفكرية والأدائية والوظيفية، مشيراً إلى معاييرها الإعلامية والأخلاقيات المهنية، وأدرج هذا الفصل عناصر مشروع هذه النظرية، ومبادئها وفلسفتها، وخصائصها ومهامها، ومرتكزاتها وأهدافها.

كما تناول أيضاً الرؤية الملكية للإعلام، متناولاً الإعلام الأردني من حيث التوجّه والتشريعات والتغيرات التي أحدثتها الرؤية الملكية، وتحدّث هذا الفصل عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفيما يتعلّق بالإعلام، حيث لكلّ فرد الحقّ في حرية التعبير والرأي، واعتناق الآراء، دون تدخّل من أحد، ويحقّ له استقاء المعلومات والأفكار، ونقلها وبثّها بأي وسيلة كانت، بغضّ النظر عن الحدود، حرية اعتناق الآراء دون تدخّل من أحد، واستقاء الأنباء وتلقيها، وإذاعتها بأي وسيلة كانت، دون التقيّد بالحدود الجغرافية، رغم أنّ الإعلام معنيّ بحقوق الإنسان كافة، ودوره في المساهمة في تحقيقها للشعوب في شتى أصقاع المعمورة.

ثم تناول الفصل الرؤية الملكية من حيث المفهوم والمبادئ، والفكر السياسي والتموي، التي تنطلق منه، كذلك البعد العالمي لهذه الرؤية، ومبررات خطاب الرؤية الإعلامي العالمي، وأسبابه، مبيّناً مهام هذه الرؤية، حيث اختتم الفصل بالمبادئ المشتركة بين الرؤية الملكية للإعلام، ومشروع نظرية المسؤولية الإنسانية، والتي مثلت التوافق المشترك بين النظرية والرؤية، بحيث مكّنت الباحث من اعتبار الرؤية نموذجاً لنظرية المسؤولية الإنسانية؛ لما فيه من تطابق في المبادئ والأهداف والفلسفة، بحيث يمكن تطبيق نتائج الدراسات الخاصة بالرؤية مباشرة على مشروع النظرية، دون أن نجد فوارق جوهرية.

إنّ مشروع نظرية المسؤولية الإنسانية يقوم على مرتكزات أساسية، أهمها: حقوق الإنسان الإعلامية التي نادى بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي ظهر في 14 كانون الأول 1948، حيث نصّت المادة 19: لكلّ فرد الحقّ في حرية التعبير والرأي واعتناق الآراء، دون تدخّل من أحدٍ، ويحقّ له استقاء المعلومات والأفكار، ونقلها وبثّها بأي وسيلة كانت، بغض النظر عن الحدود.

حرية اعتناق الآراء دون تدخّل من أحد، واستقاء الأنباء وتلقيها، وإذاعتها بأي وسيلة كانت، دون التقيّد بالحدود الجغرافية. (الغول، 2014، موقع، www)، كما نادى بها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1948). إنّ الحقّ الذي يتمتع به كلّ إنسان في حرية التعبير، يوليه حرية في طلب جميع أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها، وإذاعتها، دون اعتبار للحدود، بالقول، أو الكتابة، أو الطباعة، أو الفن، أو أية وسيلة أخرى يختارها. (غالي، 1997، ص 87).

كما نادى بذلك قرار رقم 59 للجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 كانون الأول 1946، وهو أول نصّ دوليّ للحقوق الاتصالية، وجاء فيه: "حرية الإعلام حقّ

إنساني، وملك لكلّ الحريات التي كرّست لها الأمم المتحدة". وبدأت مواثيق وإعلانات وقرارات الأمم المتحدة تتوالى، حيث وافقت الأمم المتحدة في 16 كانون الأول 1966 على الاتفاقية الدولية، حول الحقوق المرئية والسياسية، حيث نصّت المادة 19 إضافة لما ذكر: "الحق سواء كان شفوية أو كتابة أو طباعة أو أي صفة فنية".
(عبيدات شفيق... مرجع سابق)

المبحث الرابع (هيئة قطاع الإعلام)

المؤسسات والهيئات الحكومية الرسمية

تحدّث الباحث في الفصل الثالث عن قيام الحكومة بإلغاء وزارة الإعلام في عام 2003، في الوقت الذي أنشأت حكومة علي أبو الراغب المجلس الأعلى للإعلام في عام 2001، والذي تمّ تعيين أعضائه بإرادة ملكية، بتنسيب من رئيس الوزراء، ثم أنشأت حكومة السيد فيصل الفايز المركز الأردني للإعلام في 2004، ثم ألغت حكومة السيد نادر الذهبي هذا المركز في عام 2009. وكانت حكومة السيد عبد الرؤوف الروابدة قد طوّرت قانون الإذاعة والتلفزيون عام 2000؛ لمنح المؤسسة الاستقلالية، وجرى نفس الأمر على قانون وكالة الأنباء عام 2003 من قبل حكومة السيد فيصل الفايز، إلا حكومة السيد نادر الذهبي أصدرت قانوناً جديداً عام 2009⁽¹⁾.

⁽¹⁾ قوانين المؤسسات الإعلامية / دائرة المطبوعات والنشر.

الناطق الرسمي باسم الحكومة/ وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال

تتولّى الحكومة مسؤولية إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية، وبالتالي فهي صاحبة الولاية الدستورية حسب مقتضى المادة (45 الفقرة 1 من الدستور)، لهذا فهي تمثّل العنصر الأهم في معادلة الحراك الوطني الشامل، الأمر الذي اقتضي وجود إستراتيجية إعلامية حكومية، تنبثق عنها برامج إعلامية تعكس طبيعة عمل هذه الحكومة وإنجازاتها، وتدافع عنها، حيث تولّت المؤسسات الإعلامية الحكومية ذلك في البداية، ولما فرض واقع الإصلاح والتطوير الإعلامي استقلالية المؤسسات الإعلامية الحكومية، وبالتالي التحوّل إلى إعلام الدولة، فقد اقتضت الحاجة إنشاء منصب جديد يكون بمثابة الناطق الإعلامي للحكومة، يكون لسان حالها، وحلقة الوصل ما بينها وبين المحيط، يتحدّث باسمها ويعبّر عن برامجها وخططها، ويدافع عنها وعن إستراتيجياتها وبرامجها، حيث تمّ إنشاء منصب الناطق الرسمي باسم الحكومة عام 2003، ولم يكن شرطاً أن يكون برتبة وزير، تتبعه بعض المؤسسات كالمركز الأردني للإعلام، الذي اعتُبر الذراع الأول للناطق باسم الحكومة.

ولما حوّل قانون المطبوعات (مجلس الوزراء) لمنح تراخيص الصحف⁽¹⁾ بتنسيب من الرئيس، وما رأته حكومة الذهبية لضبط العمل في مؤسستي الإذاعة والتلفزيون، ووكالة الأنباء الأردنية، والتماشي مع مرجعية المطبوعات والنشر، إضافة لحالة تشتت الأجهزة الإعلامية، فقد تمّ تعديل المسمّى العام للوزير، وتوسيع صلاحياته؛ ليصبح وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال، وذلك مع بداية حكومة الذهبية؛ ليتولّى مرجعية كلّ من مؤسستي الإذاعة والتلفزيون، ووكالة الأنباء، من خلال تولّي الوزير مجلسي إدارة المؤسستين، وصلاحيات الحكومة بتعيين المدراء

(1) المادة 2 قانون المطبوعات والنشر رقم 8 لسنة 1998.

العامين فيها، فمجالس الإدارات يتم تعيينهم بقرار من مجلس الوزراء، بناءً على تنسيب رئيس الوزراء، على أن يقترن القرار بالإرادة الملكية السامية، وهذا يعني عودة للوزارة بمسمى جديد.⁽¹⁾

الناطقون الإعلاميون باسم أجهزة الدولة^(*)

بدأت فكرة استحداث ناطقين باسم الدوائر الرسمية عام 1992 ليتولوا الملف الإعلامي لكل مؤسسة، ولم تنجح الفكرة في البداية؛ ظناً بأن مسؤولية الإعلام يجب أن ترتبط بالمسؤول الأول، وشجع على ذلك عدم وجود كوادر كفؤة لذلك.

استمرّ هذا الوضع إلى بداية عام 2001 عندما بدأت مظاهر الاستقلالية لوسائل الإعلام الرسمية، وظهور الصحف الخاصة، وخاصة الأسبوعية، وتطور قانون المطبوعات، والمطالبة بتدفق المعلومات، وحق الحصول على المعلومة، وتعزيز الديمقراطية، وخاصة في الإعلام، فأصبح الضغط على المؤسسات يزداد، وأصبحت عملية حجب المعلومة أو صعوبة لقاء المسؤول محل نقد الإعلام الذي ركز على هذا الجانب.

ولما اشتدّ التنافس بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وما تولّد عن ذلك من قوى سياسية أخرى (الصالونات، المعارضة، النقابات، الأحزاب)، وظهرت أهمية دور الإعلام في تصويب الإشاعات والمعلومات المخطوءة، وضمن ما فرضته الرؤى الملكية، وبالتالي عدم قدرة الناطق الرسمي باسم الحكومة على الإحاطة بكل عمل ونشاط، وبرامج المؤسسات المختلفة، عادت فكرة الناطقين الإعلاميين بشكل قويّ،

(1) قانونا مؤسستي (الإذاعة والتلفزيون 2000، ووكالة الأنباء الأردنية 2009).

(*) مهام الناطق ومواصفاته مرفقة في ملحق الناطقين والإعلاميين / أعدده عدنان الزعبي وزملاؤه.

وتّم التركيز عليها عام 2003، عندما عهد إلى مجموعة من الناطقين وضع نظام خاصّ، يتمّ فيه تحديد المواصفات والشروط الواجب توفّرها في الناطق، ومهامه، ودوره، وتعريف حرفته، وعمل شبكة منهم، ويتمّ التواصل معهم من خلال المركز الأردني للإعلام.

ألّغي المركز الأردني للإعلام في عام 2007، وبقيت شبكة الناطقين على ما هي عليه، حتى صدور مدونة قواعد السلوك لعلاقة الحكومة مع وسائل الإعلام، التي صدرت في 2009 / 12 / 28 (كاستجابة لكتاب التكاليف السامي الذي طالب بإعادة النظر في الإعلام، وتطويره، والحدّ من الخروج عن المهنة وأخلاقياتها، وتحديد علاقته مع الحكومة)، وتناولت المدونة بنوداً لتفعيل دور الناطقين الإعلاميين، بارتباطهم بوزير شؤون الإعلام، ووضع شروط لممارستها، وتحديد مهامهم الإعلامية بالتواصل مع الجسم الصحفي، بلقاءات يومية وأسبوعية وشهرية، ووضع برامج إعلامية للنهوض بالمؤسسة، وأوقفت اشتراك الحكومة بالصحف، حتى لا تكون وسيلة لممارسات غير أخلاقية تجاه الطرفين، كذلك منعت الحكومة ازدواجية العمل في الصحف، وحتى لا تتأثر المؤسسات الإعلامية مادياً جرّاء هذه الإجراءات، ألّغت الحكومة ضريبة الثقافة (1٪) على الصحف⁽¹⁾.

تطور العمل في دائرة المطبوعات والنشر والتصوّر المطلوب

تعتبر دائرة المطبوعات والنشر من أقدم وأعرق مؤسسات الإعلام الأردنية، حيث تأسّست عام 1927، وهي الدائرة المخولة بتطبيق أحكام قانون المطبوعات والنشر، وسعت منذ هذا التاريخ لترجمة أهداف الإعلام الأردني، وخاصة جانبه

⁽¹⁾ مدونة قواعد السلوك بين الحكومة والإعلام 2009 / 12 / 28 (مرفقة في ملحق المواثيق).

المطبوع، وتعتمد في فلسفتها على فلسفة الدولة الأردنية ونهجها وسياستها ودستورها، وقد مرّ قانون المطبوعات بمراحل تطويرية كثيرة، تمّ ذكرها في الفصل الثاني، وخاصة عامي 1953 و 1993، وكان آخر قانون لعام 1998 قد شهد العديد من التعديلات، حيث توافقت الأطراف (الحكومة، المجلس التشريعي، الجسم الصحفي) في آخر تعديل تمّ في 31/3/2007 على مضمون القانون^(*).

رؤى تطوير إدارة المطبوعات والنشر

تستند إستراتيجية التطوير في قطاع المطبوعات والنشر على⁽¹⁾:

أ- الاستقلالية وتوسيع قاعدة مشاركة القطاع الخاص؛ وذلك لتحقيق التنافس ورفع مستوى المهنة، وبما يتفق ونص المادة 15 من الدستور، وقانون المطبوعات لعام 1992.

ب- وضع مفاهيم جديدة للإعلام المقروء، وخاصة في مجالات الإنتاج والمضمون (أهمية المعلومة)، والإدارة (كفاءة العامل)، وترسيخ المفهوم الحديث للرقابة الذاتية، من خلال التشريع وموثيق الشرف، والمدونات السلوكية، والتدريب العالي والتأهيل⁽¹⁾.

وبناءً عليه فقد تطلّب من دائرة المطبوعات القيام بما يلي⁽²⁾:

^(*) ملحق القوانين يتضمن أهم التعديلات على قانون عام 1998.

⁽¹⁾ عدنان الزعبي، نظرة في تطوير المطبوعات والنشر، دراسة تحليلية مقدمة للناطق الرسمي عام 2003 (مرفقة في الملحق).

⁽¹⁾ مقابلة رئيس لجنة التوجيه الوطني في مجلس النواب السيد محمد عواد في 26/9/2009.

⁽²⁾ عدنان الزعبي، نظرة في تطوير قانون المطبوعات والنشر، مرجع سابق (كامل الدراسة موجودة في الملحق).

أ- استمرار مواكبة قانون المطبوعات لكل المستجدات المتماشية مع الرؤى الملكية.

ب- إعادة هيكلة دائرة المطبوعات لمواكبة المهام والأهداف الحديثة؛ لتصبح صاحبة رؤيا قوامها الشفافية والمصدقية والانفتاح.

ت- تشجيع الاستثمار في قطاع الإعلام المقروء والصناعات المتعلقة به، واعتباره عملية استثمارية تساهم في رفع سوية كافة القطاعات.

ث- إجراء الدراسات اللازمة، وخاصة لواقع الصحافة الراهن، وجدواها الاقتصادية، وسبل تطويرها، والمتطلبات التشريعية والتنظيمية، ومعوقات تطورها الاستثماري.

ج- رفع المستوى المهني للصحف، وزيادة مساحة التعاون والتقارب مع المؤسسات المعنية، وخاصة النقابة ومراكز الدراسة، وتنظيم حوار وطني مشترك (حكومية، الجسم الصحفي، البرلمان، الأحزاب، مؤسسات المجتمع المدني)، يتم خلالها مناقشة ما تم التوصل له من رؤى، ووضع إستراتيجيات تنفيذ ذلك.

ح- وضع آلية مرنة لقياس مستوى الحريات والمهنية، وأخلاقياتها في وسائل الإعلام، ومعرفة واقع الممارسة الديمقراطية، وغايتها وطبيعتها، وترسيخ مفهوم المسؤولية الوطنية والديمقراطية المسؤولة في كل ما ينشر أو يكتب.

خ- تعزيز التفاعل والتقارب ما بين الصحفيين والناطقين الإعلاميين، من خلال عقد الورشات المشتركة؛ للتعريف بقانون المطبوعات والحقوق الصحفية، وتعزيز دور الصحافة ودور دائرة المطبوعات والنشر؛ لتصبح مركزاً للمعلومات الخاص بالأردن سياسياً واقتصادياً، وإنجازاً في سائر الميادين.

د- التعاون مع نقابة الصحفيين لترسيخ مفهوم ميثاق الشرف الصحفي، وليكون مرجعاً للعاملين في الصحافة، يلتزمون به ويعملون على تحقيق أهدافه،

واعتبار أيّ مخالفة لأحد بنودها مخالفة مسلكية، تنال من شرف المهنة، من خلال عقد الدورات وورشات العمل والندوات حول ذلك، يدعى لها الأكاديميون والصحفيون، والقانونيون والمعنيون⁽¹⁾.

المواقع الإلكترونية والإعلام الفضائي وضوابط العمل الإعلامي

المواقع الإلكترونية (الصحف الإلكترونية).

المواقع الإلكترونية هي في الأساس صحف إلكترونية؛ لأنها تمارس مهنة الإعلام بواسطة الإنترنت (الإلكتروني)؛ أي إنها تمارس حرفة الإعلام من خلال الوسيلة الإلكترونية ذات المميزات الفريدة، من حيث السرعة والشمول والتفاعل المباشر، وبالتالي التأثير الذي يعتبر العمود الفقري لنجاح العملية التواصلية، والصحافة الإلكترونية أخذت حيزها المهني شئنا أم أبينا؛ نظراً لتأثيرها على الرأي العام، ولزخم الجمهور الكبير الذي يتعامل معها، سواء عاملين أو متلقين أو مشاركين، فالمشارك يبذل جهداً ومهارة معينة ليكون واحداً من عشرات آلاف، يتعاملون مع هذه الوسيلة يومياً، لهذا فإنّ تجاهل مثل هذه الوسيلة، يعتبر عملاً غير علمي وغير صائب.

ونظراً لاعترافنا بفاعلية هذه الوسيلة وأهميتها بالنسبة للعمل الإعلامي، فإنّ حرفة العمل الإعلامي وأهمية الدور الإعلامي، يحتم أن تكون مثل هذه الصحف مؤسسات إعلامية، لها تشريعاتها المنظمة للعمل ومواصفات للعاملين، وشروط تتعلق بمناخ وأدوات العمل، ومدونة سلوك؛ بهدف حماية هذه الحرفة الخطرة

⁽¹⁾ نظره في تطوير المطبوعات والنشر، مرجع سابق.

والتأثرة بالبيئة الداخلية والخارجية من أيّ متطفلين على المهنة، أو حمايتها من انحرافها عن المهنة الإعلامية وأخلاقياتها⁽¹⁾.

وهناك فريقان: فريق يتناول مسألة مضمون الصحف الإلكترونية على أنه حالة من الحرية غير المسؤولة، لا يراعي فيها المحرّر أو رئيس التحرير أو المشارك أيّ معايير حرفية (مهنية)، حيث تتجاوز معظم الأحيان أخلاقيات الحرفة، بحيث يمتاز مضمون العديد من التعليقات والأخبار بعدم الدقة أو الصحة، وأنّ معظم هذه التعليقات تتمّ بأسماء مستعارة، وعناوين وهمية، وطالبوا هذه الصحف الاستقصاء الميداني وعدم الاعتماد على الأخبار المنشورة، ويعيرون على أصحاب بعض الصحف الإلكترونية أنّهم لا يتورعون عن استخدام كافة أساليب الابتزاز والإساءة للذوق العام، وذلك بعرض صور فاضحة، وإبراز تعليقات نابية، وغير ذلك من هذه الأمور، ولأغراض غير منسجمة مع أخلاقيات المهنة⁽²⁾.

أما الفريق الثاني وهو فريق الصحف الإلكترونية، فينادي بعدم فرض قيود على حرية الإعلام الإلكتروني؛ كونه تميّز بحريته وتقدّمه على بقية وسائل الإعلام، بدلالة الجمهور المستخدم لهذه الصحف، ونادى بخطورة تقزيم هذه الحرية لتحجيمها، كما حُجّمت الصحف الأسبوعية في التسعينيات.

وقال إنّ رغبة الناس في التعبير، وبهذا الحجم، هو المقياس، وهو المعيار الأساسي للحرية، واستشهدوا بالأعداد المتزايدة المشاركة في الحوارات والمشاركات، والتعليق على الأخبار، وطرح التساؤلات والتفاعل مع الكاتب، وحاجة القارئ إلى مساحة للتعبير عن رأيه، مستشهدين بدخول جلالة الملك على موقع الدستور، وطلبه من

(1) مقابلة امجد القاضي، مدير عام المرئي والمسموع، 30/9/2009.

(2) ندوة "الصحافة الأردنية تحديات ومسؤولية وطنية" التي أقامتها نقابة الصحفيين، 16/8/2009.

الجمهور إغناء الموضوعات وإشباعها بالأفكار، على اعتبار أنّ الصحف الإلكترونية أصبحت منابر إعلامية رحبة⁽¹⁾.

"ويشير الباحث هنا إلى أنّ الملك حدّد المشاركة بالآراء البناءة الموضوعية، البعيدة عن الشخصنة، حيث يحترم الرأي الرأي الآخر، وليس فيها اتهامات لا تستند لأدلة، وأشار الملك إلى أهمية وضع المشاركين في الآراء لأسماهم الحقيقية؛ كونها تعكس شجاعة المشارك وقوة رأيه وإيمانه به، فالملك وضع ضمانته لحماية حرية الرأي للجميع"⁽²⁾، وهذا تطلّب وضع نظام يركّز على مقومات العاملين ومواصفاتهم وخبراتهم، وكذلك طبيعة الوسيلة وترخيصها وأهدافها، ومعايير ضمان حقوق المتضررين، التي لا بدّ أن تستند إلى القانون المستند بالأساس إلى الدستور والرؤى الملكية للإعلام، تضمن حق أيّ متضرر أن يلجأ للمحكمة.

ولكون الصحف الإلكترونية ذات ميزات ومواصفات تختلف عن الورقية وغيرها من وسائل الإعلام، فلا بدّ من إيجاد التشريع اللازم الذي يعطي المرونة للوسيلة للتطور والتكيف مع المستجدات التكنولوجية والعلمية والقانونية المتاحة في العالم، وقد تركت الحكومة خلال الفترة الماضية أبناء المهنة أنفسهم ليقوموا بتقديم مقترحات تنظيمية، ومدونات سلوكية، وميثاق شرف ينظّم عملهم بعيداً عن أيّ تدخلات أو ضغوطات، وهذا بحدّ ذاته يشكّل خطوة متطورة في الحفاظ على هذه المهنة بالتنسيق مع الجهات المعنية⁽¹⁾.

(1) هاشم الخالدي / صاحب موقع سرايا تاريخ 2009/10/12، أحمد الطيب صاحب موقع أيله 2009/12/13

(2) الرسالة الملكية للدستور ومشاركة جلالة الملك في موضوع الحريات على صفحة الدستور الإلكترونية 2007/7/23.

(1) مقابلة وزير الدولة لشؤون الإعلام، مرجع سابق.

المحطات الفضائية⁽²⁾

21- بعد الكمّ الهائل من المحطات الفضائية، والتي زاد عددها العربي عن (400) محطة، وظهور اعتراضات من قبل المؤسسات التربوية والدينية، وحتى الحكومات، على زخم التدفق المعلوماتي، وخاصة غير المنسجم مع قيمنا وأفكارنا وتوجهاتنا، ومفاهيمنا التربوية والثقافية، والدينية والأخلاقية والسياسية، إضافة لما عززته من قيم للعنف لدى الشباب، وترويج الممارسات الغريزية، فقد التفت وزراء الإعلام العرب وتبنوا في اجتماع بالقاهرة في (12/2/2008)، ضوابط خاصة تتعلق بالث عبر الأقمار الاصطناعية، وخاصة العربية، ومعايير السماح لأطعم القنوات للعمل في الأقطار العربية، وهي المبادئ التي اعتبرها بعض من المتخصصين والمحللين، تفرض قيوداً على الرسالة الإعلامية عبر الفضائيات العربية، وتحدّ من حرية التعبير وحرية الإعلام.

وقال وزير الإعلام المصري: "إنّ الإعلاميين العرب يرفضون أن يكون بينهم دخلاء يحاولون الربح على حساب قيم ومثل المجتمع العربي، والإعلاميون العرب يرفضون أن تكون المزايدة عبر الفضائيات مهنة جديدة لكلّ من لا مهنة له، ويرفضون أن تكون بعض الفضائيات العربية أداة لهدم المجتمعات العربية، أو الإخلال بتوازنها، أو الإتجار والمتاجرة بمشكلاتها"⁽¹⁾. وقد أقرّ الوزراء وثيقة تضمّنت البنود التالية:

⁽²⁾ محطة الجزيرة، تقرير إخباري، نشرة الثامنة مساء، 2008 / 2 / 21.

⁽¹⁾ أنس الفقي، وزير الإعلام المصري، لقاء على فضائية الجزيرة في الساعة الثامنة 2008 / 2 / 12.

أ- الامتناع عن التحريض على العنف والكراهية والتمييز، وضرورة احترام كرامة الإنسان، وحقوق الآخرين، وعن الإرهاب، وعن تناول قادة الدول العربية والرموز الوطنية والدينية بالتجريح.

ب- حماية أمن المجتمع وقيمه ومبادئه، والامتناع عن كلّ ما يسيء للأديان السماوية، والامتناع عن بثّ مواد تحتوي مشاهد وحوارات إباحية، واشترط القرار أنّه وفي حال المخالفة، تصادر المعدات والأجهزة من القنوات المخالفة، وتُسحب التراخيص الممنوحة لها.

إلا أنّ هذه الوثيقة التي تبنتها مصر والسعودية، ودعمتها الأردن والعديد من العرب، لم تكن إلزامية، وهذا ما خفف من حدّة الصراع حولها، حيث أنّهم أطراف عربية بأنّها تقيّد الحرية، وتسكت الأصوات المعارضة، وفيها إنقاص لحقوق الإنسان، ومصادر الانفتاح الإعلامي الذي وصلت إليه بعض المحطات الرائدة⁽²⁾.

الموقف الأردني الذي جاء على لسان وزير شؤون الإعلام ناصر جوده، والذي شارك في إعداد هذه المبادئ، قال: إنّّه لا بدّ من مرجعية تحكم عمل هذه الفضائيات، فحرية الإعلام ليست مطلقة، وأضاف: نحن لم نأت بشيء جديد مخصص للبلاد العربية، ولكن درسنا ما هو مطبّق في العالم، هناك شقّ يتصل بالمبادئ، وشقّ يختصّ بالآلية، وشقّ ثالث يتعلّق بالتنفيذ، وسيتمّ التشاور بشأن الآلية مع كافة المؤسسات الإعلامية والصحفية المعنية.

ولعدم قدرة القوانين والأنظمة تحديد تدفق المعلومات، والبتّ الفضائي، وبالتالي التأثير على المجتمع الأردني، فكان لا بدّ من أن تكون التوجّهات أو السلوك الإعلامي الوطني، مبنياً على بناء البرامج والخطابات الإعلامية، التي تنسجم مع

⁽²⁾ وزير الإعلام اللبناني / لقاء محطة الجزيرة / تقرير إخباري، نشرة الساعة الثامنة مساءً، 12/ 2/ 2008.

حاجات المواطن، وبنفس الوقت تتصدى لكل السلبيات الواردة، وهذا ما جاء به مرتكزات الرؤية الملكية للإعلام، وخاصة في محور المؤسسات النموذجية المنفتحة والمعاصرة.

التحليل

جاءت الرؤية الملكية لتطوير الإعلام كحاجة أساسية تترجم أهمية دور الإعلام ومسؤوليته في الحراك الوطني، وخاصة في تحقيق التنمية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية؛ لتتماشى مع سياسة الانفتاح الشامل الذي ينتهجه الأردن، والتطور الذي يشهده العالم، وفق مؤسسات قادرة على المنافسة والتطور الذاتي، وكسب ثقة الناس محلياً وعربياً ودولياً؛ لتمكّن من حمل رسالة الأردن للعالم، وبيان إنجازاته وتطلعاته، وهذا ما جسّدته التوجّهات الملكية في معظم كتب التكليف السامي لتشكيل الوزارات، والرسائل التي بعثها الملك للوسط الإعلامي وللحكومة في مناسبات إعلامية مختلفة.

لما كانت هذه التطلعات بمثابة أهداف سياسية عامة للإعلام الوطني، فلقد جدّد الملك مرتكزاته الأساسية المنشودة، والتي طالب الحكومات كافة بتنفيذها، وفصّل ما هو مطلوب عمله، ومنذ تشكيل أول حكومة بعهدته في 4/3/1999 برئاسة السيد عبد الرؤوف الروابدة، مركزاً على إعلام الدولة ذي المؤسسات المستقلة الكفؤة، العاملة ضمن إطار القانون وأخلاقيات الحرفة الإعلامية، المسلح بالتدريب والتأهيل والتطوير التقني، فبهذه المرتكزات يستطيع الإعلام أن:

أ- يعمل حراً بعيداً عن أيّ رقابة موجهة من الحكومة أو غيرها، وأن يكون إعلام الجميع دون استثناء، معتمداً على خصائص الحرفة الإعلامية، والقوانين التي

لا بدّ من أن تبنى وتراجع على الدوام من الأوساط (التشريعية والجسم الصحفي، والحكومة... إلخ).

ب- إغناء وتطوير مفهوم الحرفة، بالاطّلاع على تجارب الآخرين، والالتزام بمواثيق الشرف، باعتبارها عقداً حرفياً يربط الحرفة وأخلاقياتها مع العاملين بها، وهذا يتمّ من خلال نقابات توطّر العمل المؤسسي لهذه الحرفة، وهذا ما أكّده 67% من الإعلاميين الأردنيين، الذين طالبوا بضرورة إلزامية الدخول في النقابة؛ للخروج عن التجاوزات والانفلات الذي يصيب العمل الصحفي في كثير من الأحيان، وجاءت هذه نتيجة ضرورة لأهمية الحرفة وخطورتها على المجتمع والإنسان والنظام السياسي العام للدولة، فإنّ صلحت صلح المجتمع، وإن فسدت وقفزت عن مسؤولياتها، أُصيب المجتمع بالمرض وساءت أحواله، وهنا فإنّ الدارس يؤيّد تماماً إلزامية عضوية النقابة.

إنّ قياس مدى تحقق هذه المرتكزات، يتطلب بالأساس تقييماً دورياً لواقعنا الإعلامي، ومدى قربه أو بعده من هذه المرتكزات، وهذا لا يتمّ إلا من خلال معايير أساسية يقاس بها مستوى الحرية الإعلامية، ومدى تفاعل السلطات الثلاث معها جنباً إلى جنب، مع تأثر المواطن وعلاقاته بها، من حيث تمثيل الإعلام لمختلف شرائحه، ومدى ممارسة الإعلام لدوره الرقابي الشامل، مع الإشارة هناك إلى مدى قدرة التشريعات على حماية الإعلامي، وتمكّنه من ممارسة حرفته، وحصوله على معلوماته.

إنّ ما قامت به الحكومات من إجراءات لتنفيذ الرؤى الملكية للإعلام، وبمحصلتها لم ترتق للمستوى الذي تطلع إليه الملك، ومنذ أول كتاب تكليف سامي لدولة عبد الرؤوف الروابدة، فالحكومات تعاملت مع التطلعات الملكية

بصورة غير مرضية، وما نشهده اليوم من واقع إعلامي هو نتيجة حتمية لضعف التطبيق الفعلي للرؤيا المكية للإعلام، فأساس العمل تطلّب ومنذ اللحظة الأولى، أي بعد إلغاء وزارة الإعلام عام 2003 المباشرة في إعادة هيكلة قطاع الإعلام بكافة مؤسساته؛ بهدف تحقيق الاستقلالية، وإنهاء هيمنة الحكومة، وترك المجال لهذه المؤسسات للانطلاق نحو إعلام بديل، يعمل من أجل تحقيق أهداف الرؤيا المكية ومركزاته.

فالمجلس الأعلى للإعلام جاء كبديل للوزارة عام 2001؛ ليضع السياسات والبرامج الإعلامية، ويرتقي بمفهوم الحرفة الإعلامية، وجاء المركز الأردني للإعلام عام 2004 كمؤسسة تكمل دور المجلس الأعلى، وتمثّل الحكومة في تواصلها مع الإعلام المحلي والإقليمي والدولي، إلّا أنّ مثل هذه المؤسسات التي جاءت كبديل لمؤسسة الوزارة، لم تُعطَ الفرصة اللازمة للمضي بعملية التطوير، خاصة وأنّ المجلس يتعامل مع الإعلام من منطلق السلطة الأخلاقية وليس التنفيذية، وبأسلوب الاحترام والتقدير والمهنية، ولا شيء غير ذلك.

رغم أنّ قانون الإذاعة والتلفزيون عدّل عام 2000، وأنشئ له مجلس إدارة مستقلّ، إلّا أنّه لم يحقق أيّ نتائج تذكر على الصعيد المهني، وخاصة عملية الاستقلال المطلوبة، حيث استمرّت هيمنة الحكومة على قرار المؤسسة؛ كونها المعنية بقرار تعيين رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ومديرها العام، وعدد من كبار موظفيها، الأمر الذي أبقى الوضع على ما هو عليه، بل شهد تراجعاً، على اعتبار أنّ أهمّ الأُكبر للموظف والمسؤول في المؤسسة، هو رضا صاحب القرار ونيل رضاه، حرصاً على موقعه.

أما وكالة الأنباء، فرغم تشكيل مجلس إدارتها كهيئة مستقلة، إلا أنّها بقيت على حالها لنفس الأسباب السابقة، رغم أنّ قانون الوكالة عدّل مرة أخرى عام 2009؛ لتحقيق هذا الهدف، إلا أنّ توسيع صلاحيات وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال، وتمكينه من ترأس مجلسي إدارة وكالة الأنباء ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون، أعاد الهيمنة على قرار المؤسستين، وبمفهوم وجود الوزارة، ولكن بمسمى جديد، حيث يعتبر إعادة صلاحيات وزارة الإعلام وبهذه الصورة، عقبةً كبرى أمام تطور الإعلام، وبالتالي عدم تحقيق الرؤى الملكية، ولعلّ الحكومات رأت بأنّ استقلال هذه المؤسسات سيؤدي إلى ما يلي:

أ- سحب سلطة الحكومة من الهيمنة على الإعلام وتخفيضها إلى مستوى ضئيل جداً.

ب- تقزيم دور وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال، إلى درجة يفقد فيها صلاحياته، وخاصة مع وجود المركز الأردني للإعلام، الذي كان يقوم بمعظم مهام الوزير، وهذا ما انطبق أيضاً على المجلس الأعلى الذي بدا كمرجعية كاملة للوسط الإعلامي، والذي جاء على حساب سلطة الحكومة، وخاصة صلاحيات الوزير، فكان القرار بإلغاء هاتين المؤسستين بحجة تبعثر المؤسسات الإعلامية، وتجاوزها لمهامها، غير موفق، في الوقت الذي كان بإمكان الحكومة توجيه هذه المؤسسات وجمعها، أو ضمّ بعضها لوزارات أخرى، كالمري والمسموع للاتصالات، والمطبوعات للثقافة.

ت- التحوّف الكبير من مسألة استقلالية وسائل الإعلام ونيّلتها (التحرر)، وخاصة ما سيتمّ الوصول إليه من مرحلة نقدها للحكومة، باعتبارها خطوة قادمة.

ث- عدم الالتزام بالرؤيا الملكية وفهم أبعادها ومرتكزاتها في تطوير الإعلام.

إنَّ الحديث عن عملية الإدراك الحكومي لأهمية الإعلام، ينطبق أيضاً على الصحافة الإلكترونية، التي بدأت تمارس دوراً هاماً في العملية الاتصالية، وإذا ما تمَّ النظر إلى عدد المواقع الإلكترونية القابلة للزيادة يوماً بعد يوم، وعلى الخصائص التي تمتاز بها، وخاصة رجع الصدى والتعليق المباشر، وعدد المشتركين والعاملين والكتّاب فيها، وتأثيرها على الرأي العام، يصبح من الضروري أن تبادر الحكومة بتنظيم هذا القطاع الجديد، ومأسسة عمله وفق قواعد تضبط عملية المشاركة والتعبير عن الآراء والأفكار بموضوعية وتجرد، سواء بذكر الأسماء صريحةً، شريطة اعتماد الحقائق والموضوعية فيما يطرح.

إنَّ تأخير إصدار التشريع لا مبرر له؛ لأنَّ أصحاب هذه الصحف لا يقبلون أن يفرض عليها شروط وتحديدات، وقد اعتبروا مجرد الحديث عن ذلك، إنَّما يصبُّ في تقييد عملهم، وتقزيم تجربة ديمقراطية متطورة لهذه الوسيلة الإعلامية، ولهذا فالحكومة التي تركت المجال لأصحاب هذه المواقع؛ لتنظيم أنفسهم، إنَّما تضيِّع الوقت، إلاَّ أنني أتوقَّع أنَّ الحكومة الآن تجري الدراسة المكثفة لوضع مثل هذا النظام، وخاصة بعدما جاء في كتاب التكليف السامي ضرورة ضبط عملية الخروج الإعلامي عن الخطوط الحمراء.

ورغم قناعاتي الشخصية بأنَّ الحكومة السابقة أجمت ذلك، ليس لغايات إعطاء المجال لأصحاب المواقع للحوار، والخروج بنتيجة، ولكن لأغراض تكتيكية، أولها عدم الرغبة بالتصعيد، خاصة بعد ازدياد النقد للحكومة، وثانياً الإبقاء على هذا الوضع لخدمة توجهاتها ونظرتها العامة تجاه الإعلام، وإيجاد الأسباب التي تؤكِّد وجهتها بإبقاء السيطرة على وسائل الإعلام، كلُّ هذا أثر على أن تكون الحكومة أساس المرجعية الإعلامية، ومصداقيتها وجديتها بالتعامل مع الإعلام.

المحطات الفضائية تفرض وجودها على اهتمامات المواطنين، وتسلب وقت وتفكير المشاهدين بمضامينها، الأمر الذي يتطلب المزيد من الاهتمام بهذه الوسيلة، وتشجيع الاستثمار والصناعة بها أردنياً، وإنشاء محطات قادرة على أن تبرز الفكر والرأي الأردني، وحالة الديمقراطية والهوية الوطنية، وتكون بمثابة وسائل موثوقة قادرة على بثّ وجبات معلوماتية قادرة على مواجهة مضامين التدفقات الإعلامية الخارجية، وهذه فرصة استثمارية جديدة في صناعة البرامج وتسويقها عربياً على الأقل.

إضافة إلى تصحيح الأخطاء والانتقادات، وتروج للحراك الوطني والنموذج الأردني، مع الالتزام بمواثيق شرف أخلاقية ينظمها العاملون وأصحاب الفضائيات، من خلال تشكيل نقابات متخصصة، دون تقييد للحرية وضرب الأفكار المعارضة، فالضوابط المتفق عليها لا يمكن أن تكون فعّالة، ولن تؤثر في حرية الإعلام؛ لأنّ الفضاء مفتوح، لا يمكن التحكم فيه بسهولة.

إنّ تطوير عملية التفاعل بين المؤسسات الحكومية والمواطنين، وتمكينهم من المشاركة في صنع القرار، إضافة إلى الارتقاء بمستوى التعبير عن إنجازات مشاريع وبرامج الحكومة، يتطلّب دوراً أكثر فاعلية للناطقين الإعلاميين، وتعاملهم المباشر مع وسائل الإعلام، ورغم أنّ المشروع بدأ منذ 2001، إلا أنّ شيئاً لم يتمّ على أرض الواقع، حتى أصدرت حكومة سمير الرفاعي مدونة قواعد السلوك بين الحكومة ووسائل الإعلام في 28/12/2010، وهنا لا بدّ من تطوير نظام خاص بالناطقين، يتناول مواصفاتهم وأدوارهم، ومسؤولياتهم وآلية عملهم؛ للجمع بين المؤسسة التي يعمل بها إدارياً، وبين ارتباطه بوزير شؤون الإعلام، إضافة لوضع برامج تأهيل وتدريب دائم لهم، وفق خطة مدروسة.

الفصل الرابع

إعلام الدولة الأردنية

المبحث الأول

(واقع وأهداف إعلام الدولة الأردنية)

ركزت الرؤى الملكية في كتب التكليف السامي لحكومات (عبد الرؤوف الروابدة 4/3/1999، وفيصل الفايز 22/10/2003، ونادر الذهبي 22/11/2007، إضافة لرسالة الحريات الصحفية لدولة السيد نادر الذهبي) على أهمية إعلام الدولة، الذي يهتم بالجميع، ويتناول آراء الجميع، ويركّز على الرأي والرأي الآخر ضمن إطار التعددية، حيث يحرص على تفعيل كافة قطاعات الدولة الأردنية، ويعبر عن أهداف الوطن وهويته، بحيث يعتبر الوطن أولى أولوياته ضمن إطار مؤسسات مستقلة، تتنافس فيما بينها لنيل ثقة ومصداقية المتلقين داخل وخارج المملكة⁽¹⁾.

يواجه إعلام الدولة الأردنية جملة من التحديات، تتمثل في:

أ- نقص الكوادر المؤهلة علمياً والمدرّبة في مجال الصحافة والإعلام، والعاملين في القطاعات الإعلامية، رغم توفر العديد من الكليات التي تخرّج أفواجاً عديدة من التخصصات الإعلامية، إضافة لنقص الكوادر الفنية المتخصصة وتسربها، هذا إضافة إلى ضعف التدريب والتأهيل للكوادر العاملة حالياً.

ب- انخفاض مستوى الإنتاج البرامجي المحلي، وتراجع أمام سيطرة البرامج المستوردة، على الرغم من غلبة طابع التسلية والضحالة على معظمها.

(1) كتب التكليف السامي (الروابدة، الفايز، الذهبي).

ت- ضعف التنسيق بين الأجهزة الإعلامية من جهة، والمؤسسات والوزارات والدوائر الحكومية من جهة أخرى، وغياب التنسيق بين المؤسسات الإعلامية الحكومية نفسها مع بعضها البعض.

ث- عدم وجود رؤيا إعلامية وطنية عند بعض المعنيين بإدارة المؤسسات الإعلامية، ودورها في إنجاح خطط وبرامج هذه المؤسسات ضمن الرؤيا الشاملة للدولة.

ج- غياب الأسلوب العلمي في التعامل مع الجمهور، والذي توفره مراكز البحث والدراسات الحيادية المستقلة، وخاصة دراسات الرأي العام وخصائص الجمهور، وغيرها من الدراسات⁽¹⁾.

وهذا بدوره أضعف ترسيخ مفهوم إعلام الدولة، مما اتصف إعلامنا بأنه:

- 1- إعلام مجزأ يعاني تعدد المرجعيات وغموضها.
- 2- عدم وضوح الرسالة الإعلامية، حيث تمتاز بالسطحية والعمومية والتقلب.
- 3- عجز مؤسساته على القيام بالدور المناط بها، فالصفة الغالبة عليه هو إعلام الفزعات والانفعال، بعيداً عن البرامج والخطط والإستراتيجيات المتناغمة والمتناسقة، الأمر الذي أدّى إلى فقدان الثقة واضمحلال المصدقية، وبالتالي إضعاف القدرة على التنافس.
- 4- وضع معايير لوسائل الإعلام، تتعلق بالأداء نفسه والكوادر، وعملية التطور والمنافسة والتكنولوجيا.

(1) مقابلة وزير الإعلام د نبيل الشريف، د. أمجد القاضي أمين عام المرئي والمسموع / أمين عام المجلس الأعلى سابقاً.

5- غير ملتزم بروح القوانين المنظمة، ومفاهيم الأخلاق والسلوك والقواعد المهنية، التي تظهر بالممارسة وتأتي بالتدريب النوعي⁽¹⁾.

يشهد الواقع الإعلامي عدداً من الإيجابيات التي يمكن تنميتها وتوسيع قاعدتها، والاستفادة منها والبناء عليها في عملية تطوير إعلام الدولة الأردنية، وتشمل:

أ- توفر إرادة سياسية عليا ملتزمة بإعلام حرّ مسؤول، ومهني مستقلّ وتعددي.

ب- الانفتاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ت- وجود تشريعات مرنة تساهم في الارتقاء بالمستوى الإعلامي الأردني.

ث- وجود بيئة جاذبة لقيام صناعة إعلامية مزدهرة، وخاصة مع توفر الفهم الواسع للقطاع الخاص حول أهمية الإعلام ومناخاته الاستثمارية الكبرى.

ج- وجود التزام عام ومن أعلى المستويات بمخرجات إعلامية أكثر فعالية، وتأثير (الحرية لا سقف لها، ضمانة الملك لكتابة الاسم لكل معلق)⁽²⁾.

(1) وثيقة رؤى وتطلعات المجلس الأعلى للإعلام.

(2) نيفين عبد الهادي، دائرة المطبوعات والنشر، التحليلات الإعلامية / مشاركة الملك في موقع الدستور

عمان 2007 / 3 / 16.

أهداف إعلام الدولة الأردنية في المرحلة القادمة

5. ركزت الرؤيا الملكية الأردنية على مجموعة مرتكزات رسمت من خلالها خارطة الطريق لإعلام الحاضر والمستقبل، وفق إستراتيجية واضحة وأهداف محددة، ترجمت السياسات الوطنية للإعلام، الهادفة إلى تحقيق المدى للمصالح الوطنية، القائمة على الوحدة والحرية والحياة الفضلى، وفق برامج تهدف الى بناء المجتمع وتطويره، والنهوض بالمواطن وتمكينه من القيام بدوره المطلوب، وتحقيق العدالة والمساواة، والديمقراطية والتطور والإصلاح، والانفتاح والمنافسة.

إنَّ التعبير عن إعلام الدولة الأردنية المستقبلي، يتطلب تطبيق مرتكزات الرؤيا الملكية للإعلام، والتي تعكس:

أ- تقديم إعلام أردني معاصر، يقوم على التعددية والاستقلالية، والتنافسية والمهنية، والحرية المسؤولة ضمن ثوابت وقيم الدولة الأردنية، ومصالحها وأهدافها وتطلعاتها.

ب- تقديم صورة صادقة وموضوعية عن واقع الدولة الأردنية للمجتمع الأردني وللعالم الخارجي، والمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، بالقيام بوظائف الاتصال والإعلام، والتعبير عن أولويات المجتمع وحاجاته، وبرامج تأهيل العاملين⁽²⁾.

ت- تقديم أنموذج أردني للإعلام، يمكن القياس عليه، كما هو الحال في دول العالم التي تشهد تنمية اقتصادية وسياسية واجتماعية واسعة، وتوفير قنوات الاتصال

(2) المجلس الاعلى للإعلام، رؤى وتطلعات، مرجع سابق.

والتواصل مع العالم، وربط المجتمع الأردني بالتحويلات والتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم.

ث- إتاحة فرص التعبير بحرية واستقلالية لكل فئات المجتمع، وأطيافه السياسية والاجتماعية والثقافية، وتنمية الصناعة الإعلامية، والانفتاح على القطاع الخاص، وتشجيع فرص الاستثمار، ومنع الاحتكار⁽³⁾.

⁽³⁾ نفس المرجع.

المبحث الثاني

(سياسات تطوير إعلام الدولة الأردنية)

إنَّ تحقيق الأهداف الإعلامية التي هي في الأساس أهداف الوطن، يحتاج إلى سياسات تترجم الأهداف، وتعبر عنها وفق خطوط عريضة واقعية، تسمح بوضع إستراتيجيات إعلامية وسلوكيات تعمل على النهوض بالإعلام، وتنميته للمستوى المطلوب، وبناءً على الأهداف الموضوعية للإعلام فقد ظهرت السياسات التنموية الإعلامية التالية:

أ- سياسات بناء الثقة (إعلام الحاضر والمستقبل)⁽¹⁾.

(1) بناء علاقات إيجابية متبادلة بين وسائل الإعلام العامة والخاصة، ومؤسسات المجتمع المدني والبرلمان، تكفل تنمية الحوار المؤسسي الإعلامي، وبناء مجتمع إعلامي أردني.

(2) بناء ثقافة مجتمعية إيجابية نحو وسائل الإعلام العامة والخاصة، ومساندتها باعتبارها مرجعية التنمية الإعلامية والتطوير، بحيث ترسخ الوسائل قيم المعلومة الصادقة والحقيقية، والتجاوب مع الحدث بشكل فوري، ودراسة خصائص الجمهور ومتطلباته وتلبيتها.

⁽¹⁾ المجلس الأعلى للإعلام، رؤى وتطلعات، مرجع سابق.

ب- سياسات بناء الهوية الإعلامية الوطنية.

وضع وثيقة مرجعية توضّح قيم الدولة الأردنية وثوابتها ومرتكزاتها في مجال الإعلام، ووضع معايير كميّة وكيفيّة للمضمون الإعلامي؛ ليُعبر عن ملامح الهوية الإعلامية، تركّز على تنمية التعددية والتنوع، والموروث الثقافي الغنيّ، باعتباره عنصراً من عناصر قوة المجتمع.

ج- سياسات التنمية المهنية⁽¹⁾.

(1) تطوير معايير ومؤشرات علمية وعملية لقياس مستوى الحريات الصحفية والإعلامية، ومستوى وأحوال المهنة الصحفية والإعلامية (المؤسسية، الموارد البشرية، منظومة السلوك الأخلاقي، القواعد المهنية والاحتراف الإعلامي)، في ضوء أولويات المسؤولية الاجتماعية، وإصدار تقرير سنوي حول نتائج ما تمّ إنجازه، بحيث يكون هذا التقرير وثيقة وطنية تقييمية، وإرشادية وتثقيفية.

(2) وضع خطة وطنية لترويج الالتزام بالمعايير المهنية ومؤشراتها، وترويج التقرير السنوي، بحيث يصبح مرجعية وطنية يُعتدّ بها، وإنشاء "المركز الأردني للحريات الصحفية والإعلامية"، ويتبع للمرجع النموذجي (المجلس الأعلى سابقاً).

د- سياسات تنمية الصناعة الإعلامية.

وضع خطة لتطوير بيئة قطاع الإعلام كصناعة ومجال للاستثمار، وتحديد المجالات والأولويات التي تحتاجها تنمية الصناعة الإعلامية في مجالات التشريعات، ومحددات السوق، ونقل التكنولوجيا الإعلامية والاستثمار بها، ووضع

⁽¹⁾ وزير شؤون الإعلام والاتصال، مقابلة، مرجع سابق.

خطة لترويج الأردن كبيئة إيجابية للاستثمار في الصناعة الإعلامية، وتقديم التوصيات للحكومة حول ذلك.

هـ- التشريعات والأطر المؤسسية.

استكمال بناء منظومة التشريعات في مجال الإعلام، ومراجعة القائم منها بما يتفق مع متطلبات التطور الذي يشهده الإعلام والتنمية الوطنية، والمساهمة في خطة الهيكلة المؤسسية للمؤسسات المعنية بالرسالة الإعلامية، وللمؤسسات المعنية بتنظيم القطاع الإعلامي.

و- سياسات تنمية الموارد البشرية⁽¹⁾.

خطة وطنية للتدريب والتعليم المستمر في مجالات التأهيل الإعلامي للقطاعين العام والخاص، ومساندة نقابة الصحفيين في بناء قدرات مؤسسية نوعية في مجال تنمية الموارد البشرية، ووضع خطة لمساندة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي؛ لمراجعة برامج ومضامين التعليم الجامعي في مجال الإعلام، وتوجيهها نحو مجالات جديدة في علوم الإعلام وتكنولوجيا الاتصال، وإعادة هيكلة وتفعيل مراكز التدريب الإعلامي في القطاعين العام والخاص، وتنظيمها لتصبح مركز إقليمي مرجعي في مجال التدريب والتأهيل الإعلامي.

ز- سياسات تنمية أخلاقيات الحرفة الإعلامية.

التنسيق مع الجهات المهنية لتطوير مواثيق الشرف الإعلامي ومدونات السلوك، التي تنطلق إلى مستويات تخصصية (كالعاملين في التحرير الصحفي، أو العاملين في التلفزيون أو في الإذاعة... إلخ)، وتنقية الجسم الإعلامي، واعتماد أسس

⁽¹⁾ مقابلة مع السيد عبد الوهاب زغيلات، نقيب الصحفيين، عمان 2009/10/25.

تقيس مدى قرب وبعد العاملين بالإعلام عن شروط الحرفة وأخلاقياتها؛ لتكون بمثابة الضوابط الأخلاقية للحرفة الإعلامية، وقياس تنفيذ معايير الحرفة.

التحليل

شهد الإعلام الأردني في العقد الأخير تطوراً واضحاً مقارنة بالعقود الماضية، حيث عكس الإعلام الحالة السياسية السائدة، وبقيت النظرة مستمرة إلى إعلام أردني يساهم في تحقيق أهداف الدولة الأردنية، ولما كانت الأهداف الأردنية تواجه تحديات محلية وإقليمية ودولية، وبروز الإعلام كلاعب أساسي في ذلك، فقد ركزت القيادة السياسية على الإعلام، وطالبت به بدور يتماشى مع واقع وطموح المسيرة الأردنية بكل عناوينها الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية والفكرية والديمقراطية... إلخ.

الإعلام الأردني وبواقعه المعروف لم يستطع أن يتماشى مع الأهداف والتطلعات المنشودة بالرؤى الملكية؛ لوجود عدد من التحديات والمشكلات المهنية والفنية، والتكنولوجية والإدارية والبشرية، والمؤسسية والمالية، رغم توفر الإرادة العليا للتطوير، ومنظومة من القيم والثوابت والأهداف، التي توّضح مسيرة العمل الإعلامي، ومؤسسات تأهيلية وتدريبية كثيرة، ومناخ استثماري وقطاع خاص نشط، وانفتاح اجتماعي اقتصادي سياسي، ومواقف مشرّفة.

غير أن الإعلام في الأردن بقي يمثل نموذج الفزعات، بعيداً عن العمل العلمي والبرامجي، والرؤى الإعلامية الواضحة التي تسبق الحدث وتوقعه، وتوجه الناس لما هو في صالحهم، وفق دراسات علمية من مراكز بحث معتمدة، هذا مع غياب المرجعية الإعلامية الواضحة؛ نظراً لتعددها وتبعثرها، وشحّ المعلومة جرّاء

عدم ثقة المسؤول بدور الإعلام، الأمر الذي لجأ به الإعلامي للمصادر غير الموثوقة، فزادت الإشاعة وغابت الحقيقة.

وضع وتنفيذ سياسات التنمية الإعلامية يعتبر خطوة أساسية لبناء منظومة إعلامية ذات قواعد تعاونية بين المؤسسات القطاعية للإعلام العام والخاص، وكذلك بناء مناخات إيجابية بين المجتمع بمكوناته، وبين وسائل الإعلام، تشجّع الناس على متابعة وسائل الإعلام وتحليل مضامينها، وتطرح آرائها وتطلعاتها لتقييم الأداء، وبناء الثقة والمصداقية.

إنّ الإعلام الأردني قادر على تقديم نموذج إعلامي معاصر مستنير وفعال، وباستطاعته خلق ثورة في مجال صناعة الإعلام، كصناعة إعلامية مزدهرة، وبناء منظومة وطواقم إعلامية متميزة، ترفد المنطقة بأسرها؛ وذلك لتوفر الإرادة السياسية والمناخات الاستشارية، والمستوى المهني الجاد رغم قلته، وهذا يعدّ عنصراً هاماً من عناصر قوة الدولة، إذ يشكّل الإعلام المعاصر جوهر القوة الناعمة الجديدة في العالم.

المبحث الثالث

التصورات المستقبلية للإعلام الأردني

(مسؤوليات الإعلام الأردني)

إنَّ المسؤوليات المترتبة على الإعلام الوطني لمواجهة التحديات المحلية والإقليمية والدولية، والمتمثلة في:

أ- دوره في النهوض بمستوى المشاركة الشعبية في صنع القرار، وتحريك عملية التنمية الشاملة بتعزيز العملية الاستثمارية، وحمل المواطن على المشاركة فيها.

ب- إبراز الدور المشرف للوطن على الساحة الإقليمية والدولية، وخاصة المسيرة المتزنة والعقلانية، والإنجازات الرائدة، رغم شح الموارد والإمكانات، والحديث عن الوطن كقصة نجاح وواقع آمن مستقرّ وسط منطقة ملتهبة.

ت- تمكين إعلامنا من نيل ثقة الجمهور، والقدرة على المنافسة الإعلامية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وهذا يتطلب إعلاماً حرّاً جريئاً صادقاً، يتمتع بالمصداقية وثقة الجمهور، ويتصف بالشفافية والحرفية والأخلاقية، قائم على التعددية، إعلام مستقل لا يحكمه إلا القانون والأخلاق المهنية.

ولإيجاد هذا النموذج، فقد جاءت الرؤيا الملكية لتجسد الإستراتيجية العملية؛ للوصول إلى المستوى الإعلامي المطلوب، وقد لخصت هذه المقترحات في العديد من

أوراق العمل التي جاءت بها رؤى المجلس الأعلى للإعلام، وأفكار وآراء كبار المسؤولين، كوزراء الإعلام والأمناء العامين في الدوائر الإعلامية، وتصورات الجسم الصحفي الأردني⁽¹⁾.

مقترحات للنهوض بالإعلام الأردني⁽²⁾

لقد حاولت الحكومات الاستجابة للرؤيا الملكية للإعلام، باعتبارها رؤيا انطلقت من المرجعيات الوطنية للإعلام، وفي مقدمتها الدستور الأردني (المادة 15)، التي نادى بحرية الفكر والتعبير، وعدم الرقابة على وسائل الإعلام، حيث ترتب على ذلك إلغاء رقابة الحكومة بإلغاء وزارة الإعلام، وإيجاد مؤسسات تُعنى بالتشريع الإعلامي، ورسم السياسات وتنفيذها ضمن السلطة الأخلاقية، كما هو الحال بالمجلس الأعلى للإعلام، والذي مارس دوراً تحديثياً للتشريعات من خلال اقتراح الآراء التي ترفع من مستوى الحريات، وتعطي الإعلامي مساحة أوسع من الحرية، فجاءت اقتراحاته على قانون المطبوعات والنشر، وتعديلاته صائبة، وخاصة إلغاء المادة (150) من قانون العقوبات الجزائية، وإلغاء الرقابة المسبقة، وعدم حبس الصحفي، واعتبر ذلك نقطة تحول كبير في مسار التطوير في العمل الإعلامي.

تم وضع رؤى تطويرية للإعلام المرئي والمسموع، باعتماد مبدأ الاستقلالية، فتعدلت التشريعات، ونشأت الهيئات، لكن سرعان ما تم الالتفاف عليها بصيغة تروّس مجالس الإدارة صاحبة القرار النهائي، وهذا أيضاً ما انطبق على وكالة الأنباء الأردنية، في الوقت الذي تم إلغاء إحدى مؤسسات الحكومة الإعلامية (المركز

(1) المجلس الأعلى للإعلام، رؤيا تحليلية لإعلام المستقبل، مرجع سابق.

(2) وزير شؤون الإعلام، مدير المجلس الأعلى للإعلام / مقابلات، مرجع سابق.

الأردني للإعلام)، ومرجع الإعلام الأوحده (المجلس الأعلى للإعلام)، ليعود الإعلام إلى حيث بدأ بالنسبة لمؤسسات الإعلام الرسمي في قبضة الحكومة.

أما الإعلام الإلكتروني، فما زالت مرجعيته ذاتية دون قوانين أو نظم تحكم عمله، وهذا أيضاً ما ينطبق على الإعلام الفضائي، حيث لا اتفاقيات بين المحطات، ولا ميثاق شرف ولا مدونات سلوكية، ولا حتى إعلام موجه يحاول خلق التوازن بجعبات معلوماتية مفيدة، تبطل فاعلية التدفق المعلوماتي المضّر.

حرص الإعلام الأردني على استمرار متابعة التغييرات التي طرأت وتطراً على وسائل وأدوات الاتصال في العالم، ودورها ووظائفها، وتأثيرها المباشر على السياسات الإعلامية، فتكنولوجيا الاتصال أتاحت المجال للآراء والأفكار والأخبار، أن تتجاوز الحدود دون عقبات عليها، وأصبح مفهوم الرقابة على وسائل الإعلام مفهوماً لا ينسجم مع ما تقدمه التكنولوجيا من أدوات لا تعرف الحدود، وأصبح مفهوم المصادقية الذي هو أساس التواصل بين المرسل والمستقبل، يرتبط مباشرة بالحقيقة والسرعة والمعلومة الصادقة المباشرة، التي تعطي المستمع أو المشاهد أو القارئ ما يمكنه من تكوين رأي صائب غير مضلل أو منقوص، مما يمكن الإعلام من إعادة قدرته على التنافس وسط سباق محموم على كسب انتباه المواطن وثقته.

لقد استطاع الإعلام الإلكتروني والفضائي السيطرة على انتباه المواطن، بإعطائه المزيد من حرية التعبير الذي خرج عن إطاره في العديد من الحالات، الأمر الذي تطلب وضع تنظيم خاص يضبط عمل هذه الصحف والفضائيات، سواء بأنظمة تلزم قول الحقيقة والمعلومة الصادقة، وبمدونات سلوكية، تحفظ الحرفة ضمن إطار أخلاقياتها، وتحدّ من الإساءة للأفراد والمجتمع، جنباً إلى جنب مع إعطاء الفرصة

للسائل الإعلامية الوطنية الأخرى للتنافس، الذي من شأنه التركيز على الحقائق، تطلعاً لكسب المواطنين، فالتجربة الأردنية تجاه التغيرات الإعلامية العالمية تجربة ما زالت تفتقد لردة الفعل الطبيعي بتحسين إعلامنا بالتشريعات التي تحفظ سلامة المسيرة، وتعطيها دفعة للإمام⁽¹⁾.

لقد ركزت الرؤى الإعلامية والتوجهات الإعلامية والمقترحات الدائمة على الدور الذي لا بدّ من أن يقوم به الإعلام الأردني في التنمية الوطنية الشاملة، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، مع التركيز على النهوض بالاقتصاد الوطني، بدعم التوجهات الاقتصادية وتحليلها، وبيان دور المواطن بها من خلال ترجمة مفاهيم الانتماء والولاء للعمل المباشر، والإخلاص به وإتقانه، وتحفيز النماذج الناجحة، ومحاربة الثقافات غير المنسجمة مع تطلعاتنا الاقتصادية وخططنا، وخاصة ما يتصف بثقافة العيب، وطرح العديد من الآراء والأفكار المتعلقة بالقضايا الوطنية المتفاعلة لتأخذ دورها، والوصول إلى مستويات تنمية تعبر عن تفاعل الآراء عامة في الوطن.

إنّ تحفيز العمل بالزراعة والتعليم المهني، والحثّ على السلوكيات الاستهلاكية المعتدلة المنسجمة مع الموارد، ومحاربة الغلاء، والتوجّه للصناعات الفردية، والمشاركة في الحفاظ على البيئة، وغيرها من قيم سلوكية، هي من أهمّ مسؤوليات الإعلام⁽²⁾.

لقد بقي هذا الهدف حبيس الأفكار، لم يخرج إلى أرض الواقع؛ نظراً لتركيز الإعلام على المسائل السياسية والصراعات الداخلية، ممّا جعل من الإعلام وسيلة

(1) مقابلة د. أمجد القاضي مدير المرئي والمسموع، مرجع سابق.

(2) رؤى المجلس الأعلى لتطوير الإعلام 2004.

تصفية حسابات، ووعاء تصبّ فيه كلّ السليبات التي كان من المفروض على الإعلام محاربتها، والحثّ على التخلص منها، الأمر الذي بقي فيه إعلامنا مقزماً تابعاً، غير قادر للنهوض والارتقاء بالمنطوق الإعلامي، الذي تحدّثت عنه الرؤيا الملكية، وحلم به مواطننا الأردني⁽¹⁾.

لقد ركّزت الرؤى الملكية ومنذ عام 1999 على مبدأ استقلالية وسائل الإعلام الحكومية، ومهنتها، وخاصة مؤسستا الإذاعة والتلفزيون، كخطوة أولى لانفتاح الإعلام الحكومي، وإعادة هيكلته، والوصول به إلى إعلام الدولة الأردنية الذي يؤمن بالتعددية، وكان هذا مدعاة لإلغاء وزارة الإعلام، واستقلالية الأجهزة الإعلامية الحكومية، وبنفس الوقت تطوير قانون المطبوعات والنشر، وإصدار قانون حقّ الحصول على المعلومة.

إلا أنّ هذا الانفتاح الذي تطلّب إعادة هيكلة الأجهزة الإعلامية كما ذكرنا سابقاً، سرعان ما تراجع⁽²⁾، بإعادة سيطرة الحكومة على هذه الوسائل، وأصبح المسؤول الإعلامي يحرص أكثر من ذي قبل لنيل رضا رئيسه، والتفوق حول أفكاره، والانكفاء على توجيهاته، بعيداً عن لغة الحوار والتطور والارتقاء، الأمر الذي ساهم وبشكل كبير في تراجع الدور الإعلامي في الأردن عن القيام بما هو مطلوب منه، وكما بيّنته الرؤيا الملكية للإعلام.

لقد سعت التوجهات الملكية لتطوير الإعلام، ومنذ البداية على أهمية رفع كفاءة العاملين بالإعلام، من خلال برامج منتظمة للتأهيل العلمي والتدريب الفني، والحصول على أحدث التكنولوجيا المتعلقة بالاتصال، ولهذا فقد أنشأ المجلس

(1) مقابلة مع السيد عبد الوهاب زغيلات، نقيب الصحفيين مرجع سابق

(2) مقابلة مع د. أمجد القاضي، مرجع سابق.

الأعلى للإعلام بصفته المعني بالسياسات الإعلامية، مركزاً متطوراً للتدريب والتأهيل الإعلامي، وحصرت هذه العمليات به من خلال توحيد كافة المراكز التدريبية، وحصرها به، ووضعت له إستراتيجية تقوم على الاستفادة من الخبرات المحلية والدولية والإقليمية، وخاصة التشريعية والفنية والأخلاقية، والسلوكيات الإعلامية.

يهدف مركز تدريب الكوادر الإعلامية إلى رفع سوية العاملين بالإعلام، ومن مختلف المؤسسات المسموعة والمقروءة، والمشاهدة، والإلكترونية، من خلال إستراتيجية تدريبية، وبرامج وعناوين ودورات، تسهم كمرحلة أولى في تطوير الجانب الفني والثقافي والأخلاقي لهذه الحرفة، ووضع برنامج متوسط وبعيد الأمد، يضمن تدريب وتخرج كوادر على أعلى مستويات الحرفة، مع إجراء تقييم دائم على جدوى هذه البرامج، ووضع الحلول لكل المشاكل والنواقص التي تظهرها عملية التقييم.

إنَّ سوء الحظ حالف هذه البرامج بسبب إلغاء المجلس الأعلى للإعلام، وبالتالي عدم وجود مؤسسة متميزة تقوم بهذا الدور، الأمر الذي توقفت هذه المسؤولية الهامة عند ما قدمه المجلس فقط، ولهذا تراجع موضوع التأهيل ووقف في مكانه.

التناغم والتكامل بين المؤسسات المعنية بالتشريعات الإعلامية، من خلال تفهم تلك المؤسسات لواقع الإعلام وأهميته، والحاجة الماسة لتطويره، بعيداً عن المواقف الشخصية المسبقة؛ لأنَّ الهدف الأسمى هو الوصول لتشريعات متطورة تخدم الحرية وتحميها، وتدفع باتجاه المشاركة الشعبية الأوسع، خاصة أنَّ القانون هو حامي مَنْ يتحدث بالحقيقة، وأنَّ الإعلام وفي ضوء المستجدات الإقليمية والدولية، يحتاج إلى مرجعية واضحة، كما هو الحال في العالم الغربي الذي مرجعته القانون.

إنَّ ما فعله النواب في التعديلات المتعددة التي أجروها على قانون المطبوعات في العامين 2005، 2006، كان مجرد ردود فعل غاضبة على الإعلام، وليس التشريع الحقيقي المبني على المصلحة العامة، وذلك بعد أن وقع نزاع بينهما، انعكس على عملية التشريع، حيث تمّ بوضع بنود مجحفة في التشديد على الإعلام، دون النظر إلى مدى تأثير ذلك على السياسات الإعلامية والتوجهات الملكية، وبالتالي الاداء الإعلامي بصفة عامة، فبرزت الحاجة إلى أهمية توعية النواب بأهمية الإعلام ودوره، وأهمية التشريعات المتوازنة والذكية في تطوير الإعلام وتوجيهه بما يخدم الوطن، ورغم إعادة النظر في هذا التشريع لإطلاق الحرية، كما جاء في قانون 1992، إلا أنَّ ذلك لم يحققه هذا القانون حتى الآن.

(الإستراتيجية الإعلامية المقترحة)

لقد تمّ استعراض الواقع الإعلامي والتحديات التي تواجهه، وما جاءت به الرؤيا الملكية للإعلام وتطلعاتها وطموحاتها، التي عرضتها من خلال المرتكزات الأساسية لهذه الرؤيا، والأهداف التي سعت لها لتطوير الإعلام الأردني، وجعله قادراً على القيام بالدور المطلوب منه كعنصر هام في حراك المجتمع على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية... إلخ، والمنافسة ضمن معادلة الصدق والشفافية، والوضوح والحيادية، التي تمكّنه من احترام الرأي والرأي الآخر، لا ضوابط له إلا القانون وأخلاقية الحرفة.

وحتى نصل إلى مثل هذا المستوى، رغم التخبّط الذي أصاب عملية تنفيذ مرتكزات الرؤيا الملكية، إضافة لوجود قوة شدّ عكسيّ في بعض الحكومات، تحول دون وصول الإعلام إلى ما تطلّعت إليه هذه الرؤية، وخاصة الاستقلالية، فقد أدّت

هذه المعادلات إلى اختفاء المرجعيات الحقيقية للإعلام، وشحّ المعلومة التي يتزوّد بها الإعلامي.

هذا الأمر أدّى إلى انصراف الإعلاميين إلى التشبّث بقيادات سياسية، وأصحاب الصالونات؛ للحصول على المادة الإعلامية لهم، فتشكّلت عملية التمحور، وسادت الإشاعة، وأصبح الإعلام يمثّل وجهات أصحاب الصالونات دون إستراتيجية إعلامية حقيقية، تُعيد الإعلام إلى مسؤولياته في خدمة المجتمع الأردني وتوجّهاته التي رسمها الملك برؤياه الملكية، ومن أجل تحقيق ذلك، فإنّي أقترح الإستراتيجية الإعلامية التالية، أملاً أن تكون قادرة على الوقوف على السلوك الإعلامي المطلوب، كبداية نحو آفاق إعلامية أرحب، وتقوم هذه الإستراتيجية على ما يلي:

أ- الإعلام الحكومي.

1- إعادة هيكلة قطاع الإعلام بهدف الوصول إلى مفهوم إعلام الدولة الأردنية، التي تقوم على التعددية واحترام الرأي والرأي الآخر، وتقف على مسافات واحدة من الجميع، من خلال إعادة النظر بالتشريعات الإعلامية، وخاصة لمؤسستي الإذاعة والتلفزيون، ووكالة الأنباء الأردنية؛ لإعادة تحقيق مبدأ الاستقلالية التامة، وإلغاء أيّ عبارة قد تشير من قريب أو بعيد إلى تدخل الحكومة فيه، وإعطاء مجالس الإدارة المستقلة الصلاحيات المالية والإدارية والفنية.

2- تعزيز المناخات التي تساعد الإعلام على ممارسة دوره الرقابي في المجتمع، من خلال سقف عالٍ من الحرية والمهنية؛ لضمان أداء مسؤوليتها بحرية واسعة، وبمهنية أكبر، مع وضع ميثاق شرف ومدوّنات سلوك مختصّ لكل مؤسسة، تضمن بها الالتزام بأخلاقيات الحرفة، واحترام عقول الناس، والسعي نحو التطور.

3- إعادة النظر في البنية الإدارية والتنظيمية والمالية، التي تحكم العمل حالياً، إلى جانب تطوير المنطلقات البرمجية والإخبارية، بما يخدم الرؤيا الجديدة لعمل المؤسساتين.

4- تنمية القوى البشرية والبعد التقني، ووضع قواعد لانطلاق عملية التجديد، مع التركيز على رفع مستوى انتماء العاملين للمؤسسة وللمهنة التي يقومون بها، من خلال رفد موازنتهم بما يضمن دخولاً مرضية للعاملين فيها، وهذا بدوره يفتح الآفاق على زيادة دخل المؤسساتين من خلال استثمار المنتج الإعلامي، والمساحات الزمنية للإعلام المرئي.

5- تشكيل مجالس الإدارة من الخبرات والكفاءات ذات العلاقة بعمل المؤسساتين، ومن القطاعين العام والخاص، على أن يختار الأعضاء رئيس مجلس الإدارة، بعيداً عن تنسيبات الحكومة، ووفق مواصفات يحددها أعضاء المجلس أنفسهم، بحيث يُعاد انتخاب الرئيس سنوياً، ليصار إلى تمكن المجلس من اختيار الأكفأ والأفضل عملياً.

6- يقوم المجلس بوضع مواصفات لاختيار المدير العام، ويتم اختياره عن طريق الإعلان المفتوح والمقابلة.

7- وضع نظام حوافز للإبداعات والأعمال الخلاقية، التي تستطيع المنافسة على المستوى المحلي والدولي.

8- اعتماد المؤسساتين على نتائج الأبحاث والدراسات المتعلقة بالرأي العام، وخاصة خصائص الجمهور وتطلعاته، وأفكاره ورغباته، واعتمادها كأساس للبرامج والأخبار، والأنشطة الإعلامية؛ لنيل ثقته وكسب تأييده، وإعادة توجيهه بما يحقق مصلحته.

9- إعادة النظر في قانون المطبوعات والنشر، وإعادة دراسته من منظور الدستور، وخاصة منطوق المادة 15، ومحاولة العودة إلى قانون عام 1992 جنباً إلى جنباً مع تطوير عمل دائرة المطبوعات، بحيث تكون شريكاً حقيقياً لتطوير العمل الإعلامي في الإعلام المقروء، بعقد الندوات وورشات العمل التي تناقش مستويات الحريات ومواثيق الشرف، ومدونات السلوك، بالتنسيق والتفاعل المستمر مع الجسم الصحفي، وعقد شراكة حقيقية مع الصحف والصحفيين، سواء بتكوين ذاكرة الوطن أو الاستفادة من الحوافز والجوائز المتعلقة بالعمل المبدع، الذي يحقق قفزات نوعية في العمل الصحفي.

10- إصدار تقرير سنوي حول معايير الانحراف الأدائي للصحف عن معايير الحرية والمسؤولية، إضافة لخلق نوع من التفاعل مع التجارب والخبرات الدولية في مجال الإعلام المقروء، بالتعاون مع السفارات والمنظمات التمويلية الدولية.

11- تشجيع عملية الاستثمار في هذا المجال، من خلال وضع التشريعات المحفزة للاستثمار.

12- بناء منظومة أخلاقية مع الصحف، وخاصة الأسبوعية، حول مضامين ومحتوى المنشور عبر صحفها، بحيث تتم دراسته وتقييمه من قبل لجنة مكونة من أعضائها، وأساتذة الجامعات المختصين، يتم خلالها تقييمها وبيان مدى تحقيقها للأهداف الوطنية، ومدى ملاءمتها لمطالب المواطنين وأهداف الإعلام، ووضع جوائز للصحف التي تلتزم بمعايير الحرية وأخلاقيات الحرفة.

13- إعادة العمل بقانون المجلس الأعلى للإعلام؛ ليكون المرجعية الأخلاقية لقطاع الإعلام الأردني، على أن تتحد مهامه بوضع السياسات الإعلامية وتطويرها وتنفيذها، بالتعاون مع الجسم الإعلامي في المملكة، مع التركيز على عملية التأهيل

والتدريب المستمر للعاملين في هذا القطاع، وفق برامج متطورة وراقية يشارك فيها أساتذة الجامعات والمعاهد الدولية والمؤسسات الإعلامية الدولية المعروفة، على أن يكون تعيين الرئيس بإرادة ملكية بتنسيب من الرئيس، ويكون الأعضاء ممثلين للجسم الإعلامي والجامعات ومعاهد الدراسات، بحيث توفر الحكومة كافة احتياجات المركز من عاملين وأجهزة، وموازنات يحددها المجلس.

14- التركيز على نتائج الأبحاث والدراسات والاستطلاعات التي يجريها المركز، وفي أعماله كافة، وخاصة ما يتعلّق بوسائل الإعلام وأدائها والمطلوب منها، مع التركيز على الجمهور من حيث خصائصه وتطلعاته وطموحاته، وما يريد وما لا يريد، بقيمه وعاداته وسلوكياته، أما تقييم أدائه فلا بدّ وأن يكون من الوسط الصحفي، ومن النتائج الإيجابية التي يحدثها في تطوير الإعلام.

15- إعادة هيكلة علاقة الحكومة كمكون وطني هام مع وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية، بتشكيل مؤسسة إعلامية، تقوم على تطوير العمل الإعلامي ما بين الحكومة والمحيط المحلي والإقليمي والدولي، مع التركيز على المؤسسات الحكومية، من خلال وضع نظام خاص للناطقين الإعلاميين، يكون مرجعهم الناطق الرسمي باسم الحكومة، أو المؤسسة الحكومية المشكّلة للإعلام، وتكثيف تدريبهم بالتعاون مع المجلس الأعلى للإعلام، وإعادة تطوير الموقع الإلكتروني للحكومة من خلال رفده بالمعلومات اليومية، عن طريق الناطقين، ومقالات تتعلّق بكلّ قطاع، بحيث يمثّل ذاكرة وطنية معلوماتية كبيرة، أو قيام وزير شؤون الإعلام بذلك، بعد تزويده بالكادر اللازم، مع تطوير مدونة قواعد السلوك بين الحكومة والإعلام من خلال وضع المعايير الأخلاقية لواقع هذه العلاقة، بحيث تجسّد العلاقة التكاملية وليس التنافسية.

16- أمّا دائرة المرئي والمسموع، فإنّ أداءها يعكس مدى التقدم الذي تحرزته، وخاصة عملية تشجيع الاستثمار في قطاع المرئي والمسموع، حيث يعكس عدد المحطات الإذاعية والتلفزيونية الذي يزيد على مئة محطة، التي تقام في الأردن، مدى نجاح برنامج هذه المؤسسة، التي تتطلع إلى المزيد من الاستثمار في هذا القطاع.

ب- القطاع الخاص.

إنّ التطور في العمل الإعلامي للقطاع الخاص، يتمثل في قدرته على كسب المصدقية من المواطنين، وقدرته أيضاً على المنافسة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وهذا بدوره يتطلب:

1- تطوير العاملين في القطاع الإعلامي بالتدريب والتأهيل، والاستفادة من التجارب والخبرات المتطورة، بالتنسيق مع المجلس الأعلى للإعلام، أو دائرة المطبوعات والنشر، أو نقابة الصحفيين ومثيلاتها بالنسبة لصنوف الإعلام الأخرى، جنباً إلى جنب مع التركيز على نتائج الاستطلاعات ودراسات الرأي العام، لتحديد أولويات المضامين الإعلامية.

2- تركيز المضمون الإعلامي على الموروث الثقافي والحضاري والتاريخ الوطني، باعتباره امتداداً لتاريخ الأمة وكفاحها ونضالها، وهذا بدوره سيرسخ مفهوم العمق الأردني بالنسبة لأمته، وضمن برنامج يتمّ وضعه على مدار العام، تُعقد له ورشات عمل تقييمية، ترعاها الشخصيات السياسية الوطنية، ومن مختلف السلطات في الدولة، مع تقديم الصورة الصادقة عن المسيرة الديمقراطية في الأردن، والإنجازات التي تمت والحالة التي يشهدها الوطن من الاتزان والتعقل، والتسامح والوسطية والاعتدال، والحوار العقلاني، ونبذ العنف وروح التعاون والتنسيق، وبناء علاقات حسن الجوار ضمن مجتمع آمن مستقرّ، يشجع على الاستثمار.

3- الاستفادة من مستوى الحرية التي تتيحها قوانين الإعلام، بالتركيز على التنمية الشاملة بالتعبير عن أولويات المجتمع، ودفع المواطنين للعمل والتحرر من المفاهيم الثقافية السائدة، التي تحدّ من انخراط المواطن بالعمل ومحاربة الفساد، وعدم المساواة أو الإساءة لمنجزات الوطن أو جلد الذات، أو الإساءة للآخرين، وخاصة الأديان ورموزها، أو القيادات وشخصها، أو للدول وشعوبها، واحترام المواثيق والمعاهدات الدولية، وهذا لا يتمّ بالفعل، إلا بالرقابة الذاتية التي يمكن تحقيقها بمشاركة أوسع للمثقفين والمواطنين، الذين سيحددون ما هو أجدى بالقراءة أو المشاهدة، وما لا يستحقّ ذلك، وفق إطار الثقة والمصادقية.

4- مبادرة الحكومة وبالتنسيق مع الوسط الإعلامي ومجلس النواب، والمؤسسات المدنية، وأساتذة الجامعات ومراكز البحث، بوضع نظام ينظّم العمل في الصحف الإلكترونية، بحيث تأخذ بعين الاعتبار الحاجة للمحافظة على هامش الحرية المتاح، وبنفس الوقت بناء الحرية المسؤولة التي تعكس الآراء والأفكار الصحيحة، التي لا بدّ للقانون أن يحميها، وإجراء عصف ذهني يخرج بنتائج ترضي جميع الأطراف، وتحقق أكبر قدر ممكن من المصلحة للمواطن، حيث أتصور أن يذكر الاسم الصريح لكلّ معلّق، أمراً ضرورياً لتشجيع الحديث عن الحقائق، خاصة بعد أن ضمن جلاله الملك ذلك، كذلك تحميل صاحب الموقع، ومن ثم رئيس تحرير أو مدير تحرير الصفحة، مسؤولية المعلومة التي لم تذكر اسم صاحبها الصريح، وهذا حقّ للمجتمع، وعدم المسّ بحقوق الناس وشخصهم، والتغول عليهم والإساءة لهم.

5- أمّا ما يتعلّق بوثيقة الفضائيات العربية الموقعة عام 2008، فلا أعتقد أنّ المنطق يقتنع بإمكانية تطبيقها؛ لأنّ الفضاء مفتوح ولا يمكن السيطرة عليه، ولهذا

فإنّ مسألة التوقيع عليها جاء من الباب السياسي، أكثر منه فنياً أو واقعياً، لهذا أرى أن يتمّ التركيز في الحوار القادم على أهمية تحصين ومناعة المواطنين، بتطوير الإعلام الوطني والعربي الموجه بمضامين تحترم العقول، وترتقي بها، مع توسيع قاعدة الاستشار في هذه الصناعة.

6- إنّ إلغاء رقابة الحكومة وفق القوانين والتشريعات، يتطلب بالضرورة السعي نحو إحلال الرقابة الذاتية للصحفي ومؤسسته الإعلامية، وهذا يمكن تحقيقه من خلال رفع مستوى الحرفة الإعلامية، بالتدريب والتأهيل، واحترام القيم الأخلاقية لمواثيق الشرف ومدونات السلوك، باعتبارها مقياساً ومعايير لتطبيق مفهوم الحرية المسؤولة، وهذا يتطلب حراكاً واسعاً وشاملاً ومستمرّاً، بين أوساط العمل الإعلامي، والتشريعيين والقانونيين والأكاديميين، وأقطار العمل الإعلامي، مع التركيز على مشاركة المواطن، على أن يكون رقيباً على مضمون الرسائل الإعلامية وتقييمها، والتعبير عن ذلك بكلّ جدية ووضوح وشفافية.

التحليل

إنَّ المتبصر لواقع الإعلام الأردني، والتحديات التي يواجهها على الصعيد الداخلية أو الإقليمية أو الخارجية، والحالة التي يعيش فيها إعلامنا حالياً، يدرك أنه لا يمكن أن يكون إعلاماً قادراً على المنافسة، ويقوم بالدور المطلوب منه، فالحاجة إلى التطوير أصبحت قضية حتمية، خاصة وأنَّ مقومات التطوير متاحة، فالإرادة العليا والمناخ الاستثماري، والتشريعات والتأهيل، والتدريب والانفتاح، والحرية، والضمانات الملكية، والكوادر المؤهلة التي يمكن استقطابها للعودة لثرى الوطن.

تطور الإعلام المرئي والمطبوع تطوراً لا بأس به، مقارنةً بين البدايات والحاضر، لكنّه لم يصل لمستوى الدور المطلوب منه، فالمنظومة الإعلامية ما زالت بحاجة إلى عملية إنعاش من جديد؛ للنهوض بها من خلال تحقيق مرتكزات الرؤيا الإعلامية، باعتبارها ملخص مرتكزات الإعلام الأردني بشكله الشامل، والتي تنادي بالانفتاح والعصرنة والتعددية، وإعلام الدولة، التي تتطلب استقلالية المؤسسات واحترام الآراء، ووضع السياسات التنموية للإعلام والإستراتيجيات الحديثة، مع وضع برامج تأهيلية وتدريبية مستمرة لكافة العاملين في القطاع، وإطلاعهم على التجارب العالمية المتطورة والتكنولوجيا الجديدة.

الحكومات المتعاقبة لم ترتقِ بالإعلام الأردني للمستوى المطلوب، كما أرادته الرؤيا الملكية في الإعلام، وخاصة الوصول لإعلام الدولة، حيث تردّدها وتراجعها أدّى إلى ضعف الإعلام، فما بين إنشاء المؤسسات الإعلامية الحكومية والمستقلة، ومن ثم إلغاؤها وإعادة الرقابة على وسائل إعلام الدولة، كالتلفزيون والإذاعة ووكالة الأنباء، كان له الأثر في تراجع أدائها، ورغم أنّ المجلس الأعلى للإعلام، لم

يكن النموذج المطلوب لتطوير الإعلام، إلا أنه كان بالإمكان تصويب مسيرته وتطويره؛ للوصول للمبتغى من خلال دعمه لا منافسته.

من حقّ الحكومات بل من المفروض أن يكون لها وسائلها الإعلامية، وأدواتها التي تشرح بها سياساتها وأهدافها، وتتحدث عن إنجازاتها وتدافع عنها، وترسم علاقة التواصلية والتشاركية مع الوسائل والأدوات الإعلامية الأخرى، محلياً وإقليمياً ودولياً، والتي تجسّدت أساساً بحكومة الرئيس فيصل الفايز، عندما أنشأت منصب الناطق الرسمي باسم الحكومة والمركز الأردني للإعلام، وأنشأت شبكة الناطقين الإعلاميين بالوزارات، ودعمت المجلس الأعلى للإعلام، وكان بإمكانها التنسيق مع الإذاعة والتلفزيون لعمل برامج تخصّ الحكومة بالذات، في نفس الوقت الذي يسمح التلفزيون والإذاعة والوكالة المجال أيضاً للآراء الأخرى؛ للتعبير عن آرائهم بكلّ حرية وشفافية، أو بإمكانها أن يكون للحكومة تلفزيون حكوميّ بحت، أو إذاعة خاصة بها، وهكذا.

إنّ الإستراتيجية الإعلامية المطلوبة، لا بدّ وأن تعكس البعد الحضاري والثقافي للوطن، ومساهمتها في العملية التنموية والإصلاحية له، وترجم مصالح وأهداف وهوية الوطن، وفق نتائج دراسات لمراكز الأبحاث المستقلة، وهذا يتطلب إعادة هيكلة قطاع الإعلام، وعودة بعض المؤسسات التي تمّ إلغاؤها؛ لتحقيق أهداف قوانينها، مع التركيز على القطاع الخاص، ومشاركته في منظومة إعلام الدولة الأردنية، كذلك تطوير العمل الإعلامي في الدوائر والمؤسسات الرسمية، بعد تطور مدونة قواعد السلوك لعلاقة الحكومة بالإعلام، إضافة لتنظيم أداء الصحف الإلكترونية التي تشهد إقبالاً جماهيرياً كبيراً.

إنَّ الإستراتيجية المتوقعة لا بدَّ وأن تركز على المهنة وأخلاقتها، وهذا يحتاج إلى تفاعل إيجابي بين المؤسسات الإعلامية العامة والخاصة ونقابة الصحفيين، والخروج بمواثيق شرف ومدونات سلوكية توافقية، تُعتبر الموجّه والرقيب الذاتي للعمل الإعلامي، بحيث تتم متابعة ذلك من خلال التقارير السنوية لمرصد الحريات، الذي يسجّل المخالفات المرتكبة لكل وسيلة.

الإستراتيجية الإعلامية المقترحة تتطلب تعزيز إحساس الإعلامي بمفهوم أخلاقيات الحرفة، وزيادة مستوى الثقة. إنَّ الإستراتيجية الإعلامية تنظر للحكومة كجزء من العملية الإعلامية، ولكن ليس الموجّه لها أو المسيطر عليها أو مرجعيتها، وهذا يتطلب إعادة هيكلة قطاع الإعلام بالشكل الذي رسمته الرؤيا الملكية، وحتى يصبح قادراً على النهوض بالمجتمع، وتحريك التنمية وتغيير مفاهيم المواطنين، وتوجيهها نحو العمل والإبداع، وتمكين هذا الإعلام من الانطلاق والتنافس، وبالرجوع للقضاء في حالات الإخلال بهذه المعادلة.

أمّا اتّباع دائرة المطبوعات والنشر لوزارة الثقافة، فقد جاء من باب إيجاد المرجعية لمثل هذه الدائرة، التي كانت بالأساس ترتبط اسماً بوزير الدولة لشؤون الإعلام؛ لأنَّ الأساس أنَّ الوزير يجب وحسب مفهوم إعلام الدولة، أن يكون مجرد ناطق باسم الحكومة، ولا سلطان له على أيّ وسيلة إعلامية، خاصةً وأنَّ إصدار الصحف اليومية والأسبوعية هي بالقانون من صلاحيات مجلس الوزراء، في حين تبقى تصاريح المطبوعات الأخرى من كتب ودوريات بيد مدير عام الدائرة، ولكون المسألة تتعلق بالطباعة والكتب، التي تعتبر من اختصاصات وزارة الثقافة، فقد تمَّ إتباعها لهذه الوزارة، ويرى الباحث أنَّ هذا الفعل ليس منطقياً لعدة أسباب، أهمها:

أ- طبيعة العمل الصحفي بأهميته وخطورته، يتجاوز مفهوم الطباعة، ولو تعلق ذلك بالكتب.

ب- إيجاد مرجعية لها بقيت حكومية، سواء وزارة شؤون الإعلام والاتصال أم وزارة الثقافة.

ت- دخول المواقع الإلكترونية على قانون المطبوعات، حسب قرار محكمة العدل العليا، وحسب مقتضى المادة الثانية من قانون المطبوعات والنشر، يخرج دائرة المطبوعات والنشر المعنية بتطبيق القانون، من مجرد دائرة للطباعة.

ث- دور المطبوعات والنشر لا يقتصر فقط على المراقبة وإعطاء التصاريح، بل التطوير وخلق حراك إعلامي حسب متطلبات محور إعلام الدولة الأردنية، وهذا يتطلب استقلالية كاملة، وبنفس مستوى مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.

الفصل الخامس

الاستنتاجات، الخلاصة، والتوصيات

التحليل والاستنتاجات

تطورت العملية الاتصالية، وبالتالي الإعلام، في المجتمعات المختلفة، من خلال تطور النظريات التي كانت تحكم الإعلام في فترات زمنية محددة، مترجمة بذلك واقع المجتمعات السياسي والاجتماعي والثقافي، وسعيها نحو التقدم والتطور، والنزوح نحو الحرية والمزيد من حقوق الإنسان، فنظرية المسؤولية الاجتماعية حلّت محلّ نظرية الحرية، وفق معايير أخلاقية وإنسانية، والنظرية السوفيتية حلّت محلّ النظرية السلطوية، التي أعطت المزيد من الحرية رغم سيطرة الحزب الواحد على الإعلام.

إنّ التطور الحالي الذي طرأ على وسائل الاتصال، وتقارب المجتمع الإنساني وتفاعله الثقافي والاجتماعي والسياسي، وفشل النظم الاقتصادية والتجارب العسكرية الدولية، وظهور ممارسات لا أخلاقية على المستوى الدولي والإنساني، كلّ ذلك تطلّب صياغة نظرية إعلامية جديدة شاملة، تضمن البعد الإنساني والثقافي، والاجتماعي والعسكري، من خلال الوسائل الحديثة، باستخدام ودمج ما هو صالح من النظريات الموجودة، واستنباط ما يمكن أن توفره وسائل الاتصال الحديثة.

لقد تطور العمل الإعلامي في الدولة الأردنية مع تطور الدولة نفسها؛ وذلك نظراً للاهتمام الكبير الذي أولته القيادة الأردنية للإعلام، وتقديرها لدوره في الحراك الوطني الشامل، غير أنّ هذا التطور لم يكن بالمستوى المطلوب في معظم مراحل حياة الدولة، حيث لم يشهد أي حالة استقرار؛ لأسباب تتعلق بنقص الكوادر، وحاجة الموجودين للتأهيل والتدريب، والاطّلاع على التجارب والخبرات العالمية، وضعف التشريعات الإعلامية، وكثرة تعديلاتها، كما حصل في قانون المطبوعات والنشر.

الرؤيا الملكية للإعلام جاءت لتعكس التطلعات الملكية نحو الإعلام والدور الذي يجب أن يضطلع به للنهوض بالوطن وتمكينه من المنافسة، وفق أطر قانونية وأخلاقية، بعد أن ترك للإعلام مساحة واسعة من الحرية لا سقف لها، يستطيع الإعلام من خلالها الوصول للمطلوب، خاصة وأنَّ مرتكزات هذه الرؤيا ترسخ مفهوم الحرية والإعلام الشفاف، والمسؤولية الوطنية والقانونية، وتفتح المجال أمام التطور الإعلامي، وتنوع وسائله، من خلال تشجيع الصناعة الإعلامية والاستفادة من التجارب الدولية، ودخول القطاع الخاص، غير أنَّ تنفيذ هذه الرؤيا بقي دون المستوى المطلوب، الأمر الذي يتطلَّب التركيز على تنفيذ مرتكزات هذه الرؤيا، وذلك من خلال:

أ- إعادة هيكلة قطاع الإعلام، وتعديل التشريعات، ورفع كفاءة العاملين في الحقل الإعلامي بالشكل الذي يعكس مستوى من الانفتاح الإعلامي، والاستفادة من التجارب الدولية وتقنياتها المتطورة.

ب- وضع السياسات الإعلامية الهادفة إلى النهوض بقطاع الإعلام.

اعتمدت الرؤيا الملكية للإعلام في فلسفتها ومنهجيتها على المرتكزات الوطنية، وخاصة الدستور والميثاق الوطني والثوابت الوطنية، وهذا بدوره يتطلب من الإعلام ترجمة هذه المرتكزات في نهجه وأهدافه، بحيث يعكس مفهوم إعلام الوطن بهويته وتطلعاته وموروثه الثقافي العريق.

رغم حالات التطور التي يشهدها الإعلام الأردني في العقد الأخير، إلا أنَّ بعض المعوقات ما زالت تقف حائلاً دون الوصول به إلى مستوى المطلوب، وهذا يعود إلى:

أ- عدم وجود خطط إعلامية واضحة تعكس مرتكزات الرؤيا الملكية للإعلام، وتعمل على تحقيقها على أرض الواقع.

ب- غياب سياسة وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، من خلال وضع معايير مهنية وثقافية للقيادات الإعلامية.

ت- عدم التنفيذ الفعلي للرؤيا الملكية للإعلام، وإيجاد إستراتيجية إعلامية ملائمة لخصائص وتطلعات وتصورات الجمهور، وطبيعة وميزات وسائل الإعلام وخصائصها؛ لأنّ في ذلك تحقيقاً للأهداف المرسومة.

مرّت مؤسسات الإعلام بمراحل متعددة، فمن إلغاء وزارة الإعلام إلى إعادة سلطتها بطريقة غير مباشرة، خاصة بعد إلغاء المجلس الأعلى للإعلام، والمركز الأردني للإعلام، اللذين حلّا أساساً محلّ الوزارة، ومن ثم إعادة الهيمنة على مؤسستي الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء، الأمر الذي أدّى إلى تراجع مفهوم الاستقلالية وإعلام الدولة، ممّا تطلّب إعادة النظر في واقع الإعلام الأردني، وعلى النحو التالي:

أ- إيجاد جهة نموذجية تكون قادرة على النهوض بالإعلام، ورسم سياساته، ووضع معايير للحرية والتدريب والتأهيل، وتكون ذات صفة تنظيمية لا تنفيذية، تضمن عدم الازدواجية، وتعمل على مجاراة العالم بعد أن تنال ثقة ومصداقية المواطنين، جنباً إلى جنب، مع التأكيد على موثيق الشرف ومدونات السلوك، وتطبيقها بالتعاون مع المؤسسات المعنية.

ب- إنشاء مؤسسة تمثّل الإعلام الحكومي، وتفعيل دور الناطقين الإعلاميين في المؤسسات الوطنية بعد إعادة هيكلة وسائل الإعلام الرسمية، والتأكيد على مفهوم الاستقلالية وإعلام الدولة.

ت- أصبحت المواقع الإلكترونية والإعلام الفضائي من الوسائل ذات التأثير الكبير على المواطنين؛ نظراً للمشاركة الواسعة التي تحققتها هذه الوسائل، غير أنّ خروج هذه الوسائل عن مفهوم أخلاقيات الحرفة الإعلامية في كثير من الأحيان، تطلّب حالة تنظيمية تضبط مخرجات هذه الوسائل بالشكل الذي يخدم المجتمع، وعدم الإساءة لقيمه وعقائده وحقوق الناس فيه.

يرتكز النموذج الأردني للإعلام الذي تحدثت عنه الرؤيا الملكية، على التعددية والانفتاح، وأخلاق الحرفة ونتائج الدراسات، هذا النموذج يتطلب تفعيل مفاهيم موثيق الشرف والمدونات السلوكية، كذلك تفعيل وتطوير التشريعات الضابطة للسلوك الإعلامي جنباً إلى جنب، مع الانفتاح والمعاصرة ووضع برامج تدريب وتأهيل للعاملين في قطاع إعلام، وفق برامج متطورة تعزز مفهوم الرقابة الذاتية، وحقّ ومسؤولية المجتمع تجاه الإعلام، بحيث يصبح الإعلام قادراً على المنافسة وكسب ثقة المواطن على المستوى المحلي والإقليمي.

حقّ الإعلامي في الحصول على المعلومة، حقّ قانوني لكلّ صحفي وإعلامي يحدّد من مسألة اللجوء للإشاعة أو المصادر غير الموثوقة، إلّا أنّ هذا القانون لم يفعّل على أرض الواقع، ولم يتمّ التعامل مع الإعلامي بشفافية ووضوح؛ لتعزيز مفهوم المصداقية التي لا بدّ للصحفي من أن يعكسها عن المؤسسة، الأمر الذي يتطلب حملة إعلامية وطنية موجهة للمؤسسات الرسمية؛ لبيان هذا الحقّ القانوني، وأهمية تزويد الإعلاميين بالمعلومات ضمن علاقة تواصلية واضحة، يحددها ميثاق شرف يحرص على تسهيل مهمة الإعلامي لأداء مسؤوليته، وبنفس الوقت حماية المؤسسة من محاولات الابتزاز أو الإساءة، خاصة تلك التي تسيء للوطن.

وهنا يمكن القول إنَّ مدونة قواعد السلوك بين الحكومة والصحافة والإعلام، وضعت إجراءات ستسهل على الإعلامي وتبسط مهامه نظرياً (إذا لم تتوفر إرادة التطبيق)، غير أنَّها شددت على الجانب المادي بهدف الابتعاد عن مسألة الابتزاز، الذي كانت بعض الصحف تمارسه، لكنَّ قيام الحكومة بإلغاء ضريبة الثقافة المفروضة على الصحف (1٪)، سيخفف من هذا العبء المادي، لكنَّ الأمر يبقى صعباً على الإعلاميين الذين يعملون في أكثر من جهة، منها الحكومية، الأمر الذي ينظر فيه للصحف في دعم صحفيها مادياً.

الإستراتيجية الإعلامية تعمل على رفع كفاءة الوسائل الإعلامية بمكوناتها للمستوى الذي تستطيع من خلاله المنافسة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، فالإرادة السياسية وانسجام الفكر السياسي مع مفاهيم الحرية والمؤسسية والقانونية في الأردن، تساهم في خلق البيئة والمناخ الملائم، لخلق إعلام قادر على المنافسة، وكسب ثقة الناس، وتطوير الصناعة الإعلامية بمشاركة أوسع للقطاع الخاص، وهذا يتطلب تفهماً أعمق من صنَّاع القرار الإعلامي لمرتكزات الرؤيا الملكية للإعلام.

الخلاصة

جاءت الرؤيا الملكية للإعلام بمرتكزات من شأنها تطوير الإعلام الأردني من جميع جوانبه، سواء من جهة القائمين على الإعلام أنفسهم من فنيين وإداريين ومهنيين، وبالمؤسسات الإعلامية بهيكلها المنشود، والقائم على الاستقلالية والتكاملية والمهنية، أم بالأداء العام القائم على أخلاق الحرفة والتعددية، واحترام الرأي والرأي الآخر، واعتماد الحقيقة، والابتعاد عن الإشاعة أو التشويه، أو اغتيال الشخصية.

وقد اشترطت الرؤيا الملكية تطوير التشريعات، التي من شأنها تحقيق التطلعات الوطنية المطلوبة من الإعلام، شريطة تفهم المعنيين من نواب وحكومة ووسط إعلامي لطبيعة هذه التطلعات، حتى يتسنى سنّ التشريعات التي تحقّقها مع انفتاح الإعلام على الخارج؛ ليستفيد من آخر ما توصلت إليه تكنولوجيا الإعلام وفنياته، وآخر التشريعات والبرامج التطورية؛ للاستفادة منها، مع التركيز على التدريب والتأهيل.

إنّ استجابة الحكومات الخجولة لهذه الرؤيا الملكية، التي ترجمت كافة تطلعات الملك الإعلامية كما جاءت في كتب التكليف السامي، تمثّلت بإلغاء وزارة الإعلام عام 2003 لإنهاء سلطة الحكومة على الإعلام، وإنشاء المجلس الأعلى للإعلام عام 2001، والمركز الأردني للإعلام، وهيئة المرئي والمسموع عام 2004، وتطوير التشريعات لمؤسسات الإذاعة والتلفزيون عام 2000، ووكالة الأنباء عام 2009؛ للتأكيد على استقلاليتها الإدارية والمالية والمهنية، مع تطوير قانون المطبوعات والنشر لعام 1998، مع إدخال منصب الناطق الرسمي باسم الحكومة، والناطقين

الإعلاميين في المؤسسات الوطنية، إلا أنّها سرعان ما تراجعته وفرضت سيطرتها على الإعلام بطرق مختلفة.

إنّ عملية تطوير الإعلام في الأردن تبدو واضحة إذا قارنا واقع الإعلام ما قبل التسعينيات واليوم، ورغم أنّها قفزت في بدايات العقد الأول من هذا القرن، إلا أنّها تراجعت في نهاياته، رغم وجود الإرادة السياسية العليا للتطوير والإصلاح الإعلامي، والرؤى والإستراتيجيات الواضحة، فاستقلالية المؤسسات التي أكّدها القانون، تراجعت بسبب ترؤس الناطق الرسمي باسم الحكومة (وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال) إدارتها (الإذاعة والتلفزيون، وكالة الأنباء).

لقد تمّ إلغاء المجلس الأعلى للإعلام، المؤسسة التنظيمية المهنية غير التنفيذية، والذي حرم الإعلام من أدوات التطوير ورسم السياسات والتدريب، وبناء معايير أخلاق حرفة الإعلام، وإذا ما نظرنا إلى إلغاء المركز الأردني للإعلام، كإحدى أدوات التفاعل الحكومي مع الإعلام الوطني والدولي، والناضب باسم منجزات الحكومة ومشاريعها وحراكها، فإننا ندرك أنّ وزارة الإعلام ما زالت قائمة، ولكن بشكل إن تُركت المواقع الإلكترونية للعمل دون تنظيم عادل، يخدم هذه الوسائل ويحمي الناس والمجتمع، وبصيغة توافقية، سيؤدي ببعض المواقع إلى الاستمرار في الإساءة لصورة الوطن وهويته وإنجازاته.

لقد حدّر الملك مراراً وتكراراً من خطورة خروج العمل الإعلامي عن أخلاقيات الحرفة وعن القانون، والإساءة لعناصر السلامة الوطنية، وتجاوز الخطوط الحمراء، وكان آخرها كتاب التكليف السامي للسيد سمير الرفاعي، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر بهيكله قطاع الإعلام، على أساس استقلالية مؤسسات الإعلام كمؤسسات دولة، وبشكلها العملي لا الهيكلي، وكذلك إنشاء

مؤسسات نموذجية لصنع السياسات الإعلامية والتطوير، وتشجيع الصناعة الإعلامية من خلال وضع الأرضية الشاملة التي تشجع القطاع الخاص للاستثمار في مجال الإعلام، مع تحديد العلاقة بين الحكومة ووسائل الإعلام ضمن إستراتيجية تدفع الحكومة من خلالها الانطلاق نحو إعلام الدولة، القادر على المنافسة، والوصول بقناعة إلى المواطن المحلي والإقليمي والدولي.

التوصيات

التنفيذ الكامل للمحاور التي تضمنتها الرؤيا الملكية لتطوير الإعلام والقائمة على:

أ- التدريب والتأهيل من خلال تطوير مناهج التدريس في كليات الإعلام، بالتركيز على الجانب العملي لإكساب المهارات والخبرات المتطورة واللازمة؛ لرفد قطاع الإعلام بالكفاءات الإعلامية المبدعة في كل التخصصات (الإذاعة والتلفزيون، والتحرير، والعلاقات العامة، والإعلان، والتصوير... إلخ)، ووضع برامج تدريب وتأهيل متطورة وعصرية ومنفتحة، للعاملين في قطاعات الإعلام كافة، ضمن إطار الإعلام الوطني البناء.

ب- الانفتاح على التجارب الدولية والاستفادة من الخبرات لتطوير العمل في الإعلام الوطني، وتزويده بأحدث التقنيات المستخدمة في العالم، وتدريب العاملين في الإعلام عليها.

ت- مراجعة التشريعات الإعلامية بمشاركة متساوية للحكومة والبرلمان والجسم الصحفي، وبتفهم كامل من النواب لدور الإعلام في البناء الوطني الشامل، بحيث تمنح الإعلام مساحة أوسع من الحرية وممارسة الحرفة الإعلامية، ولكن

بوجود ضوابط تنظّم العمل الإعلامي ولا تحجّمه، وكذلك خلق الأرضية والمناخ المناسب الذي يشجّع على المزيد من الاستثمار، وصناعة الإعلام.

ث- إعادة النظر بهيكلّة الإعلام الأردني، بحيث تُلغى عملية إشراف الحكومة على المؤسسات الإعلامية، ومنحها الاستقلال الإداري والمالي والمهني (الإذاعة والتلفزيون، الوكالة، المرئي والمسموع)، بحيث يبقى دور الحكومة فيها دوراً تنظيمياً تطويرياً فقط، مع التأكيد على ترسيخ مفهوم إعلام الدولة الذي يخدم الجميع.

ج- تطوير العمل بدائرة المطبوعات والنشر، بحيث تكون المؤسسة شريكاً أساسياً لتطوير قطاع الإعلام المقروء، ومحفزاً للاستثمار فيه، لا ضابطاً لفرض العقوبات باسم القانون.

ح- تركيز الإعلام في مضامينه على الموروث الثقافي الوطني، بحيث يعكس ثوابت الوطن وإستراتيجياته، ويتناول هوية الوطن وتطلّعات المواطن وثقافته، وفكره وإنجازاته، وبكّل شفافية، وضمن إطار أخلاقيات الحرفة الإعلامية، بحيث يحفّز الحراك الوطني بكّل أبعاده، ويسعى نحو الإصلاح والتنمية الشاملة، باعتماد الحقائق والمعلومة الصحيحة، بعيداً عن الإشاعة أو الإساءة، أو اغتيال الشخصية، بحيث يعكس الإعلام مفهوم التعددية واحترام الرأي والرأي الآخر، ويرسّخ مفهوم إعلام الدولة الأردنية القادر على المنافسة، وكسب مصداقية الناس وثقتهم جميعاً.

خ- المباشرة بوضع ضوابط عملية للصحف الإلكترونية، تعمل على تطويرها والحفاظ على سقف حريتها، ولكن دون الإساءة للآخرين أو إلحاق الأذى بالمواطن أو المجتمع دون دليل، وهذا يحتاج إلى ربط عملية النشر برئيس التحرير أو من ينوبه،

أو كتابة اسم الناشر ما دام ينشر الحقائق التي تحميه قانوناً، حيث ضمن جلاله الملك ذلك.

د- مواجهة تدفق الإعلام الفضائي، بتحسين البيئة الوطنية بالحقائق والمعرفة، وتشجيع القطاع الخاص، وخاصة المحلي، على المزيد من الصناعة الإعلامية، وإيجاد برامج عربية بديلة عن المستوردة.

ذ- إنشاء مؤسسة إعلامية نموذجية تنظيمية لا تنفيذية، تكون قادرة على رسم السياسات الإعلامية، ووضع برامج تأهيل وتطوير، والإشراف على تنفيذها، ووضع معايير لحرية الإعلام، وموثيق شرف ومدونات سلوك بالتنسيق مع الوسط الإعلامي.

ر- إنشاء مؤسسة إعلامية (كالمركز الأردني للإعلام)، خاصة بالحكومة، تكون معنية بعلاقة الحكومة إعلامياً مع الوسط الإعلامي المحلي والدولي، وتتبنى برامج التوعية والترويج لإنجازات الحكومة، وأنشطتها ومشاريعها ومسيرتها، ترتبط بالوزير المعني بالإعلام الحكومي مهما كانت تسميته (الناطق الرسمي).

ز- تنظيم شبكة الناطقين الإعلاميين في المؤسسات الوطنية ضمن إطار يحدد مواصفاتهم ومهامهم، وعلاقتهم التنظيمية، بحيث يعمق مفهوم تواصل المؤسسة مع الإعلام، وبالتالي مع المجتمع.

س- وضع ميثاق يحدد العلاقة بين المؤسسات الحكومية والإعلام، يعتمد على مفهوم حق الوصول للمعلومة، وحق التواصل مع المسؤولين للتوضيح والاستفسار، اعتماد الحقائق، وسرعة الاستجابة للإعلامي، وحق الصحفي في نشر أي معلومة بعد أخذ رأي المؤسسة بها، البعد عن الابتزاز الإعلامي، وعدم التمييز بين إعلامي وآخر، وترسيخ مفهوم المصلحة الوطنية العليا في تناول أخبار

المؤسسات، وممارسة الإعلامي لدور الرقابة على أعمال المؤسسات، وحقّ المشاركة في الفعاليات والأنشطة التي تهتمّ المواطنين معرفتها، وعدم التمييز بين صحيفة وأخرى في مجال الإعلان أو الاشتراكات، واحترام الإعلامي لخصوصيات المسؤولين، وعدم التريص لها، كونها لا تتعلق بالعمل.

ش- تفعيل دور موثيق الشرف وصياغة مدونات سلوك لمكونات القطاع الإعلامي، تتضمّن تعزيز مفاهيم أخلاقيات الحرفة، وسيادة القانون والرقابة الذاتية، والمسؤولية الاجتماعية. (عبيدات شفيق، 2011، ص 23).

الملاحق

المصطلحات

الرؤية الملكية للإعلام: تصوّر الملك الفكري لطبيعة الإعلام المطلوب لتحقيق الأهداف الوطنية.

النموذج الاتصالي: هو إشارة لنمط أو مثال، وهذا النموذج هو صورة مبسطة للظواهر المدروسة؛ بفضل وجود علاقة الشبه بين ظاهرتين، فالنموذج خارطة أو صورة مبسطة بين المقطع المدروس في الواقع، حيث يتم إدخالها للعلم على أساس فائدها لدى بناء النظرية العلمية.

ميثاق الشـرف: معايير أخلاقية وقانونية، يتوافق عليها أصحاب مهنة معينة؛ لتوجيه السلوك المهني نحو المزيد من الانضباط المهني. (صحافة، مهندسين، أطباء)

مدونات السلـوك: ضوابط تتعلق بالسلوك المهني لجميع التخصصات المتعلقة بمهنة معينة (صحف: تحرير، إعلان، إخراج، إدارة... إلخ)

السياسة الإعلامية: التوجّهات العامة التي تعكس وترجم أهداف الإعلام.

الإستراتيجية الإعلامية: فنّ استخدام وتطوير وسائل الإعلام وأدواته، وعناصر قواه؛ للوصول إلى مستوى يمكنها من تحقيق أهداف الإعلام التي تصبّ في الأهداف الوطنية.

إعلام الدولـة: هو الإعلام الذي يتعامل مع مكونات المجتمع الأردني كافة، دون تمييز، ولا يحكمه إلا القانون وأخلاقيات الحرفة الإعلامية.

الحرفة الإعلامية: الصناعة الإعلامية التي يمارسها الإعلاميون بكفاءة عالية.

التعددية: الآراء المختلفة المطروحة حول نفس الموضوع، وهو مصطلح سياسي يطلق على تعدد الأحزاب والتيارات الفكرية والأفكار السياسية، حيث يغطي إعلام الدولة كل هذه الآراء، ولا يقتصر على آراء معينة.

المنافسة الإعلامية: قدرة الوسيلة الإعلامية على كسب ثقة الجمهور ومتابعة برامجها، من خلال المصادقية المبنية على الحقائق والمتابعة الحثيثة، والجرأة وطرح الموضوعات الساخنة بكل شفافية ووضوح، وتتناول الآراء المختلفة دون تمييز أو تحيز.

الاستقلالية الإعلامية: حرية القرار المالي والإداري والمهني للمؤسسة الإعلامية، غير الموجه من قبل الحكومة أو أي جهة أخرى غير مجلس إدارتها، والمحكوم بمعايير الحرفة الإعلامية وقوانينها.

الاحتواء الناعم: مصطلح يطلق على استخدام الوسائل المادية المختلفة لاحتواء الإعلاميين من قبل الجهات المختلفة.

الإعلام المرئي والمسموع: كل عملية بثّ تلفزيوني أو إذاعي توصل للجمهور أو لفئات معينة منه، إشارات أو صور أو أصوات أو كتابات من أي نوع كانت، لا تتصف بطابع المراسلات الخاصة، وذلك بواسطة القنوات والموجات وأجهزة البثّ والشبكات، وغيرها من تقنيات ووسائل وأساليب البثّ أو النقل.

البث: إرسال الأعمال أو البرامج الإذاعية والتلفزيونية، بواسطة موجات كهرومغناطيسية، أو عبر أقمار صناعية، أو تقنيات أو وسائل أخرى، مهما

كان وصفها أو طبيعتها، تمكّن الجمهور من استقبالها عبر جميع الوسائل الفنية بمختلف مسمياتها، ويستثنى من ذلك الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت).

البرامج: الخدمات الإذاعية أو التلفزيونية، أو أي جزء منها يبثها المرخص له للجمهور.

إعادة البث: إعادة بث الأعمال والبرامج الإذاعية أو التلفزيونية، كلّها أو بعضها، بلا تغيير، لاستقبالها من الجمهور.

التردد: حزمة الموجات الكهرومغناطيسية التي تبث في الفضاء، والتي تُستخدم في أعمال البث أو إعادة البث.

رخصة البث: إذن للمرخص لإنشاء محطة للبث، وتشغيلها بمقتضى عقد أو اتفاقية تنظم العلاقة بينهما.

المرخص له: الشخص الذي حصل على رخصة البث وفقاً لأحكام هذا القانون.

اتفاقية الترخيص: العقد أو الاتفاقية الموقعة بين الهيئة والمرخص له، التي تنظم العلاقة بينهما، وتحدد حقوق والتزامات كلّ منهما.

المصنّف: كلّ مادة مرئية أو مسموعة أو كلاهما، مسجلة على أيّ وسيلة من الوسائل الفنية أو التقنية، مهما كان نوعها، كالشرطة والأسطوانات والأقراص المدججة، والأقراص الرقمية وغيرها.

تداول المصنّف: تمكين الغير من الانتفاع بالمصنّف، وذلك عن طريق عرض المصنّف أو بيعه، أو تأجيره أو توزيعه، كلياً أو جزئياً، ببدل أو بغير بدل.

مكان عام: كل مكان أو بناء، أو ساحة أو غيره، يرتاده الجمهور أو يباح للجمهور الدخول إليه في أي وقت، بغير قيد، أو كان مقيداً بأوقات محددة بأجر أو بغير أجر، أو كان يستعمل من الجمهور لأي اجتماع أو حفل.

دار العرض: كل مكان عام يتم فيه تداول المصنفات المرئية.

إجازة المصنف: الإذن الصادر عن الهيئة الخاصة بالرئي والمسموع للسماح بتداول مصنف معين ضمن شروط محددة.

رخصة التداول: الإذن الصادر عن الهيئة للسماح للشخص بممارسة أعمال تداول المصنف وفقاً لأحكام القانون.

التقابة: نقابة الصحفيين الأردنيين.

المطبوعة: كل وسيلة نشر دوت فيها المعاني أو الكلمات، أو الأفكار، بأي طريقة من الطرق.

الصحافة: مهنة إعداد المطبوعات الصحفية وتحريرها، وإصدارها وإذاعتها.

الصحفي: عضو التقابة المسجل في سجلها، واتخذ الصحافة مهنة له وفق أحكام قانونها.

الشكوى: كل شكوى يتقدم بها شخص طبيعي أو معنوي، تتعلق بالحريات الإعلامية أو بنشر أو بث مادة إعلامية.

تطوير الإعلام في الرسائل الملكية وكتب التكليف السامي

رسالة جلالة الملك إلى صحيفة الدستور بمناسبة مرور أربعين سنة على صدورها

27 آذار 2007

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخوة أسرة صحيفة الدستور الكرام

تحية طيبة وبعد...

1- فيسّرنا وأنتم تحتفلون بالذكرى الأربعين لتأسيس صحيفة الدستور الغراء، أن نعرب لكم عن أجمّل التهاني بهذه المناسبة، التي تؤرخ لمسيرة حافلة بالعطاء لإحدى مؤسساتنا الصحفيّة العريقة الملتزمة برسالة الصحافة ودورها في خدمة الوطن على مدار العقود الأربعة الماضية، والتي نتمنى لها وللقائمين عليها والعاملين فيها دوام التقدم واستمرار النجاح.

2- واليوم، وفي هذه المناسبة التي تُدلّل على المكانة البارزة التي وصل إليها الإعلام الأردني، وتراكم خبراته وتقدّمه، نذكّر بضرورة أن تستمرّ وتحافظ مؤسساتنا الإعلامية على نهجها الوطني، دون تضارب أو تعارض مع قواعد المهنة وأخلاقياتها، فالإعلام الأردني الذي نريد، هو إعلام وطني حرّ ومسؤول لا رقيب عليه إلا أخلاق المهنة وأدبياتها، وهو إعلام يضع نصب عينيه مصلحة الأردن والأردنيين، ويتوخّى تحقيقها عبر الكشف عن الحقيقة، وتوفير الحجّة والبرهان.

3- وقد كثر الحديث مؤخراً عن الصحافة والإعلام وحرّياتها، وقد عبّرنا في أكثر من مقام، وأكدنا على اهتمامنا وحرصنا على صيانة هذه الحرّيات ورفع سقفها؛

لأتمّها القادرة بإذن الله تعالى على أن تكون عين الأردنيين على الحقيقة، وملاذاً ومنبراً نزيهاً للحوار والنقاش، ولا يستقيم أن تكون صحافتنا ومؤسساتنا الإعلامية إلا حرةً ومسؤولة، إذا ما تمنّينا لها هذا الدور، وكلّناها بهذه المسؤولية، ولكنّ الحرية التي نريد هي التي تأخذ مصلحة الأردن أولاً ودائماً.

4- قبل أي مصلحة أخرى، وندعوكم في هذه المناسبة إلى الاستمرار في مساعيكم الصحفية الرامية لنقل همّ المواطن الأردني وتطلعاته وآماله، وينبني على هذا الالتزام المهني والأخلاقي التزام خاصّ يتمثّل بالالتفات بعناية وبحرص لقطاع شبابنا الأردني الواعد، بهدف عرض المشاكل التي تواجهه ومناقشتها وطنياً وعلنياً؛ لترسيخ ثقافة شبابية جديدة تجسّد أفضل القيم الأردنية.

5- والنجاح بالوصول إلى الشباب الأردني، هو نجاح في توجيه الصحافة الأردنية نحو فئة تشكّل غالبية شعبنا الوفي، وهي اليوم في أمسّ الحاجة للتواصل مع الصحافة، والإفادة من إمكاناتها، فالصحافة الوطنية والمسؤولة تستطيع أن تكون منبراً حراً ومسؤولاً للتعبير عن طموحات الشباب وهمومهم، وتوجهاتهم المستقبلية، كما يمكن أن توفر وسيلة لنشر أفكارهم، والتعبير عن مواقفهم بجرأة وبصراحة وشفافية، دون قيود أو معوّقات؛ لصنع حراك إعلامي شبابي تحرص على رعايته مؤسساتنا الإعلامية الوطنية، ونحن على ثقة أنّ (الدستور)، وزميلاتها الصحف الأخرى، ستكون على قدر مسؤولية رعاية الشباب الأردني، والالتفات إلى همومه وتناول قضاياها.

6- الأخوة في العزيزة (الدستور)... لقد جسّدتم في عنوانكم كما في مسيرتكم مثلاً على الصحافة الوطنية، فحملتم عنواناً عزيزاً على قلوب الأردنيين وعقولهم، هو دستورنا الذي به نعتزّ، وله نرجع ونحتكم. واليوم نتطلع أن تكون بوصلة

صحيفة الدستور وباقي مؤسساتنا ومنابرنا الإعلامية دائماً باتجاه مصلحة الأردن وخيره، وأن تقدّموا مصالحنا الوطنية على كافة الاعتبارات والمصالح، بمسؤولية ومهنية وموضوعية، وأن تكون مؤسساتنا الإعلامية كما عهدناها ترس الوطن ورمحه، فامضوا بمسؤولية وطنية في مشواركم الإعلامي راشدين، ووفقكم الله وأنار دربكم، وسدّد أقلامكم في سبيل الحق والدفاع عن الأردن وشعبه. ومؤسساته.

6- التحليل

أ- التركيز على أخلاقيات الحرفة الإعلامية باعتبارها الرقيب الأساسي على السلوك الإعلامي، من خلال نشر الحقيقة..... (أخلاقيات الحرفة)

رسالة جلالة الملك عبد الله الثاني المعظم إلى رئيس الوزراء بمناسبة اليوم
العالمي للحريات الصحفية

التاريخ: 2 أيار 2008

بسم الله الرحمن الرحيم

عزيزنا دولة الأخ نادر الذهبي حفظه الله

رئيس الوزراء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

9- فيسرنا أن نبعث إليك ولزملائك الوزراء بأطيب التحيات والأمنيات بدوام التوفيق والنجاح، ففي اليوم الثالث من كل أيار يحتفل العالم بيوم الحريات الصحفية، وقد رأيت في هذه المناسبة فرصة طيبة لمخاطبة كافة الجهات المعنية بالعمل الإعلامي، وإعادة التأكيد على محاور رؤيتنا الداعمة لحرية الإعلام والصحافة، وأبدأ بالتذكير الارتباط التاريخي والوثيق بين نشأة الأردن كحمى عربي أصيل، وموئل لأحرار العرب، وبين دوره في رعاية واحتضان أصحاب الكلمة الحقّة والرأي الصواب ب- تقديم المصلحة الوطنية في التعامل الإعلامي الحرّ.....
(الحرفية)

ج- تحديد دور الإعلام بالتركيز على هم المواطن ومتطلبات تطوير قطاعاته، مع الإشارة إلى الاهتمام بالشباب ومشاركتهم الآراء، فهم يمثلون مستقبل الوطن وأغليته..... (الرسالة الإعلامية

10- فلأردن وبحكم ما انبنى عليه من أصالة وقيم نبيلة، سيبقى منذوراً وملتزمًا بحماية الحريات ليكون واحتها، وصيانة الكلمة الصادقة ليقبى بستانها،

وهنا نؤكد حرصنا على أن يبقى فضاء الحرية المسؤولة للصحافة بلا سقف؛ لتمكينها وتعزيز دورها في التعبير عن ضمير الوطن، وطموحات بناته وأبنائه، في إطار يستند إلى الدقة والموضوعية والمهنية العالية.

11- وفي ظل هذه العلاقة الأصيلة بين النشأة واحترام الحرية والكلمة، نقدر جهود الحكومة الموصولة لصون الحريات الإعلامية والصحفية، وتعزيز مسيرتها؛ تجذيراً لثقافة التعددية وتكريساً لنهج الديمقراطية في الأردن.

12- وسيبقى الإعلام راسخاً في نظرنا سلطة رابعة تتوخى الوقوف على ذات المسافة من جميع المؤسسات والأفراد، وتكشف الحقيقة، وتحذّر من الخطأ، وتشير إلى الصواب، وتجترح الأصوب، وتحرص على مصالح الوطن، فتنبري للدفاع عن حقوق الأردن والأردنيين، وتضع مصلحتهم أولاً ودائماً فوق كل المصالح وقبل جميع الاعتبارات.

13- فهذا هو الدور الوطني والحيوي المشرف الذي تقوم به مؤسساتنا الإعلامية الوطنية، ونحث العاملين في المجال الإعلامي في هذا اليوم على الاستمرار ضمن هذه الخطى، وإبداع الجديد وتعميم المفيد، داعمين لدورهم الوطني والمسؤول، والمطالبة بقيام الإعلاميين بالتطور والتأهيل، والتدريب والاطلاع.

14- ونؤكد مجدداً أنّ دور الإعلام الوطني وصيانة حرياته محفوظ في مملكتنا، وهو مرتبط بحدود حرية الرأي الآخر، والالتزام بقواعد الأخلاق والمهنة، والتسامي عن أساليب اغتيال الشخصية، والترفع عن التجريح، والتمسك بالموضوعية والشفافية، ونبذ كل ما من شأنه المساس بوحدتنا الوطنية.

15- ويبقى القول: إنّ ثقتنا في احترام مجتمعنا الأردني للحريات الإعلامية، قوية وراسخة، ونأمل أن يقود ما نشهده من حراك مجتمعي من قبل المؤسسات الإعلامية

إلى آراء قانونية عصرية وحكيمة، تُعيد رسم الفواصل بين الصواب والخطأ، على أسس الموضوعية والمهنية والأخلاق، ولا بدّ أن يرافق هذا الحراك مبادرات مجتمعية وحكومية، تساهم فيها جميع الأطراف المعنية بالحريات والعمل الإعلامي، من أجل اقتراح نصوص قانونية تكمل وتثري المنظومة التشريعية القائمة، فتعزز حماية الإعلاميين وحريات الرأي، بالتوازي مع تثبيت الاحترام للحقوق والحرّمات الشخصية والاعتبارية، فتأتي الضوابط وفقاً لأحدث وأعدل الممارسات والاتجاهات العالمية الموثوقة.

16- ونعيد التأكيد في هذا اليوم على ما ذهبنا إليه سابقاً، من رفضٍ لمصادرة حرية الإعلاميين؛ بسبب خلافٍ في الرأي على قضية عامة، طالما نأى هذا الرأي عن الاعتداء على حقوق الناس أو حرياتهم، أو أعراضهم أو كراماتهم.

وقفنا الله عزّ وجلّ لخدمة شعبنا العزيز، وتحقيق ما يرنو إليه من رفعة وتقدّم ونها..

17- التحليل

أ- التركيز على ثوابت الوطن كجزء من أمته العربية، وترسيخ مفهوم الحرية التي لا سقف لها، وهنا يقصد بالحرية الحرية المسؤولة التي تعتمد الحقيقة والحرفية، والمعلومة الصادقة التي تخدم الوطن بموضوعية، من خلال مشاركة أبنائه كافة دون تمييز..... (الحرية المسؤولة)

ب- يركّز هنا على مبدأ إعلام الدولة ودوره في التعددية وعملية الإصلاح، وعلى المصلحة الوطنية الأردنية، باعتبارها فوق كلّ المصالح..... (حرفية الإعلام)

ت- حدّد مفهوم حرية الرأي بمن ينأى بفكرته ومعلوماته عن الاعتداء على حقوق الناس أو حرياتهم، أو أعراضهم أو كراماتهم... (الحرفية والمسؤولية)

ث- الحديث عن أخلاقيات الحرفة الإعلامية، والتسامي عن اغتيال الشخصية، والترفع عن التجريح والشفافية، ونبذ كل ما يسيء للوحدة الوطنية....
(حرفية)

ج- تفعيل الحراك الإعلامي، وبمشاركة عامة تخلص لآراء وأفكار تعكس جميع الأطراف، تترجم إلى تشريعات تخدم الوطن وتحمي الإعلاميين.... (التعددية)

رسالة جلالة الملك عبد الله الثاني إلى أسرة وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، مهنتاً
بالعيد الأربعين لتأسيس الوكالة

16 تموز 2009

بسم الله الرحمن الرحيم

18- الأخوات والأخوة الأعزاء، أسرة وكالة الأنباء الأردنية (بترا) حفظهم الله، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد، فيسّرني بمناسبة الذكرى الأربعين لتأسيس وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، أن أعرب لكم عن فائق التقدير والاعتزاز بما تقومون به من جهود طيبة، وإسهامات متميزة؛ لتطوير قطاع الإعلام، وتفعيل قدرته للقيام بدوره الهامّ في مسيرتنا الوطنية المباركة.

19- فالإعلام المهني المستقل، الذي يتعامل مع مختلف القضايا بدقة وحرفية وموضوعية، وبمناى عن أيّ تجاوزات لأخلاقيات المهنة وقواعد سلوكها، يشكّل أحد ركائز مسيرة التحديث والتطوير التي يسير عليها الأردن بتصميم وثقة؛ لبناء المستقبل المشرق الذي يستحقّه وطننا الغالي وشعبنا العزيز، مع تمنياتي لكم بالتوفيق والنجاح.

20- التحليل

أ- ركّز جلالته على استقلالية مؤسسات الإعلام وحرفيته.

ب- تناول كافة القضايا الوطنية بموضوعية وشفافية، وأخلاق الحرفة الإعلامية.

ت- ركيزة للتطور والتحديث التي يسير عليها الأردن.

كتاب التكليف السامي لدولة السيد عبد الرؤوف الروابدة

4 آذار 1999

بسم الله الرحمن الرحيم

عزيزنا دولة الأخ السيد عبد الرؤوف الروابدة حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

21- "إنَّ إعلامنا الوطني بحاجة إلى الرعاية والاهتمام حتى يغدو معبراً بصدق عن واقع هذا الوطن، وجهوده وإنجازاته، ومسيرته الديموقراطية، ومناخ الحرية المسؤولة التي يعيش.

22- إنَّ الوطن بحاجة إلى مؤسسة إعلامية كفؤة، تسهم في التوعية والتوجيه الوطني، وتحمل رسالة الأردن الحديث إلى العالم بأسره، نقيّة صافية، من خلال صحافة حرة مسؤولة، تتميز بالرصانة والالتزان والمصداقية، وإذاعة مسموعة ومرئية، تفتح على شؤون الوطن، كلّ الوطن، وتعبر عنها بواقعية، وتستقطب ذوي الرأي الصادق الأمين الموضوعي، بغض النظر عن آرائهم وأفكارهم، وأن يتم ذلك كلّ في إطار من حرية التعبير بمسؤولية لا تفتتت على قيم الوطن، ولا تهمل إنجازاته، ولا تستغلّ أجواء الديموقراطية للإساءة إليها، تقيم بوعي وتنقد بإيجابية، فالكلمة بلسم شافٍ بيد المخلص المسؤول، وسيف قاتل بيد الظالم أو المتجني.

23- التحليل

أ- تطوير الإعلام وتمكينه من التعبير بصدق عن واقع هذا الوطن، وإنجازاته ومسيرته الديموقراطية ورسالته..... (مسؤولية إعلامية وتطوير)

ب- تطوير المؤسسات الإعلامية؛ لتسهم في التوعية والتوجيه الوطني، وحمل رسالة الأردن الحديث للعالم من خلال..... (المعاصرة)

- ت - صحافة حرة مسؤولة ومنتزعة، وذات مصداقية، وإذاعة مسموعة ومرئية،
منفتحة على الجميع في هذا الوطن (حرفية وأخلاقياً)
- ث - استقطاب أصحاب الرأي السديد الصادق والموضوعي، بغض النظر عن
اتجاهاتهم (تأهيل)
- ج - ترسيخ مفهوم حرية التعبير المسؤول، والمحافظة على القيم الوطنية، بعيداً
عن استغلال الحرية لمواقف شخصية (حرفية)

كتاب التكليف السامي الأول لدولة المهندس علي أبو الراغب

التاريخ: 19 حزيران 2000

بسم الله الرحمن الرحيم

عزيزنا دولة الأخ علي أبو الراغب

24- يسرني أن أبعث إليك بتحية عربية هاشمية، ملؤها المودة والاحترام والتقدير، وبعد،

وفي مجال الإعلام، فإننا نرى أنّ رسالة الإعلام يجب أن تقوم على مبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية، واحترام الحقيقة، والمصادقية التي تمكّنها من المنافسة، وعلى ذلك فلا بدّ من رفق أجهزة الإعلام بالكمفاءات البشرية اللازمة، والأجهزة الحديثة المتطورة، حتى تتمكّن من التعبير الجريء عن روح الوطن ومسيرته الخيرة، وإنجازاته الكبيرة، ولا بدّ للإعلام الرسمي من أن ينأى بنفسه عن أن يكون إعلاماً لشخص أو حكومة، بل يجب أن يكون إعلام دولة ووطن، ثوابته معروفة وغاياته نبيلة.

25- وأما الصحافة، فهي المرآة التي يرى الوطن صورته فيها، ولا بدّ من إتاحة الحرية لها، حتى تتطور وتزدهر في مناخ من حرية الفكر والرأي والتعبير، واحترام الرأي الآخر، وتكوين الرأي العام الداعم والمؤازر لعملية التغيير والتحديث الذي نسعى إليه، بمنأى عن الغوغائية والإشاعة والإثارة، ومجانبة الحقيقة الموضوعية، والإساءة بقصد أو بغير قصد لصورة الوطن وسمعته، والتأثير سلبياً على أوضاعه الاقتصادية من خلال ما ينشر في هذه الصحافة، من مواد تنقل للعالم من حولنا صورة مشوهة عمّا هو الواقع عندنا، آملاً من الحكومة أن تستمرّ في خصخصة قطاع الصحافة؛ تعزيزاً لاستقلاليتها، وتأكيداً لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.

26- التحليل

أ- تمكين الإعلام الأردني على المنافسة، من خلال تعزيز المصداقية التي تتحقق باحترام الحقيقة ومبادئ الحرية المسؤولة، ورفدها بالخبرة والتكنولوجيا؛ لتستطيع التعبير عن الوطن..... (حرفية، تدريب وتأهيل، وانفتاح، وتكنولوجيا، ومصداقية / المنافسة)

ب- التركيز على إعلام الدولة ذي الغايات النبيلة السامية، لا إعلام حكومة، ولا أشخاص بعينه... (إعلام دولة).

ت- الإعلام المرئي والمسموع، يحتاج لمزيد من الحرية لدفعه نحو التعبير عن التعددية، وتكوين الرأي العام الداعم لعملية التغيير والتحديث... (الحرية المسؤولة والدعوة للتغيير والإصلاح)

ث- البعد عن الغوغائية والإشاعة والإثارة، ومجانبة الحقيقة الموضوعية، أو الإساءة للوطن واقتصاده وسمعته... (الحرفية وأخلاقياتها والانتماء)

ج- خصخصة قطاع الصحافة من أجل استقلالها، وتأكيد مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص (الاستقلالية)

كتاب التكليف السامي لدولة فيصل الفايز

22- تشرين الأول 2003

بسم الله الرحمن الرحيم

عزيزنا دولة الأخ فيصل الفايز حفظه الله، تحية طيبة وبعد:

27- "وحيث الديمقراطية التي تقوم على الحوار واحترام الرأي والرأي الآخر، وحيث الحرية المسؤولة للصحافة، التي تخدم أهداف الدولة الأردنية، وتعبّر عن ضمير الوطن وهويته، وتعكس إرادة الأردن وتطلعات أبنائه وبناته، وحيث الإعلام الصادق المسؤول الذي يعبر عن ضمير الوطن وهويته، ويتمتع بحرية التعبير وتعددية الآراء... الإعلام الذي يجسّد رؤيتنا في التغيير... الإعلام المهني والتمكن، القادر على التغيير والتأثير، وليس الإعلام الخائف والعاجز والمتردد... الإعلام الذي يبرز دور الأردن عربياً وإقليمياً، ففي حين تمكّننا من إيصال رسالتنا إلى خارج الأردن، فقد عجز إعلامنا عن إيصال رسالتنا وإنجازاتنا إلى المواطنين، وظلّ متأثراً لا مؤثراً.

28- التحليل

- أ- ترسيخ مفهوم التعددية في الإعلام القائم على احترام الرأي والرأي الآخر.
- ب- تعميق مفهوم الحرية المسؤولة، والتي من شأنها:
 - 1- خدمة المصالح الوطنية.
 - 2- التعبير عن ضمير الأمة وهويتها الثقافية.
 - 3- الهادف إلى التغيير القادر على طرح الآراء والأفكار دون تردد.
 - 4- إبراز دور الأردن بإنجازاته ومسيرته ورسالته، محلياً وإقليمياً ودولياً.

كتاب التكليف السامي لدولة عدنان بدران

5 نيسان 2005

بسم الله الرحمن الرحيم

عزيزنا دولة الأخ عدنان بدران حفظه الله، تحية عربية هاشمية وبعد:

29- ولإنجاز ذلك يتحتم تأمين فرص العمل، وتعزيز الإنتاجية لتحقيق الرفاه والرخاء، لكنّ القصد ألا يغيب عن البال أنّ الإصلاح يعني بالضرورة الإصلاحات السياسية والقضائية، كما يعني إصلاح الإعلام، وتفعيل حرية التعبير عبر الرأي والرأي الآخر، والاستثمار بمواردنا البشرية.

30- التحليل

أ- إصلاح الإعلام من خلال إعادة الهيكلة وفق مرتكزات الرؤيا الملكية (الاستقلالية).

ب- ترسيخ مفهوم الحرية بالنظر إلى التعددية واحترام الرأي والرأي الآخر (الحرفية).

كتاب التكليف السامي لدولة الدكتور معروف البخيت

24 تشرين الثاني 2005

بسم الله الرحمن الرحيم

عزيزنا دولة الأخ الدكتور معروف البخيت حفظه الله، تحية طيبة وبعد:

31- وفي هذا السياق تقع على إعلامنا مسؤولية كبيرة، يجب أن ينهض بها بكلّ شجاعة وأمانة، تجاه الوطن، والدفاع عن منجزاته، وإشاعة أجواء التسامح وقبول الآخر، واحترام حرية التعبير بما ينسجم ومصالح الأردن أولاً، في الوقت الذي نسعى فيه لضمان أن يعمل إعلامنا في مناخ من الحرية واحترام الرأي والرأي الآخر، منطلقين من إيماننا بأنّ الحرية هي ثقافة وممارسة مسؤولة، وقيمة حضارية وإنسانية.

32- التحليل

المسؤولية الإعلامية تجاه الوطن للدفاع عن إنجازاته، وتعزيز مفاهيم التسامح فيه وقبول الآخر، واحترام الرأي والرأي الآخر... (المسؤولية الإعلامية والتعددية)

كتاب التكليف السامي لدولة نادر الذهبي

22 تشرين الثاني 2007

بسم الله الرحمن الرحيم عزيزنا دولة الأخ المهندس نادر الذهبي حفظه الله، تحية طيبة وبعد:

فيسرنا أن نبعث إليك بتحية عربية هاشمية، ملؤها المودة والاحترام والتقدير، وحول الملف الإعلامي قال جلالته:

33- "وكما أكدنا في أكثر من مناسبة، فإن حرية الإعلام مصانة، ولا تخضع إلا لضوابط القانون وأخلاقيات المهنة، ولأننا نؤمن أن الإعلام الرسمي هو إعلام دولة ومراة الوطن، وعيون المواطنين على الحقيقة، فإن الحكومة مطالبة بوضع وتنفيذ خطط لتطوير الإعلام الرسمي، ورغد مؤسساتنا الإعلامية بالكفاءات والخبرات، والأجهزة الحديثة؛ لتمكينها من أداء مسؤولياتها في نقل الحقيقة ورصد الواقع، وترسيخ مبادئ المهنة والموضوعية المسؤولة، وتشجيعها على لعب دور مؤثر في الحراك السياسي والمجتمعي.

34- إن تحقيق هذه الرؤى والبرامج، يتطلب العديد من الإصلاحات في البيئة التشريعية، ولذلك فإن الحكومة معنية بالعمل وبشراكة تامة مع مجلس الأمة بأعيانه ونوابه؛ وذلك بهدف إنضاج التشريعات الضرورية لترجمة هذه الرؤى ونقلها إلى أرض الواقع".

35- التحليل

أ- صيانة الحرية من أي تبعية إلا لضوابط القانون وأخلاقيات الحرفة.

- ب- تطوير الإعلام الرسمي بما يتماشى مع مفهوم إعلام الدولة، من خلال توفير الكفاءات والخبرات، وتسليحها بالتقنيات والتدريب والتأهيل، ووضع البرامج الخاصة بذلك.
- ت- تأطير مهامها بالحقيقة، ورصد الواقع والمهنية الحرفية؛ للعب دور مؤثر في الحراك السياسي والاجتماعي.
- ث- إنضاج التشريعات الإعلامية بالتعاون الكامل مع مجلس الأمة والجسم الصحفي.

كتاب تكليف دولة سمير الرفاعي

2009 /12 /17

36- وجاء كتاب التكليف السامي من جلالتة لرئيس الوزراء المكلف سمير الرفاعي، بمحدّدات إعلامية هامة، وضعت النقاط على الحروف في موضوع أهمية الإعلام في المرحلة المقبلة، وفي تنفيذ مشروع اللامركزية، حيث قال جلالتة: "ونحن ننتظر في هذا السياق قراراتكم حول سبل تنفيذ مشروع اللامركزية، من أجل تحقيق تطور نوعي في آليات اتخاذ القرار، وضمان أعلى درجات المشاركة الشعبية في صناعة السياسات الوطنية، ويتطلب نجاح هذا البرنامج اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان حرية التعبير، وفسح المجال أمام الإعلام المهني الحرّ المستقل؛ لممارسة دوره كركيزة أساسية في مسيرة التنمية الوطنية"، لتبدو بذلك صورة الغد للإعلام واضحة، والأساس للإعلام محترف.

37- تحليل

- أ- تعديل القوانين وتحديثها لحماية المجتمع من الممارسات اللامهنية واللاأخلاقية، التي تقوم بها بعض وسائل الإعلام.
- ب- إجراء التعديلات التشريعية اللازمة، وتبني السياسات الكفيلة بإيجاد البيئة المناسبة لتطور صناعة الإعلام المحترف، وضمان حقّ وسائل الإعلام في الوصول إلى المعلومة والتعامل معها، من دون أيّ قيود أو عوائق.
- ت- الإعلام شريك مهمّ في نجاح مشروع اللامركزية، وضرورة توفير البيئة المناسبة لذلك.
- ث- تطوير التشريعات التي تفتح المجال نحو تطوير صناعة الإعلام المحترف.
- ج- تأسيس منهجية جديدة تؤسّس لنهضة إعلامية جديدة، ركّز بها جلالة الملك على هيبة الإعلام من جانب...

تعليقات صحفية على ما جاء به كتاب تكليف الرفاعي حول الإعلام

صحيفة الدستور اليومية / الأردن عمان / متابعات / 2009 / 12 / 17

رئيس مجلس إدارة صحيفة (الدستور) نقيب الصحفيين الأسبق سيف الشريف،

قال:

إنَّ جلالة الملك أصاب كبد الحقيقة في كتاب التكليف السامي لرئيس الوزراء المكلف، عندما أكّد في محور الإعلام الحقائق والمستجدات القادمة للمرحلة الجديدة، فكلّنا يعلم أنّ المرحلة القادمة تحتاج إلى تشريعات وأنظمة وقوانين ضامنة لحرية التعبير، التي طالما نادى بها جلالة الملك، وما تركيز جلالته على اللامركزية والتشريعات المصاحبة لها إلا خير دليل على ما نذهب إليه... فالمرحلة القادمة وقبيل إجراء الانتخابات النيابية، ستشهد الكثير من الحراك المستدام لتطوير البنية التحتية في كافة مرافق حياة الأردنيين، ولذلك يجب أن يصاحبها حراك إعلامي تساهم فيه كلّ القوى والأحزاب والفعاليات الموجودة على الساحة؛ من أجل ضبط إيقاع العملية الانتخابية النيابية القادمة.

الكاتب والمحلل السياسي خالد محادين قال:

"عبر أكثر من ثلاثين عاماً من متابعتي لكتب التكليف السامية، لم أجد من بينها كتاباً واحداً يمثل هذا التفصيل، حيث بدا أنّه بيان وزاري لم يقدّمه جلالة الملك لمجلس نواب، ولكن قدّمه لملايين الأردنيين، وكان واضحاً مدى الأمل الذي يشعر به القائد من وصول الكثير من الأمور في بلدنا، إلى السوء والباب المغلق".

وأضاف: "لقد تحدّث جلالته عن الثغرات والاختلالات، وطالب بعملية إصلاح تحديثية توفّر للشعب". وقال محادين: "دعا جلالته إلى تطوير صناعة الإعلام الحرّ المستقل؛ أي الإعلام الذي لا يمنعه من أداء واجبه أية قيود، وكان واضحاً استياء جلالته من بعض أشكال الإعلام اللامهني واللاأخلاقي، ودون أن يفصل جلالته، فقد أعطى موقفه ممّا جرى على الساحة الأردنية؛ لأنّ الإعلام الحرّ من كلّ القيود، يُحمّل الإعلاميين مسؤولية كبيرة، ومع أنّ جلالته سبق وأشار مباشرة وغير مباشرة إلى الكثير من الاختلالات والثغرات، إلّا أنّ الأمر المؤسف أنّ كثيراً من المسؤولين كانوا رافضين أو عاجزين عن فهم توجيهات جلالته، ولو فعلوا لما تعرّضنا إلى ما تعرّضنا له، وهذا ما نأمل أن يتحقّق من الحكومة الجديدة.

قال الكاتب والمحلل السياسي عبد السلام الطراونة:

"إنّ كتاب التكليف السامي أوضح حقوق وواجبات الإعلام من حيث المتطلبات الضرورية والتشريعات الناظمة؛ لكي يواصل دوره الوطني على أكمل وجه في سياق التنمية الوطنية الشاملة، بالإضافة إلى الواجبات المنوطة بالإعلام لخدمة المجتمع، بما فيها المصلحة العامة... وأضاف أنّه لعلّ من أولى متطلبات الإعلام؛ كي ينهض بدوره المأمول في سياق التنمية الوطنية ومستحقات المرحلة المقبلة، التأكيد على ضمان حرية التعبير، وإفساح المجال أمام الإعلام؛ لكي يمارس دوره كركيزة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة، وإجراء التعديلات التشريعية اللازمة لتطور الإعلام كصناعة ودور.

فالإعلام صناعة بضاعتها الكلمة الطيبة، وهدفها خدمة الأمة من خلال إبراز الحقائق، ووضع الإصبع على السلبيات بهدف الإصلاح، والتأكيد على الإيجابيات بما يخدم مسيرة التنمية الشاملة في بلدنا العزيز... ومثلما أكّد كتاب التكليف السامي

على متطلبات وحقوق الإعلام، من أجل ممارسة دوره في سياق المرحلة المقبلة، فإنه أوضح واجب الإعلام تجاه المجتمع، مؤكداً ضرورة تعديل القوانين وتحديثها لحماية المجتمع من الممارسات اللااخلاقية واللامهنية غير المقبولة، والخارجة عن تقاليدنا التي تقوم بها بعض وسائل الإعلام".

وقال الطراونة: "أعتقد أنّ الكرة الآن في ملعب الإعلام، فمن خلال التعاون مع السلطة التنفيذية، فإنّ التشريعات المنشودة، سوف تساعد في تقدم مسيرة الإعلام، وتذليل العقبات والصعوبات أمام مسيرة الإعلام كصناعة متطورة، ودور مهم وركيزة فاعلة في التنمية الوطنية، وفي الوقت ذاته حماية المجتمع من الممارسات اللامهنية التي تقوم بها بعض وسائل الإعلام، وتضافر جهود الإعلام والجهات المعنية ذات العلاقة، بما يكفل إصلاح اعوجاج بعض وسائل الإعلام، والتزامها بميثاق شرف يضمن احترام حقوق الجميع، وإيصال الرسالة الإعلامية والمهنية، بعيداً عن اغتيال الشخصية، أو تغوّل بعض وسائل الإعلام على الناس، من مسؤولين ومواطنين على حدّ سواء".

وأكد أنّ دور الإعلام وأهميته أضحت مضاعفة، خاصة في هذه المرحلة، بعد حلّ مجلس النواب، واستعداد الوطن لمشروع اللامركزية والانتخابات النيابية القادمة، "فقد تضمّن كتاب التكليف السامي معادلة واضحة، لحمتها متطلبات الإعلام؛ لكي يواصل القيام بدروه على أكمل وجه، وإصلاح اعوجاج بعض وسائل الإعلام وعودتها إلى الصواب؛ لما فيه خير ومصصلحة الوطن والمواطن".

الكاتب الصحفي راكان المجالي قال:

"أعتقد أنّ موضوع الإعلام، يفترض أن يكون نابعاً من مشروع وطني واضح، وأن يكون فيه توجهات واضحة تعبّر عن حالة وطنية موجودة في أي مجتمع، وفي أي دولة متطورة، ذلك أنّ أيّ دولة متطورة يجب أن تمتلك خطاباً إعلامياً، يعبر عن الرسالة الوطنية لها، وهذا حتماً سيجعل لنا حضوراً على المستوى المحليّ، وعلى المستوى العربيّ، ويكون خطابنا له تأثيره ودوره.

وبعد ذلك تصبح الأمور محصورةً بالجوانب الفنية والمهنية، التي شهدت في السنوات الأخيرة حالةً من التراجع لأسباب عديدة، وهذا كلّ يجعلنا نؤكد أنّ الإعلام هو تعبير عن حالة متكاملة لأوضاعنا وسياساتنا، وتجربتنا السياسية، ودورنا في محيطنا العربيّ، وحشد الرأي حيال ذلك".

قال نقيب الصحفيين السابق طارق المومني:

"إنّ جلالة الملك بكلّ كتب التكليف السامية، كان يتحدث دائماً عن مسألة حرية الرأي، مستذكراً منذ عشر سنوات، عام 99، عندما قال جلالته إنّ سقف حرية الصحافة السواء، "ولكن للأسف إنّّه في كلّ مرة يكون هناك تباطؤ بالتنفيذ العملي لتوجيهات جلالة الملك، وإنّي أرى أنّ إصلاح قطاع الإعلام يعني تحقيق الإصلاح في كلّ القطاعات، فإذا عمل الإعلام بمهنية واستقلالية تامة، أعتقد أنّ كلّ الأمور تسير في الاتجاه الإيجابي".

وطالب المومني بضرورة أن يعمل الإعلام بعيداً عن "الاسترضاء"، فالإعلام لا تجوز به جوائز ترضية، ولا بدّ هنا من الإشارة إلى ما ركز عليه جلالة الملك في مسألة تعديل التشريعات، بما يعزّز حرية الصحافة والإعلام، باعتبارها ركيزة أساسية لأيّ ديمقراطية.

وقال: "نأمل ونتوسّم خيراً في رئيس الوزراء الجديد، أن يُعطي هذا الأمر ما يستحقّه من اهتمام وعناية، باعتبار أنّ حرية الإعلام ركيزة أساسية في عملية الإصلاح الشامل والمراجعة، التي كان تحدّث بها جلالة الملك، والذي يسبق الجميع في رؤيته وتصوراتهِ لأردن حديث وعصري، ومتطور الكفاءة والتميز والإبداع، ركائز أساسية فيه".

وقال الكاتب الصحفي الراحل طارق مصاروة:

"إنّ إيجاد حلّ لمشكلة الإعلام وتعزيز دوره، من أولى الأوليات التي يجب على الحكومة الاهتمام بها؛ لما للإعلام من دور حيويّ ومهمّ في تعزيز مسيرة التنمية". وأضاف إنّ الإعلام الذي أراده جلالة الملك، هو الإعلام المهني الحرّ، القادر على تحمّل المسؤولية ومواجهة التحديات التي تواجه الأردن، موضحاً أنّ تعزيز دور الإعلام، يتطلّب اهتماماً أكبر بالإعلام وبمشاكله.

وأضاف نتطلع إلى إعلام أردني وطني، وإعلام دولة مستقل حرّ، وقادر على ممارسة دوره بفاعلية، وأن يكون صلة وصل بين المواطنين وأصحاب القرار، خصوصاً الإعلام الحكومي.

وأكد أنّ مشكلة الإعلام الأردني ليست بوجود التشريعات، وإنّما بنوعية الإعلام والمهنية، وعلاقة الدولة بالإعلام، لافتاً إلى أهمية ودور الناطقين الإعلاميين في الوزارات والمؤسسات، في إيصال المعلومات ونقلها بمهنية إلى وسائل الإعلام.

وقال الكاتب الصحفي الدكتور محمد أبو رمان:

"إنَّ خطاب التكليف احتوى على رؤية نقدية للمرحلة السابقة، وتحديد أولويات المرحلة المقبلة، بما في ذلك الإعلام"، وأضاف إنَّ الخطاب تناول قضيتين رئيسيتين للارتقاء بالإعلام، وهما المهنية، بما في ذلك تمكين الإعلام من المعلومات، وسقف الحرية المسؤولة.

وأشار إلى أنَّ جلالة الملك في خطاب التكليف، أكّد ضرورة تمكين الإعلام، خصوصاً الإعلام الرسمي بالمعلومات، ومنحه السبق الصحفي، وإعطائه مساحة أكبر من الحرية لردّ الاعتبار له، وتعزيز قدرته على منافسة الإعلام الخارجي، الذي أصبح يمتلك البادرة في السبق الصحفي، فيما يخصّ الشأن الداخلي، وأكّد أنَّ الخطاب ركّز على ضرورة حماية المجتمع من الإعلام، وتوفير التشريعات اللازمة للارتقاء به، وحماية الآخرين منه بغير وجه حق.

وقال: إنَّ الحكومة بحاجة إلى مطبخ إعلامي، لديه مهارات رئيسية، تتلخّص بالارتقاء بمهنية الإعلام الحكومي، وتمكين الإعلام الرسمي، وتعديل التشريعات بما يكفل تطوير الإعلام وحماية الآخرين منه.

من جهته قال نائب عميد كلية الإعلام الأسبق في جامعة اليرموك، الدكتور غالب شطناوي:

"إنَّ الارتقاء بالإعلام وتطويره، كان دائماً هاجس جلالة الملك عبد الله الثاني، وإنَّ رؤيته السامية لتطوير الإعلام، تؤسّس لوجود إعلام يمتاز بالشفافية والحرية". وأضاف إنَّ كتاب التكليف السامي أشار إلى هذا النهج والرؤية في أن يتحمّل الإعلام هموم الوطن والأمة، وأن يكون على سوية عالية من المهنية والحرفية، والآ

يغتال الشخصية والإنجاز، ويشير إلى مواطن الخلل والقوة، وربط جسور المحبة بين أجزاء الوطن.

وأشار إلى أن الإعلام المهني المسؤول، الذي أرادته جلالة الملك، هو الإعلام الذي يمارس دوره بفاعلية في بناء الوطن والأمة، والمساهمة في عمليات التنمية، والمشاركة في مرحلة التغيير.

22- وأكد أن خطاب التكليف أشار إلى ضرورة تطوير التشريعات، بحيث تتلاءم مع التطور الذي يشهده الأردن في جميع المجالات، وبما يساهم في النهوض بالأردن إلى مصاف الدول المتقدمة. وقال إنه يجب إعادة النظر بالتشريعات التي تخدم الإعلام، وتمكّنه من القيام بدوره بفاعلية، على أساس من الاحترافية والمسؤولية، وبما يضمن إيصال رسالته الإعلامية كما أرادها جلالة الملك عبد الله الثاني.

من جهتهم أكد أكاديميون وصحافيون

23- أن جلالة الملك عبد الله الثاني، يولي القطاع الإعلامي أهمية كبيرة، ويعتبره ركيزة أساسية من ركائز البناء والتنمية، وقالوا: إن كتب التكليف السامي لرؤساء الوزراء، رتب عليهم تجاه الإعلام مسؤولية وطنية كبيرة، تجاه التحديات التي تواجه الأردن، باعتباره مرفقاً حيويًا مهمًا، يمتلك القدرة على النهوض بالمسؤوليات والتحديات التي تواجه الأردن.

وأشاروا إلى أن توجيهات جلالتهم للحكومة الجديدة، باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان حرية التعبير، وإفساح المجال أمام الإعلام المهني الحرّ المستقلّ؛ لممارسة دوره كركيزة أساسية في مسيرة التنمية الوطنية، كانت واضحة لأهمية دور الإعلام في المرحلة الحالية والمقبلة، لا سيما الإعلام المهني الحرّ.

وأكدوا أنّ جلالته حدّد في كتاب التكليف النهج الذي يجب أن يكون عليه الإعلام خلال هذه المرحلة، من تطوير للتشريعات، وتبني السياسات الكفيلة بإيجاد البيئة المناسبة لتطور صناعة الإعلام المحترف، وضمان حقّ وسائل الإعلام في الوصول إلى المعلومة والتعامل معها، من دون أيّ قيود أو عوائق، وضمان حرية التعبير، وممارسة دوره كركيزة أساسية في مسيرة التنمية الوطنية.

وقالوا إنّ خطاب التكليف تطرّق إلى مسألة غاية في الأهمية، وهي الحرية المسؤولة التي تخدم التوجهات الحكومية، وتؤشّر إلى مواطن الخلل والقوة، وتمنع اغتيال الشخصية والتعرّض إلى الآخرين، وحددوا الإجراءات التي يجب على الحكومة الجديدة تنفيذها خلال هذه المرحلة؛ للارتقاء بمستوى الإعلام وتمكينه من القيام بدوره الفاعل والحيوي، خصوصاً الإعلام الرسمي.

التعديلات التي أوجدها قانون 1998

أصبح النظر في القضايا الإعلامية من اختصاص محكمة البداية، بالنظر في قضايا المطبوعات والنشر، وإيجاد قضاة مختصين للنظر بتلك القضايا، وخلال مدة (21) يوماً، وإعطائها صفة الاستعجال، وإمكانية توكيل الصحفي لمحامٍ للمثول أمام القاضي، إلا إذا قرّرت المحكمة بشكل استثنائي حضور الصحفي، وحقّ الوصول للمعلومات وحقّ الكشف عنها، وإلغاء المادة (150) عقوبات، فهناك مخالفة دستورية، حيث حدّد تعديل قانون المطبوعات لعام 1998، اختصاص محكمة البداية في قضايا المطبوعات، وبالتالي فإنّ أيّ صحفي سيحاكم في محكمة البداية، أما إذا خالفها شخص آخر، فإنّ المحكمة المختصة هي أمن الدولة، التي لا استئناف فيها ولا تمييز، وهذه مخالفة للدستور في مادته السادسة بنداً، (الأردنيين سواء أمام القانون).

حظر فرض الرقابة المسبقة على الصحف الأردنية، أو مصادرتها، أو تعطيلها، أو تعليق صدورها، أو إلغاء ترخيصها إدارياً، وإتاحة حقّ النقد للصحف، وعدم جواز ممارسة غير الصحفي مهنة الصحافة، بما في ذلك مراسلة المطبوعات الدورية ووسائل الإعلام الخارجية، واستعمال الصفات والألقاب، ولا يشمل ذلك كتّاب المقالات (التعاون مع نقابة الصحفيين). وعدم إيقاف صدور الصحيفة، وإلغاء التراخيص إلا بقرار قطعي من المحكمة، وهذا يعني إلغاء كامل للرقابة، وعدم جواز توقيف الصحفي أو حبسه في قضايا المطبوعات والنشر، أو حرمانه من الحكم عليه بالعقوبات المدنية، كذلك عدم تلقي معونة أو هبة مالية من أي جهة أردنية أو غير أردنية، مع إعطاء الصحفي حضور الجلسات والمجالس، والمحاكم والجمعيات والأندية، ونشر محاضرها، ما لم يقرّ غير ذلك من المحكمة؛ حفاظاً على النظام العام

والآداب العامة وحقوق الأسرة، وترسيخ مبدأ شخصية العقوبة، وإلغاء مسؤولية رئيس التحرير الجزائية، إلا إذا ثبت اشتراكه الفعلي في الجريمة.

تعديلات قانون المطبوعات رقم 8 لعام 1998

(قانون معدل رقم 27 لسنة 2007)

المادة 2 تعديل تعريف الوزارة والوزير لتصبح الرئيس، ورئاسة الوزراء، تعديل الفقرة ج، بإضافة كلمة غيرها للمؤسسات التي تصلها نشرة وكالة الأنباء، إضافة للمؤسسات الصحفية، إضافة لفظ المحكمة (بداية مختصه) للتعامل مع قضايا الإعلام، تعديل الفقرة (د) من المادة 7 بإضافة التحريض على العنف بدل إثارة العنف، إدخال فقرة حق الصحفي الحصول على المعلومة، وتسهيل مهمته (الفقرة (أ) من المادة 8)، إلغاء عبارة أو صحفياً عربياً أو أجنبياً في الفقرة (أ) من المادة 9، والاستعانة عنها بعبارة: وإذا لم يكن كذلك سمح له مجلس النقابة، بموافقة الوزير بذلك العمل، كذلك تسجيل المطبوعة للصحيفة أو المتخصصة كشركة، (ما عدا الصادرة عن الوزارات والمؤسسات ذات النفع العام، وضع شروط لمدير التحرير المسؤول (المادة 16) واشترط رفض طلب ترخيص المطبوعة معللاً، وإذا لم يصدر خلال 30 يوماً، يعتبر موافقة (المادة 17)، بين الشروط الواجب توفرها في رئيس التحرير المسؤول لكل مطبوعة، والمسؤوليات المترتبة عليه، وشروط فقده المسؤولية، وإضافة كلمة مدير بدل رئيس في الصحف المتخصصة وشروطه، (المادة 22، 23، 24، 25).

وكذلك شروط الرد على ما يقع من أخطاء، أمّا خارجياً وفي حالة رفض الردّ، فالقضاء هو الحكم (المادة 29، 28)، إضافة (المادة 38)، والمتعلقة بالمحظور نشره،

كتحقير الأديان أو التعرض للإساءة لأرباب الشرائع والأنبياء، أو إهانة الشعور
والمعتقد الديني، ما يسيء لكرامة الأفراد.

في حين حدّرت (المادة 41) المطبوعة المتخصصة، أو دور البحث، أو قياس الرأي
العام (من تلقي أو قبول أي معونة ومن أي جهة)، المواد (48، 47، 46، 45)،
أدخلت تعديلات على الغرامات المترتبة على المخالفات المتعلقة بمواد هذا القانون.

وكالة الأنباء الأردنية.. رؤية تطويرية

مقدمة:

تُشير الدراسة المرجعية التي أعدها المجلس الأعلى للإعلام السابق، (نظرة في الإعلام الأردني في مطلع القرن)، إلى التطورات التي يشهدها ويشهدها العالم في مجال ثورة المعلومات دون حدود، وانتشار وسائل الاتصال المختلفة، ومنها الفضائيات، وشبكات المعلومات الإلكترونية، والتطورات الفنية التي حدثت في مجال النشر والنشر الإلكتروني. هذه التطورات ساهمت في وضع الحكومات أمام تحديات جديدة يصعب تجاهلها؛ كون هذه التحديات جاءت نتيجة تغييرات جذرية في المفاهيم والأفكار، ومنهجيات التعامل مع هذا القطاع ووسائله المختلفة، فلم يعد من السهل، إغفال هذه التحديات التي فرضت على الأرض واقعاً جديداً ومختلفاً عما كان سائداً في الماضي.

فعلى المستويات الفنية والإدارية والمهنية والتحريرية، لم يعد بإمكان وسائل الإعلام الرسمية، إبقاء الوضع الراهن على ما هو عليه، والعمل في إطار تقليدي، يخرجها من دائرة التأثير والتأثر عما يجري حولها، وهذا بالطبع ينطبق في حالة وسائل الإعلام الرسمية كافة، بما فيها وكالات الأنباء الحكومية، التي اعتادت في إطار توجهها الإعلامي، بثّ نشرات إخبارية تتسم بصورة واضحة بالطابع الرسمي، وتتميز بأسلوب تقليدي مقولب، تحكمه ضوابط وقيود مقيدة لعملية سريان المعلومات وتدفقها، إلى جانب انحسار أدائها الإعلامي في التعبير عن وجهة نظر واحدة.

لذا، فقد أصبح أمام وسائل الاتصال الرسمية، التأقلم مع التغييرات المتسارعة التي يفرضها المجال، إلى جانب التكيف مع التحولات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية التي يشهدها العالم بشكل عام، وتعمل بشكل خاص؛ لتتمكن من القيام بدورها كمحرك لهذه التحولات، وتعمل كشريك مؤثر في عمليات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دواعي التطور

فعلى الصعيد الوطني، يشهد الأردن تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية عديدة، وتشكّلت رؤية استشرافية واضحة ومحددة لبناء الأردن الحديث، من خلال منظومة من الأفكار والمفاهيم التي طرحها جلاله الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ففي المجال السياسي، تبلورت مبادئ أساسية لتشجيع الديمقراطية وترسيخها كخيار أردني، يقوم على أساس بناء أحزاب سياسية مؤثرة، إلى جانب تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني، وإتاحة الفرصة لحرية الكلمة والرأي والفكر، وبناء التعددية، وتشكيل اتجاهات إيجابية نحو المشاركة السياسية، وتمكين المرأة وتعزيز دورها في المشاركة السياسية، وفتح الحوار مع القطاعات الشبابية.

5- وعلى الصعيد الاقتصادي، تبلورت مبادرات واضحة المعالم حول تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، واتباع اقتصاديات السوق، وتشجيع الاستثمار، وتحرير التجارة، والاندماج في الأسواق العالمية، وتطوير آليات مناسبة لتحقيق التنمية المستدامة، وإنشاء صناعة معلوماتية متقدمة.

6- وفي المجال الاجتماعي، تبلورت أسس واضحة لمحاربة الفقر، والاعتناء بالمناطق المهمشة اجتماعياً، إلى جانب بلورة قواعد لربط حركة التنمية الاجتماعية بالتطور الاقتصادي، والاعتناء بتطوير العملية التعليمية بمستوياتها المختلفة، وبناء الحوافز لتجويدها، وتعميم استخدامات الحاسوب، وإدخال تكنولوجيا المعلومات للنظام التعليمي.

7- وفي الإطار الدولي، عمل الأردن على توسيع إطار اتصالاته وعلاقاته مع الدول الفاعلة على المستوى العالمي، وامتدّت هذه الاتصالات والعلاقات لتشمل القيادات الاقتصادية والصناعية في العديد من الأقطار، فاتحة الباب لتعزيز الأولويات الوطنية، إلى جانب الإسهام بدور فاعل في قوات حفظ السلام، في العديد من مناطق النزاع في العالم، والقيام أيضاً بدور إنساني في تلك المناطق.

9- هذه المنظومة المتكاملة من الأولويات الوطنية، تستدعي جهداً إعلامياً فاعلاً، يقوم بدور المحرك لهذه العمليات والتحويلات كافة، فما يتجه الأردن نحوه، يمثل أفكاراً ورؤى يحتاج تطبيقها إلى استنهاض حالة سلوكية تؤمن بمواكبة المعرفة المتجددة، وتشجيع المبادرة، وتقدير قيمة العمل، وتسعى لبناء إدارة كفؤة وشفافة، تسودها المبادئ العامة للحكمانية.

10- ونظراً للدور المؤثر المتوقع من وسائل الإعلام الأردنية، في تشكيل صورة الأردن الحديث، فقد صدرت وثيقة (الإعلام الأردني.. رؤية ملكية)، والتي تضع المبادئ والمرتكزات لبناء نظام إعلامي حديث، ينظر لقطاع الإعلام نظرة شمولية، باعتباره عنصراً حاسماً في البناء الديمقراطي، ورافداً اقتصادياً بالغ الأهمية، ومجال استثماري رحب، إلى جانب كونه علماً راسخاً، وحالة إبداعية متميزة.

11- وقد جاءت الرؤية الملكية حول الإعلام؛ لتعكس طبيعة الدور المتوقع له في ظلّ التحويلات التي يشهدها الأردن، إلى جانب التطورات التي تشهدها صناعة الإعلام على الصعيدين الإقليمي والدولي، وما عكسته ثورة المعلومات من مستجدات هذا المجال.

12- وترتكز الرؤية الملكية على ضرورة بناء إعلام الدولة الحديثة، من خلال تشجيع التعددية، واحترام الرأي والرأي الآخر، وعرض وجهات النظر المختلفة في

مناخ من الاستقلالية والحرية المسؤولة، والتعبير عن الوطن بكافة فئاته وأطيافه، وعكس إرادته وتطلعاته، إلى جانب ممارسة الأداء الإعلامي بصورة تقوم على المهنية والتميز، والإبداع والحرية المسؤولة.

13- وتؤكد الوثيقة على استقلالية وسائل الإعلام وإدارتها، كما تؤكد على استقلالية القرارات الإعلامية المؤسسية، بحيث يتاح لهذه المؤسسات ممارسة دورها الرقابي في المجتمع، في مناخ يسود فيه سقف عال من الحرية والمهنية على حدّ سواء.

14- وفي هذا الإطار، أكدت دراسة (نظرة في الإطار التنظيمي لمؤسسات الإعلام الأردنية)، والتي أعدها المجلس الأعلى للإعلام، وتناولت الإطار التنظيمي لمؤسسات الإعلام الرسمية، على ضرورة البحث عن خيارات مناسبة لإعادة هيكلة أجهزة الإعلام الحكومي، بصورة تمكنها من تطوير أدائها المهني، في إطار من الاستقلالية الإدارية والمالية، والبرامجية والإخبارية، وبحيث يتاح لها القدرة على المنافسة والقيام بدورها، في ضوء التحولات العديدة التي تمت الإشارة إليها.

وتقدم هذه الورقة، التي أعدها المجلس الأعلى للإعلام، تصوراً مقترحاً لتطوير وكالة الأنباء الأردنية، انطلاقاً من دور المجلس في الإسهام بتنمية القطاع الإعلامي، وتعزيز القدرة التنافسية لوسائل الإعلام الأردنية.

وكالة الأنباء الأردنية (بترا)

تحليل الموقف:

15- تأسست وكالة الأنباء الأردنية (بترا) بإرادة ملكية سامية في السادس عشر من شهر تموز عام 1969، وترتبط حسب نظامها الإداري بوزارة الإعلام، حيث يرتبط مديرها ارتباطاً مباشراً بوزير الإعلام، ويكون مسؤولاً أمامه عن قيام الوكالة بمهامها، وبهذا تعدّ الوكالة إحدى الدوائر التابعة للوزارة.

16- وتهدف الوكالة - بحسب نظامها - إلى التعبير عن صورة المملكة، ومنجزات مؤسساتها الوطنية على كافة الصعد، بما في ذلك نقل الأحداث بصدق وأمانة وموضوعية، من خلال الصورة والخبر، والتحقيق والتقرير والتعليق.

17- ويضم هيكل الوكالة التنظيمي عدداً من المديريات، هي: مديرية الأخبار، ومديرية التحرير، ومديرية التحرير المحلي، ومديرية التحقيقات الصحفية والدراسات، ومديرية شؤون المحافظات، ومديرية الإنترنت والمعلومات، ومديرية العلاقات الخارجية، ومديرية الشؤون الفنية، ومديرية الشؤون الإدارية والمالية.

18- وللوكالة مكاتب في محافظات إربد، والكرك، والزرقاء، والمفرق، والسلط، ومعان، والعقبة، وعجلون، ومادبا، إضافة إلى مراسلين مقيمين في محافظة جرش، وألوية الشونة الجنوبية، والكورة، والرمثا. إلى جانب ذلك، للوكالة أيضاً مراسلون في عدد من العواصم والمدن العربية الأجنبية، منها: بيروت، القاهرة، الرباط، نيويورك، بون، كونهاجن، لندن، الدوحة، طوكيو، غزة، بغداد، موسكو، واشنطن.

19- وتشير إستراتيجية الوكالة التي تمّ عرضها على مجلس الوزراء في 1997/10/25، إلى أنّ الوكالة تضع نصب عينيها مجموعة من الأهداف لتحقيقها:

أ- نقل الحدث والمعلومة المفيدة، والإنجازات التي تحققت على مستوى الدولة الأردنية، إلى المواطن في شتى الصعد والمجالات.

ب- تعريف المواطن بما يدور حوله من أحداث وتطورات، وقضايا محلية وخارجية؛ للإسهام في خلق رأي عام وطني وجبهة داخلية متماسكة.

ت- تعزيز احترام حرية الرأي، وحقّ المواطن والمسؤول في التعبير عن آرائهما في ظلّ الحرية المسؤولة، وملاحقة الشائعة بالخبر والمعلومة الصحيحة، ومن مصادرها الحقيقية، وبدرجة عالية من المصدقية.

ث- مواكبة التقدم والتطور الذي تشهده وكالات الأنباء في العالم بشكل متسارع، وتحسين الخدمة الصحفية المهنية والتقنية الاتصالية.

ج- تهيئة الفرص والظروف المواتية لتقبل فكرة بيع الخدمات الإخبارية والمصورة والأرشيفية، إلى المشتركين، وإلى الراغبين بالاستفادة من خدماتها واستثمار كوادرها في تلبية احتياجات الجهات المعنية من التقارير والدراسات والبحوث.

20- وتبثّ الوكالة خمس نشرات إخبارية يومية هي:

1- النشرة العامة باللغتين العربية والإنجليزية.

2- النشرة المفيدة التي تبثّ لمؤسسات ودوائر مختارة.

3- النشرة الخارجية باللغتين العربية والإنجليزية.

4- النشرة الفضائية عبر الأقمار الصناعية.

5- نشرة الإنترنت باللغتين العربية والإنجليزية.

21- وتستخدم الوكالة خمس لغات في تعاملها مع الخبر الصحفي، هي:

العربية، الإنجليزية، الفرنسية، الألمانية، والعبرية، وتُعدّ الوكالة عضواً فاعلاً في عدد من اتحادات الأنباء الإقليمية، وترتبط باتفاقيات تعاون مع عدد من الوكالات العربية والإقليمية والدولية، ويبلغ عدد المشتركين بنشرات الوكالة (40) مشتركاً داخل المملكة وخارجها، وتصل نشراتها الإخبارية إلى السفارات الأردنية في عدد من الدول العربية والأجنبية، إلى جانب ذلك تستخدم الوكالة نظماً إلكترونية لتخزين المعلومات وأرشفتها.

22- وتشير الدراسة التي أعدها المجلس الأعلى للإعلام، (نظرة في الإطار التنظيمي لمؤسسات الإعلام الأردنية)، إلى أن من أهم الأسباب التي تدفع باتجاه منح الاستقلالية لأجهزة الإعلام الرسمية، هو تعزيز المهنية في إدارة هذه الأجهزة وأدائها الإعلامي، إضافة إلى إتاحة فرص أوفر لمتابعة الحكومة، ومختلف مؤسسات المجتمع المدني للقضايا الإعلامية بصورة تجعلها أقدر على التجاوب مع طروحات الرأي العام بموضوعية وشفافية، إلى جانب تكييفها مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي يشهدها العالم بشكل عام، والأردن بشكل خاص، وما رافق هذه المتغيرات في مجال التقنية والأساليب والمنهجيات التحريرية، التي أثرت بصورة واضحة على أدوار وسائل الإعلام ووظيفتها في المجتمع، إلى جانب قدرتها التنافسية، الأمر الذي يستدعي النظر بجديّة في بدائل تنظيمية حديثة، تراعي الاستخفافات الناجمة عن هذه المتغيرات؛ لكي تستطيع الاستمرار والبقاء والتأثير.

23- وتضيف الدراسة أنّ وكالة الأنباء الأردنية بحاجة إلى إعادة النظر في تشريعاتها وأنظمتها؛ لمنحها استقلالية مالية وإدارية، إلى جانب تمكينها من تسويق وبيع خدماتها، وتعزيز مواردها، فضلاً عن منحها استقلالية تحريرية ومهنية؛ لتكون أكثر شمولية وفاعلية في نقل مختلف الآراء والأفكار والاتجاهات المعدة عن كافة فئات الطيف السياسي والفكري في الأردن، وممارسة دور أوسع لنقل الأخبار الصادرة عن الرأي الآخر، وانتهاج حالة من التوازن في تغطياتها الصحفية، وتكريس جهود أكبر في طرح القضايا الوطنية بدقة وشفافية.

وكالة الأنباء الأردنية... مقترح للتطوير:

24- في ضوء الرؤية الملكية لقطاع الإعلام في الأردن، والتي دعت إلى التحول إلى إعلام الدولة، الذي يقوم على تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية

والثقافية، ويعمل على تشجيع التعددية، وترسيخ احترام الرأي والرأي الآخر، واستقلالية المؤسسات الإعلامية وقراراتها المؤسسية، تصبح الحاجة ملحة إلى إعادة النظر في رسالة وكالة الأنباء الأردنية وأهدافها، وإطارها التنظيمي، وتوجهاتها التحريرية والإخبارية والتخطيطية، إلى جانب البعد التقني والمعلوماتي؛ لتستجيب في أداء مهامها للرؤية الملكية للإعلام.

وكالة الأنباء الأردنية... الرسالة:

25- تعمل وكالة الأنباء الأردنية (بترا) كقناة إخبارية تدار على أساس مستقل، وتنهج في تغطياتها وتقاريرها الإخبارية، ومقابلاتها وتحقيقاتها وتحليلاتها الصحفية، سبل التوازن والمصداقية، وتعكس الرأي والرأي الآخر، وتمثل الأردن بكافة فئاته وأطيافه السياسية والفكرية والثقافية، وتمارس أدوارها الإعلامية على أساس مهني متميز، وتطرح قضايا الوطن للمناظرة والحوار بشفافية ودقة، وتمتد رسالة الوكالة إلى التعريف بالوطن، ومنجزاته، والمفاهيم التي تقوم عليها الدولة الأردنية، وتخدم رسالة الأردن الحديث وتطلعاته، وتعكس فعاليات المجتمعات المحلية، وحركة التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها.

وكالة الأنباء الأردنية... الأهداف:

26- تسعى وكالة الأنباء الأردنية لتحقيق الأهداف التالية:

أ- تعريف المواطن بالأحداث والقضايا والإنجازات، على المستوى الوطني، وفي مختلف المجالات.

ب- تمكين المواطن من معرفة ما يدور حوله على المستوى الإقليمي والدولي، وبخاصة الأحداث والقضايا ذات العلاقة بالشأن الأردني والعربي.

ت- المساهمة في توفير بيئة إعلامية تقوم على تشجيع التعددية، واحترام حرية الرأي والرأي الآخر، وتعزيز المهنية.

ث- مواكبة التطورات التقنية في مجال الاتصال بشكل عام، والتطورات التقنية التي تخدم تحسين الخدمة الإعلامية، صحفياً، ومهنياً، لوكالات الأنباء.

ج- المساهمة في تنمية مفهوم الحوار والمناظرة حول قضايا الشأن العام، بدقة وتوازن وشفافية.

ح- تهيئة الظروف المناسبة؛ لاستقطاب موارد مالية للوكالة، مقابل خدماتها الإخبارية والمصورة والأرشيفية.

خ- الاهتمام بتغطية المجتمعات المحلية، ومتابعة حركة التنمية السياسية والاقتصادية الاجتماعية فيها، وتناول قضاياها المختلفة في إطار من المعالجات الصحفية المتعمقة.

وكالة الأنباء الأردنية... المهام والمسؤوليات

27- تسعى الوكالة للقيام بالمهام والمسؤوليات التالية:

أ- تغطية الأحداث والقضايا الوطنية - وعلى مستوى المجتمعات المحلية - إخبارياً، وفي إطار من التوازن والدقة.

ب- تغطية الأحداث والقضايا على المستوى الإقليمي والدولي، وبخاصة تلك التي لها صلة بالشأن الأردني والعربي.

ت- توفير معالجات صحفية متعمقة، وإجراء المقابلات، والتحقيقات الاستقصائية، والتحليلات الإخبارية والصحفية، المتعلقة بالشأن المحلي والوطني.

ث- رصد ومتابعة القضايا التي تهم الرأي العام، و طرحها للحوار والمناظرة من خلال مفهوم التعددية، وحرية الرأي والرأي الآخر.

ج- تطوير مفهوم المهنة الصحفية، من خلال توفير فرص التأهيل والتدريب للعاملين في الوكالة.

ح- الالتزام بأخلاقيات المهنة، ومواثيق الشرف الصحفية والإعلامية، ومبادئ الحرية والمسؤولية والمهنية.

خ- إعداد الأدلة المهنية المنظمة لعمل الوكالة إخبارياً وصحفياً.

وكالة الأنباء الأردنية... الإطار التنظيمي:

28- استناداً لتجارب دولية متعددة، فإنَّ منح الوكالة استقلالية إدارية ومالية وتحريرية، يعدّ متطلباً أساسياً من متطلبات التوجه المستقبلي، الذي يفضي إلى تعزيز التعددية، وعكس الرأي والرأي الآخر، وهذا بالطبع يستدعي النظر في الإطار التنظيمي للوكالة، ليصبح على النحو التالي:

أولاً: إعادة النظر في التشريعات والأنظمة التي تحكم عمل الوكالة، من أجل تعزيز استقلالية الوكالة، وذلك من خلال:

أ- تشكيل مجلس إدارة: يتولى بشكل مستقل إدارة الوكالة مالياً وإدارياً وتحريراً، حيث يتولى هذا المجلس وضع السياسات، ويقرّ الخطط السنوية والمرحلية، ويوافق على الأهداف الإستراتيجية التي تقترحها الإدارة، والأدوار والوظائف التي تقترحها لتحقيق هذه الأهداف.

ب- اللجنة التنفيذية: وتشكّل برئاسة المدير العام، وعضوية مدراء المديرية، حيث تتولى اللجنة تطوير الخطط الإدارية والمالية والتحريرية مع بداية كل عام، وتعمل على متابعة تنفيذها، إلى جانب متابعتها لمجريات العمل وتقويمه بصورة دورية ومستمرة. ويمنح تشكيل هذه اللجنة المدير العام فرصة متابعة الأداء، واتخاذ القرارات بصورة تشاركية، إلى جانب تسهيل التواصل الدوري بين مدراء

المديريات، بحيث يتسع مفهوم القيادة، ويضيق مفهوم البيروقراطية، ويمكن المدير العام، ومدراء المديريات من تكوين تصور شمولي حول عمل الوكالة، يعزز فهم الأدوار وتنسيقها.

ت- إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للوكالة؛ ليساعد في تحقيق عوامل السيطرة، والتنسيق، والمتابعة، وتوزيع الأدوار بما يتلاءم والتوجهات الجديدة. وفي هذا الإطار يقترح إنشاء مديرية للشؤون الاقتصادية، تعنى بالشأن الاقتصادي من حيث التغطية المتخصصة إخبارياً وتحليلياً، إلى جانب إنشاء إطار مؤسسي للتخطيط والتدريب، يتولى اقتراح الخطط، ويوفر الاحتياجات التدريبية لكادر الوكالة، إلى جانب تطوير أداء المديريات القائمة، وبخاصة مديرية شؤون المحافظات؛ لتطوير أدائها وتوسيع معالجتها الصحفية على مستوى الأخبار، والتحقيقات والتحليلات في الشؤون المختلفة.

وكالة الأنباء الأردنية... الإطار التحريري:

29- يقدم هذا المقترح تصوراً شاملاً للأداء التحريري للوكالة، يراعي التطورات التي يشهدها الأردن، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وبتماشى والرؤية الملكية في مجال الإعلام، والتي تقوم على أساس التعددية والمهنية، واستقلالية مؤسسات الإعلام الأردنية، ويرتكز التوجه الجديد على الأبعاد التالية:

أ- التعددية: تعمل الوكالة على تطوير قواعد ثابتة لتمثيل الأردن بكافة فئاته وأطيافه السياسية والفكرية، وتعكس جميع الأفكار والاتجاهات، في إطار خدمة صحفية وإعلامية، تقوم على التوازن، وعرض وجهات النظر المختلفة.

ب- العمق في المعالجة: تعمل الوكالة على تطوير أسس ومرتكزات واضحة؛ لتطوير منهجيات أكثر عمقاً في مجال المعالجات الصحفية والإعلامية، من حيث

أبعادها الإخبارية، أو على مستوى التحقيقات والتحليلات، استناداً إلى رؤية تحريرية علمية، ونماذج صياغية حديثة، إلى جانب الاهتمام بعملية تأخير ذلك من خلال مفهوم الخلفيات.

ت- المبادرة: تعمل الوكالة على رصد اهتمامات الرأي العام، وقضايا الشأن العام، ومتابعتها صحفياً من خلال أنماط صحفية متنوعة، إلى جانب الاهتمام بالقضايا المركبة والجدلية، ومتابعتها في إطار صحفي متوازن.

ث- الشمول: تعمل الوكالة على وضع الأسس لتغطية إخبارية وصحفية تتميز بالشمول على المستوى الجغرافي الوطني، توفر للمواطن أساساً يستند إليه في فهمه لمحيطه الوطني وقضاياه المختلفة، وتمكنه من تكوين موقف تجاه هذه القضايا.

ج- التنوع: تقديم خدمة إخبارية تتميز بالتنوع سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعسكرياً، إلى جانب فئات الاهتمامات الإنسانية، وغيرها من فئات المضمون الأخرى، وبأنماط صحفية متنوعة.

ح- السرعة: وذلك بنقل الأخبار الوطنية، من خلال شبكة مدربة من المراسلين والمندوبين المنتشرين في كافة محافظات المملكة، مع مراعاة عامل السرعة في نقل الأحداث والقضايا باختلاف أنواعها.

خ- المحلية: التركيز على أخبار المجتمعات المحلية، وتطوير المعالجات الصحفية المتعلقة بهذه المجتمعات، سواء على الصعيد الإخباري أم في مجال المعالجات التحليلية أو التفسيرية.

د- التخصص: وذلك من خلال تطوير مفهوم التخصصية في متابعة التغطيات في المجالات المختلفة، ومنها الشؤون الاقتصادية، الشؤون البرلمانية، الثقافة والفنون، وتقديم خدمات إخبارية وتفسيرية وتحليلية في إطار متخصص.

وكالة الأنباء الأردنية... الإطار الفني والتقني:

30- يستند الإطار الفني والتقني للتوجه الجديد، على فكرة التخطيط الإستراتيجي، بحيث تتم مواكبة التطورات التقنية في مجالات التحرير الإخباري، وبناء شبكة اتصالات حديثة بين المركز ومكاتب الوكالة والمشاركين، وذلك ضمن جدول زمني محدد، إلى جانب توفير المستلزمات التقنية في مجال الأرشفة والتوثيق، وهذا يشمل:

أ- وضع خطة مبرمجة لبناء شبكة اتصالات، مستندة على التقنيات الحديثة في مجال الاتصالات والمعلومات، بين مركز الوكالة ومكاتبها داخل وخارج المملكة، إلى جانب توفير التقنيات اللازمة لإيصال الخدمة بشكل سريع ومنظم للمشاركين.

ب- تحديث الأرشيف وتحويله إلى ملفات محوسبة، بحيث يسهل استخدامه وحفظه، والمحافظة على جودة الصور فيه.

ت- رفع قدرة أجهزة التحكم في مجال الاتصالات، ونظام التوزيع لاستيعاب عدد أكبر من المشاركين، وتوزيع الخدمات المصورة من خلال شبكات المعلومات.

وكالة الأنباء الأردنية... إطار التخطيط والتدريب والتسويق:

31- تمارس الوكالة عملية التخطيط الإستراتيجي في تطوير أدائها من خلال أهداف واضحة، وواقعية، وقابلة للقياس، سواء في المجال التحريري، أو الفني التقني، أو في مجالات التدريب والتسويق، ويصدر مجلس إدارتها تقريراً سنوياً يُقيّم من خلاله الأداء في المجالات المختلفة، بناء على الخطط والإستراتيجيات التي تعدها الإدارة، وبذلك يُحمّل مجلس الإدارة مسؤولية تحقيق الأهداف على إدارة الوكالة، ويحاسبها في ضوء النتائج المتحققة، ويشمل هذا الإطار ما يلي:

- أ- رسم الخطط المستقبلية في ضوء احتياجات السوق، ومواكبة المتغيرات في المجالات الفنية والتقنية، وتسويق الخدمات وبيعها.
- ب- رسم الخطط لرفع مستوى الأداء للعاملين في الوكالة بصورة دورية، من خلال توفير فرص التدريب، ورفع مستوى القدرات في المجالات التحريرية، والفنية، والإبداعية.
- ت- التخطيط من أجل زيادة موارد الوكالة، من خلال بيع الخدمات، وتوسيع عدد المشتركين على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.
- ث- الاستفادة من جميع الخدمات التي تقدمها الوكالة في زيادة مواردها وتطوير أدائها، بما في ذلك خدمات الأرشفة والمعلومات.
- ج- تطوير علاقات الوكالة مع الوكالات المماثلة، بما يخدم تشكيل إطار تعاوني يحقق منفعة متبادلة في مجال زيادة الموارد، وتقديم خدمات أفضل.

التلفزيون الأردني... رؤية تطويرية (الواقع والتطلع)

مقدمة:

1- شهد الأردن خلال السنوات الأخيرة، تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية عديدة، وقد تشكلت رؤية استشرافية واضحة ومحددة لبناء الأردن الحديث، من خلال منظومة من الافكار والمفاهيم، التي طرحها جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين.

2- فعلى الصعيد السياسي، تبلورت مبادئ أساسية لتشجيع الديمقراطية، من خلال بناء الأحزاب السياسية المؤثرة، وتمكين المرأة، وتعزيز دورها في المشاركة السياسية، إلى جانب تشجيع مؤسسات المجتمع المدني، وفتح قنوات الحوار مع الشباب، وإتاحة الفرصة لحرية الكلمة والرأي والفكر، وبناء التعددية، وتشكيل اتجاهات إيجابية نحو المشاركة السياسية.

3- وعلى الصعيد الاقتصادي، تبلورت مبادرات واضحة المعالم حول تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، واتباع اقتصاديات السوق، وتشجيع الاستثمار، وتحرير التجارة، والاندماج في الأسواق العالمية، وتطوير آليات مناسبة لتحقيق التنمية المستدامة، وإنشاء صناعة معلوماتية.

4- أما على الصعيد الاجتماعي، فقد تأسست رؤية واضحة، لمحاربة الفقر، والاعتناء بالمناطق المهمشة اجتماعياً، إلى جانب ربط حركة التنمية الاجتماعية بالتطور الاقتصادي، والاعتناء بتطوير التعليم بمستوياته المختلفة، وتعميم استخدامات الحاسوب، وإدخال تكنولوجيا المعلومات للنظام التعليمي.

5- وعلى الصعيد الدولي، وسّع الأردن من إطار الاتصالات مع حكومات الدول الفاعلة في العالم، كما امتدّت هذه الاتصالات لتشمل القيادات الاقتصادية والصناعية في العديد من الأقطار، فاتحة الباب لتعزيز الأولويات الوطنية، إلى جانب إسهام الأردن بدور فاعل في قوات حفظ السلام في العديد من مناطق النزاع في العالم، والقيام أيضاً بدور إنساني في تلك المناطق.

6- هذه المنظومة المتكاملة من الأولويات الاقتصادية والاجتماعية، والعلمية والتربوية وطنياً، والسعي الجادّ للتحرك الفاعل على الأصعدة العربية والإقليمية والدولية، تفرض القيام بكثير من الجهد الإعلامي، إذ إنّها تمثل أفكاراً ورؤى يحتاج تطبيقها إلى اتباع قواعد سلوكية تؤمن بمواكبة المعرفة، وتشجع المبادرة، وتقدر قيمة العمل، وتسعى إلى بناء إدارة كفؤة شفافة، تسودها المبادئ العامة للحكمانية.

6- ونظراً لأنّ الإعلام، يلعب دوراً مؤثراً ومحركاً، في مجمل هذه التحولات، فقد صدرت وثيقة (الإعلام الأردني... رؤية ملكية)، والتي تضع المبادئ والمرتكزات لبناء نظام إعلامي حديث، ينظر إلى قطاع الإعلام نظرة شمولية، باعتباره عنصراً حاسماً في البناء الديمقراطي، ويمارس أدواراً جوهرية في بناء المجتمع، وتطوير منظومة القيم، وتشكيل المعرفة والاتجاهات والممارسات، إلى جانب كونه علماً راسخاً، وصناعة متطورة، ورافداً اقتصادياً بالغ الأهمية، ومجالاً استثمارياً رحباً.

7- وقد جاءت الرؤية الملكية حول الإعلام؛ لتعكس طبيعة الدور المتوقع له، في ظلّ التحولات التي يشهدها الأردن، إلى جانب التطورات التي تشهدها صناعة الإعلام على الصعيدين الإقليمي والدولي، وما عكسته ثورة المعلومات من مستجدات في هذا المجال.

8- وتركز الرؤية الملكية، على ضرورة بناء إعلام الدولة الحديثة، من خلال تشجيع التعددية، واحترام الرأي والرأي الآخر، وعرض وجهات النظر المختلفة في مناخ من الاستقلالية والحرية المسؤولة، والتعبير عن الوطن بكافة فئاته وأطيافه، وعكس إرادته وتطلعاته، إلى جانب ممارسة الأداء الإعلامي بصورة تقوم على المهنية والتميز، والإبداع والحرية المسؤولة.

9- وتؤكد الوثيقة أيضاً على استقلالية مؤسسات الإعلام وإداراتها، كما تؤكد على استقلالية القرارات الإعلامية المؤسسية، بحيث يتاح لهذه المؤسسات ممارسة دورها الرقابي في المجتمع، في مناخ يسود فيه سقف عالٍ من الحرية والمهنية على حد سواء.

10- وقد أكدت دراسة (نظرة في الإعلام الأردني في مطلع القرن)، والتي أعدها المجلس الأعلى للإعلام، وتناولت الإطار التنظيمي لمؤسسات الإعلام الأردنية، على أنه لم يعد من السهل، الاستمرار في إدارة أجهزة الإعلام الرسمية بصورة تقليدية، تؤدي بها للخروج من دائرة التأثير والتأثير، عما يجري من حولها، واقترحت الورقة ضرورة البحث عن خيارات مناسبة لإعادة هيكلة أجهزة الإعلام الحكومي، بصورة تستطيع من خلالها تطوير أدائها المهني، في إطار من الاستقلالية الإدارية والمالية، والبرامجية والإخبارية، وبحيث تتاح لها القدرة على المنافسة، والقيام بدورها في ضوء التحولات العديدة التي تمت الإشارة إليها.

11- وتقدم هذه الورقة، التي أعدها المجلس الأعلى للإعلام، تصوراً مقترحاً لتطوير التلفزيون الأردني، انطلاقاً من دور المجلس في الإسهام بتنمية القطاع الإعلامي، وتعزيز القدرة التنافسية لوسائل الإعلام الأردنية.

التلفزيون الأردني.. تحليل الموقف:

12- أوضحت دراسة (نظرة في الإعلام الأردني في مطلع القرن)، التي تمت الإشارة إليها سابقاً، أنه لدى مراجعة قانون مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، فقد تبين أن هذا القانون، يكفل استقلالية المؤسسة بصورة عامة، إلا أن التطبيق العملي لبنود هذا القانون، لم يؤدِّ إلى ممارسة هذه الاستقلالية بصورة فاعلة على أرض الواقع. يُضاف إلى ذلك، ضعف الموازنة، مقارنة مع محطات التلفزة والفضائيات الأخرى، إلى جانب عدم مواءمة الهيكلية الإدارية والمالية الحالية، والأنظمة التي تحكمها، لمتطلبات الأداء الإذاعي والتلفزيوني المعاصر، وكذلك الاستنزاف المستمر للكفاءات الإعلامية، وعدم القدرة على إجراء التدريب المناسب والسريع لكوادر بديلة، وضعف المهنية في كثير من المجالات، كلّها قضايا أسهمت في إضعاف فرص منافسة برامج التلفزيون أمام برامج الفضائيات ومحطات التلفزة الأخرى، التي أصبحت تستخدم إمكانيات أكثر تطوراً.

التلفزيون الأردني.. مقترح للتطوير:

13- في ضوء ما سبق، تبدو الحاجة ملحة لإعادة النظر في مجمل الإشكاليات والتداعيات التي يواجهها التلفزيون الأردني، من خلال مراجعة شاملة للاحتياجات، ومتطلبات العمل التلفزيوني، وتطوير رؤية جديدة للعمل بمقاييس علمية، تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات والمستجدات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وطبيعة الجمهور وحاجاته ورغباته.

ويمكن التركيز في المرحلة الأولى من عملية تطوير المؤسسة على قناة البرنامج العام، أو الفضائية الأردنية، بحيث يتم تطويرها لتصبح قناة تُدار على أسس مهنية وإبداعية حديثة، تنهج سبل التوازن والمصداقية في برامجها الإخبارية، والتنوع

والجودة في برامجها الأخرى، تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات على مستوى الجمهور، والتقنيات الحديثة، وصناعة الإعلام، وتخدم رسالة الأردن الحديث وتطلعاته.

14- وهذا بالطبع يتطلب إعادة النظر في البنية الإدارية والتنظيمية التي تحكم العمل حالياً، إلى جانب تطوير المنطلقات البرمجية والإخبارية، بما يخدم الرؤية الجديدة لعمل هذه القناة، إلى جانب تنمية القوى البشرية، والبعد التقني، ووضع قواعد لانطلاق عملية التجديد.

الإطار التنظيمي والإداري:

15- استناداً لتجارب دولية وإقليمية ناجحة، فإنَّ منح المؤسسة استقلالية إدارية ومالية، وبرمجية وإخبارية، يُعدّ مطلباً أساسياً لعملية التجديد، بحيث تُعاد هيكلة المؤسسة إدارياً وتنظيمياً، ليصار إلى إعادة تشكيل إطارها التنظيمي على النحو التالي: إعادة تشكيل مجلس الإدارة، ومنحه كافة صلاحياته التي يمنحها له قانون المؤسسة، بما في ذلك الصلاحيات الإدارية، والتنظيمية، والمالية، مع ضمان الاستقلالية البرمجية، وكذلك الاستقلالية التحريرية للأخبار والبرامج الإخبارية، وبحيث يمارس المجلس أدواره بصورة مستقلة وواضحة.

وعند اتخاذ قرار بشأن إعادة تشكيل المجلس، يراعى في اختيار أعضائه تمثيلهم لفئات المجتمع، وقطاعاته المختلفة، كما يراعى اختيار الأعضاء ممن يعكسون تمثيلاً متوازناً للتيارات الفكرية والثقافية.

16- ويصدر المجلس مع بداية كل عام، تقريراً حول سياسة المؤسسة الإدارية والمالية، والبرمجية والإخبارية، يوضح فيه الخطة الإدارية والمالية، والبرمجية والإخبارية، كما يتفق عليها أعضاء المجلس، كما تتضمن الموافقة على الأهداف

الإستراتيجية التي تقترحها الإدارة، والوظائف والأدوار التي ستقوم بها لتحقيق هذه الأهداف.

17- ويُمَجِّل المجلس إدارة المؤسسة مسؤولية تحقيق هذه الأهداف، ويصدر تقريراً في نهاية كل عام لتقويم الأداء، ويمكن تكليف جهة متخصصة ومستقلة في إعدادة.

اللجنة التنفيذية، وتشكّل من المدير العام، ومديري الإدارات الإدارية والإخبارية والبرمجية، وتعمل على تطوير الخطط الإدارية والمالية، والبرمجية والإخبارية مع بداية كل عام، ورفعها إلى مجلس الإدارة، إلى جانب متابعتها لمجريات العمل، وتقويمه بصورة مستمرة، ويمنح تشكيل هذه اللجنة مساحة أكبر للمدير العام؛ ليكون قريباً من اتخاذ القرارات على المستويات الإدارية والبرمجية والإخبارية، كما تساهم في تسريع اتخاذ القرارات بصورة تشاركية، وتسهيل التواصل بين قيادات المؤسسة، بحيث يتسع مفهوم القيادة، ويضيق مفهوم الإدارة، بمعنى خفض الآثار البيروقراطية في العمل المؤسسي.

يضاف إلى ذلك، أنّ هذا الإطار الإداري يساهم في التقريب بين الإدارات الإبداعية البرمجية والإخبارية والفنية من جهة، والإدارات الإدارية والمالية من جهة أخرى؛ لتعزيز حالة فهم الأدوار المختلفة في المؤسسة ومتطلباتها.

المدير العام، ويتولّى قيادة اللجنة التنفيذية، حيث يتابع من خلالها عمل الإدارات المختلفة، ويمثّلها في مجلس الإدارة، وينظّم الجهود لإعداد الخطط الإدارية والمالية، والبرمجية والإخبارية، ويكون مسؤولاً أمام مجلس الإدارة عن تنفيذ الخطط، وتحقيق الأهداف.

18- الإطار التنظيمي، حيث من المعروف أنَّ الهياكل التنظيمية تُعدّ من أجل تحقيق أهداف مؤسسية محددة، أبرزها: التحكم، والتنسيق، والكفاية، وتوزيع الأدوار، والإنجاز.

من هنا نرى أنَّ الهيكلية التنظيمية لمؤسسة الإذاعة والتلفزيون الحالية، تفتقد القدرة على تحقيق هذه الأهداف؛ لأسباب عديدة، أبرزها ما يتعلق بالبعد البراجمي – الإبداعي، حيث يهيمن مدير واحد على مجمل هذه العملية، التي تحتاج لجهود مجموعة من المهنيين في هذا المجال، إلى جانب غياب أطر تنظيمية مهمة وفاعلة في البناء التنظيمي، كالتخطيط والبرمجة والتسويق، وضعف الأداء في مجالات أخرى مثل البرامج والتدريب، الأمر الذي يقتضي إعادة هيكلة المؤسسة ضمن رؤية تحقق التكامل في الأدوار بين الإدارات الإبداعية والفنية والإدارية.

19- ويُقترح في هذا المجال، تطوير الهيكل التنظيمي على النحو التالي:

- أ- إدارة برامج المنوعات.
- ب- إدارة برامج الأطفال والشباب.
- ت- إدارة البرامج الرياضية.
- ث- إدارة التلفزيونات المحلية.
- ج- إدارة الأخبار والبرامج الإخبارية.
- ح- إدارة الإنتاج والتسويق والإعلان.
- خ- إدارة الخدمة التفاعلية Interactive Service.
- د- إدارة التخطيط والبرمجة والتدريب.
- ذ- إدارة الهندسة والتكنولوجيا.

ر - إدارة الشؤون المالية والإدارية.

20- وتتبع هذه الإدارات مدير التلفزيون، وتعمل في إطار تكاملي شمولي، وتنسق أدوارها على أساس أفقي، من خلال اللجنة التنفيذية، التي تجتمع شهرياً برئاسة المدير العام لأغراض المتابعة وتقويم الأداء، وحلّ المشكلات، وتقديم الاقتراحات والتوصيات، ويكون مدير التلفزيون مسؤولاً عن تنظيم أدوار هذه الإدارات، ومتابعة أداؤها.

21- وانطلاقاً من حقيقة تعدّد القنوات الفضائية باختلاف أنواعها، والموازنات الضخمة المخصصة لبرامجها، ولكي ينجح التلفزيون الأردني في جذب المشاهد الأردني، فإنّ الاهتمام ببناء إدارة التلفزيونات المحلية، يصبح ضرورةً لمنح الأبعاد المحلية أفقاً أوسع، واهتماماً أكبر، الأمر الذي يعكس صورة المجتمعات المحلية، من خلال التركيز على قضاياها المختلفة، وهذا يستدعي تطوير البثّ التلفزيوني؛ للوصول إلى شبكة بثّ قادرة على توفير بثّ منفصل لكلّ محافظة لوقت محدّد يومياً، يعكس البيئة المحلية، في إطار إخباري وبرامجي متنوع، والاستفادة منه إعلانياً على الصعيد المحلي، إلى جانب ذلك، فإنّ هذه الإدارة بما تحمله من دور ووظيفة، يمكن أن تساهم في التخفيف من الازدحام الوظيفي للكادر البشري، واستغلال طاقاته بعد تأهيلها وتدريبها للقيام بهذا الدور.

22- وفي الإطار نفسه، فإنّ إنشاء إدارة للإنتاج والتسويق والإعلان، يعكس حاجة المؤسسة لإطار مؤسسي، يتولّى إنتاج الدراما والوثائقيات، على أساس تجاري، بحيث تصبح هذه الإدارة بأدوارها الثلاثة، عاملاً مهماً في توفير الموارد المالية، سواء من خلال إنتاج مسلسلات درامية، ووثائقيات نوعية يمكن بيعها، إلى جانب البعد التسويقي الذي يفترض أن يستند إلى رؤية علمية في تسويق الإنتاج الإعلامي

والبرامجي، ويساعد في استقطاب الرعاية والإعلان بأساليب أكثر ديناميكية وفاعلية مما هو معمول به الآن.

الإطار البرامجي:

23- يعكس هذا المقترح تطوير قناة إعلامية شاملة، في إطارها البرامجي، يوازن بين البرامج بأشكالها ومضامينها المختلفة، وبين الأخبار، ويعتمد التخطيط البرامجي المدروس، القائم على التنوع من حيث الشكل والمضمون، ويراعي رسالة الأردن الحضارية، وتوجهاته الوطنية، وتجمع الأردنيين، وتكون قناتهم إلى محيطهم العربي، تأخذ بعين الاعتبار الجمهور وحاجاته ورغباته، وعاداته الاتصالية وفتاته المختلفة، وترتكز في سياساتها البرامجية على ما يلي:

أ- النوعية والجودة: تعمل على تطوير قواعد ثابتة للاطمئنان إلى نوعية عالية من البرامج، استناداً إلى عامل الجودة شكلاً ومضموناً، وتطوير إستراتيجية واضحة بهذا الشأن، تعتمد فكرة النوعية والجودة في كافة الخدمات البرامجية المقدمة، وتستثمر ضمن أسس واضحة، في إنتاج هذا المستوى من البرامج، مع مراعاة التنوع بحسب فئات الجمهور المختلفة.

ب- التنوع والتعددية: تعمل القناة المقترحة على عكس جميع الأصوات في المجتمع في إطار سياستها البرامجية، بحيث تقدّم خدمة متوازنة للجميع، وتكون ممثلاً للأردن بكافة فئاته وأطيافه، تتناول كافة قضايا المجتمع بغض النظر عن صعوبتها أو تعقيدها، في إطار من المهنية العالية.

ج- الأصالة والمعاصرة: تقدم القناة المقترحة مزيجاً برامجياً يجمع بين الأصالة والمعاصرة، من خلال تبني سياسة برامجية متوازنة في هذا الشأن، تقدّم أفكاراً حديثة،

تخدم المجتمع، وتعمل على تطويره، دون المساس بثوابته الثقافية والاجتماعية، مع التركيز على إبراز نشاطات المجتمعات المحلية، وقضاياها المختلفة.

د- الاستثمار: تعمل القناة المقترحة على الاستثمار في استكشاف مبدعين متميزين، والعمل معهم في كافة المجالات الإبداعية، مقدمين، وكتاب، وممثلين، ومخرجين، وغيرهم، وتطور آلية تدعم هؤلاء المبدعين، إلى جانب الاستثمار لتطوير مهاراتهم، كما تستثمر القناة في إنتاج برامج بمستوى نوعي محدد، تعرف القناة من خلاله.

هـ- التعليم: تعمل القناة المقترحة على توفير حالة استكشافية، معرفية، تعليمية من خلال منهجيات وأساليب حديثة، سواء من خلال (التعليم بالترفيه)، أو (التعليم بالإعلام)، أو (التعليم بالتفاعل) أو (التعليم بالملاحظة)؛ لتطوير المعرفة، وتشكيل الاتجاهات والممارسات.

و- الخبرة: تستقطب القناة المقترحة المبدعين الأردنيين للعمل فيها في كافة المجالات، وتعمل على تطوير آليات واضحة، وأسس ثابتة، لاستقطاب أصحاب الخبرة والتميز للعمل والمساهمة في تشكيل صورة هذه القناة، إلى جانب تطوير مفهوم المنتج، على الصعيدين البرامجي والإخباري.

ز- التفاعل: تطوير خدمة تفاعلية Interactive Service للتلفزيون، لمزيد من الحوارات والمناقشات والمناظرة، والاستطلاعات، والتقويم.

الإطار الإخباري:

24- تعتمد سياسة التجديد في التلفزيون الأردني، على سياسة إخبارية متوازنة، تتسم بالدقة والاعتدال، والانفتاح على الرأي والرأي الآخر، وإبراز وجهات النظر المختلفة في الأحداث المحلية والإقليمية والدولية، واعتماد نمط إخباري متوازن في

معالجاتها الإخبارية، والاستناد إلى أساليب علمية وإبداعية في مجالات الصياغة والمعالجات الإخبارية، وتطوير نمط إخباري يقوم على الاستقصاء والعمق، والتفسير والتحليل، ونقل وجهة النظر الأردنية في الأحداث بوضوح ودقة، إلى جانب تطوير نمط إخباري متقدم في معالجة الأخبار المحلية وإبرازها، وترتكز السياسة الإخبارية على مجموعة من التوجهات أبرزها:

أ- التعددية: بحيث تعكس الأخبار والبرامج الإخبارية، وجهات النظر المختلفة، وتقدم الرأي الآخر في الإطار الإخباري والتفسيري والتحليلي، وعلى كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

ب- العمق: وذلك من خلال إعطاء الأحداث أبعادها المختلفة، من خلال بناء الخلفيات، وتقديم تحليلات وتفسيرات نوعية، يقوم بها خبراء متخصصون يمتلكون المهارة والرؤية في مجال التحليل السياسي والاقتصادي، وفي المجالات الأخرى.

ت- الشمول: بحيث تغطي الأخبار والبرامج الإخبارية مساحة واسعة من الأحداث، توفر للمشاهد فهماً واضحاً لمحيطه الوطني والإقليمي والدولي، إلى جانب طرح القضايا والإشكاليات المختلفة والصعبة، بأساليب متوازنة ومعتدلة؛ ليتمكن الجميع من الإدلاء بوجهات نظرهم حولها، وليتمكن الجمهور من تكوين رأي وموقف تجاهها.

ث- الدقة: بحيث تعكس الأخبار والبرامج الإخبارية، القيم المتعارف عليها في تقديم الحقيقة، بصورة محايدة قائمة على معلومات دقيقة، تتعد عن الجزئية والتحيز.

ج- التنوع: وذلك من خلال تقديم الأخبار بأنواعها المختلفة، السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والاهتمامات الإنسانية، وغيرها من فئات المضمون الإخباري الأخرى، وبأنماط متنوعة ومتوازنة.

ح- السرعة: وذلك باعتماد أساليب النقل الحي، والومضات الإخبارية، وعناوين الأخبار، وتطوير الإمكانيات المناسبة لذلك.

خ- التخصص: مثل التغطيات البرلمانية، والمناسبات الخاصة، والشؤون الدولية والاقتصاد، والفن، وغيرها، وذلك بتقديم خدمات إخبارية تغطي مساحة واسعة من الموضوعات في إطار متخصص.

الإطار الإنتاجي:

25- في إطار سياسة التجديد المقترحة، يسعى التلفزيون الأردني إلى تطوير سياسة إنتاجية واضحة ومتطورة، تأخذ بعين الاعتبار المستجدات في مجال الصناعة الإعلامية، والإدارة الإنتاجية في هذا المجال، وترتكز السياسة الإنتاجية على مجموعة من المحددات، منها:

أ- اعتماد سياسة إنتاجية مرنة، ومتجددة، ومنضبطة.

ب- الاستفادة من كافة الطاقات الإبداعية الوطنية.

ت- اعتماد سياسة الإنتاج المشترك.

ث- النظر إلى عملية الإنتاج في إطار مفهوم التخطيط البرامجي الشامل.

ج- إشراك القطاع الخاص في عملية الإنتاج.

ح- تطوير مفهوم الإعداد البرامجي، والعمل بروح الفريق.

خ- الاستفادة القصوى من الخدمات الفنية والتقنية المتوفرة لدى المؤسسة.

د- هيمنة البعد الإبداعي في مجال الإنتاج.

ويمكن تطوير قطاع الإنتاج من خلال رؤية عملية تقوم على ما يلي:

26- تعتمد الإستراتيجية الإنتاجية في مجال الدراما والوثائقيات على بلورة أسس وثوابت، يمكن اعتمادها في عملية الإنتاج، ويقترح إنشاء صندوق للإنتاج التلفزيوني، يتولّى العمل على إنتاج المسلسلات الدرامية والبرامج الوثائقية بموازنة 2 - 3 مليون دينار، بحيث تكون موازنته منفصلة، ويدار على أساس تجاري.

27- على الصعيد الإخباري: تطوير مهارات المنتج في هذا المجال، إلى جانب تنمية مفهوم النجومية، القائم على أساس المهنية والعمق والأداء المتميز، وتهدف سياسة التجديد في هذا المجال، إلى دعم وتشجيع النوعية، والتحليل، والابتكار، كما تهدف إلى توفير معلومات دقيقة، ورؤى عميقة، تخدم الجميع في تكوين معلوماتية، وفهم أوسع لما يدور حولهم، إلى جانب استخدام لغة واضحة وبسيطة، ومعالجة متوازنة تقدّم تنوعاً إخبارياً من حيث المضمون والشكل، والصياغة، والاستناد إلى القيم الإخبارية المعروفة، القائمة على تقديم الأحداث إخبارياً بصورة متوازنة، وحيادية، ودقيقة، وهذا يشمل نشرات الأخبار، والبرامج الإخبارية التي تتناول الأحداث بالتفسير، والتحليل، والاستقصاء.

28- على الصعيد البرامجي: تطوير خريطة الأدوار، بحيث تبلور على أرض الواقع أدوار المنتج، والمنتج المنفذ، والمخرج، وكاتب النص، والباحث والمعدّ، وغيرها من الأدوار ذات الصلة بعملية الإنتاج، وتعمل السياسة الإنتاجية في إطار ما يعرف بعملية التخطيط البرامجي الشامل، التي تحدّد احتياجات الإنتاج حسب متطلبات الخريطة أو الدورات البرمجية، وبحيث تغطي مستلزمات من القوالب والفنون المختلفة، ومنها الدراما، الكوميديا، المنوعات، الوثائقيات، برامج الأطفال، البرامج العلمية، البرامج التعليمية، الرياضة، وغيرها.

وتهدف سياسة التجديد إلى توسيع نطاق التعاون مع القطاع الخاص، في عملية الإنتاج، والاستفادة من خبراته، وإمكانياته الإنتاجية والإبداعية، كما تستند إلى احتضان الطاقات الإبداعية الناشئة والواعدة، وتعمل على تنمية مهاراتها.

29- الدراما: الاستفادة من الطاقات الإبداعية الأردنية، والعمل على استكشاف الواعدين في هذا المجال، بالتعاون مع الجامعات والمؤسسات التي تعدّ وتخرج مثل هذه الطاقات؛ للمساهمة في تنمية هذا القطاع، إلى جانب الاستفادة من الخبرات العربية والأجنبية؛ لتطوير بناء واثق للدراما الأردنية، يقدم رؤى معاصرة، ويعكس الحياة، يكون هدفه الامتاع والتسلية، وتنمية التفكير، وتشكيل الاتجاهات والممارسات.

30- الكوميديا: المساهمة في تطوير فنون الكوميديا بأشكالها المختلفة، من خلال استكشاف مبدعين جدد، والاستفادة من الخبرات الإبداعية الوطنية والعربية والأجنبية في هذا المجال، وطرح أفكار وقضايا جديدة، بقوالب فنية متنوعة، تهدف إلى الاستمتاع والنقد، وتنمية الفكر، وتشكيل قيم واتجاهات وممارسات مرغوبة.

31- المنوعات: الارتكاز إلى تطوير أفكار جديدة مبتكرة، وتقديم وجوه وطاقات إبداعية جديدة، وأنماط وقوالب متنوعة، تخدم أهداف الاستمتاع، والمعرفة، والتعليم.

32- الموسيقى والفنون: المساهمة في تطوير الأغنية الأردنية، واحتضان المبدعين في هذا المجال، وتقديم نماذج براهجية غير تقليدية، تعمل على تنمية الذوق الموسيقي، والتعريف بالفنون المختلفة، وتغطية فعاليتها بأساليب جذابة.

33- البرامج التعليمية والعلمية: بالتركيز على نماذج التعليم بالترفيه، وتقديم وثائقيات علمية وتاريخية، وأخرى عن الطبيعة، إلى جانب إنتاج وثائقيات للتعريف بالأردن، ومواقع التاريخية والسياحية، وطبيعته، وجمالياته.

34- البرامج الرياضية: تغطية للأحداث الرياضية العالمية والوطنية، مع التركيز على الألعاب المرغوبة من قبل الجمهور الأردني والعربي، وتقديم برامج رياضية، تقدّم وتعرّف بألعاب غير معروفة، وتطوير نماذج حوارية مع النجوم، والخبراء، والمعلقين.

35- الأطفال والشباب: الالتزام بتقديم برامج للأطفال والشباب، تتضمن مضامين تعزّز بناء القيمة، والاتجاهات، والممارسات الإيجابية، والتفكير النقدي، والتعليم، بقوالب فنية متنوعة.. دراما، كرتون، حوارات، برامج علمية وتعليمية، وغيرها، مع الأخذ بعين الاعتبار حاجات الفئات العمرية المختلفة.

36- الحوارات: الارتكاز على تنوع الأفكار والموضوعات الفكرية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية، وطرح القضايا ذات الاهتمام الجماهيري، بقوالب تفاعلية مع الجمهور، من خلال الإعداد المدروس، والبحث المتعمق، والاختيار الدقيق للشخص، وتطوير مفهوم المحاور المتخصص.

إطار التخطيط والبرمجة:

37- تستند سياسة التجديد إلى إخضاع العمليات المتعلقة بعمل المؤسسة، لمفهوم التخطيط الإستراتيجي، الذي يحدّد أهدافاً واضحة ودقيقة، وقابلة للقياس، لما يمكن إنجازه، وتقويم ذلك سنوياً، كما تخضع القرارات الخاصة بتشكيل الخطط البرمجية والإدارية، لدراسة مسبقة تحدد الاحتياجات والمتطلبات، وفي ضوءها يتمّ

الإعداد للدورات البرمجية المختلفة، بحيث تغطي بدرجة عالية، احتياجات الجمهور الاتصالية، وتخدم فئاته المختلفة بشكل متوازن، وهذا يتطلب ما يلي:

- أ- توفير كادر عالي المهارة في مجال التخطيط والبرمجة.
- ب- مراعاة حاجات الجمهور خلال فترات البث اليومي.
- ت- مراعاة طبيعة الفترة البرمجية وخصائصها، وأقلمة ذلك بما يقدم للجمهور.
- ث- مراعاة طبيعة فترة الذروة للمشاهدة، واستغلالها بشكل يخدم المؤسسة برامجياً وإعلانياً.

- ج- مراعاة المنافسة مع القنوات الأخرى على أساس مهني.
- ح- تحديد دقيق وعلمي للاحتياجات البشرية، وعلى أساس متخصص.
- خ- اعتماد أساليب صارمة في عملية التوظيف أو التكليف.
- د- مراعاة تطوير خريطة الأدوار على أساس متخصص.
- ذ- اعتماد سياسة التدريب قبل وأثناء الخدمة للكوادر الإبداعية والفنية والإدارية.

الإطار الفني والتقني:

- 38- يستند الإطار الفني والتقني للتوجه الجديد، على فكرة التخطيط الإستراتيجي، بحيث تتم مواكبة التطورات التقنية في هذا المجال، ضمن جدول زمني محدد، وتوفير المستلزمات الفنية بهذا الخصوص، وهذا يشمل ما يلي:
- أ- وضع خطة مبرمجة لإنشاء مراكز للتلفزيون (إستديو صغير) في كل محافظة، مع إمكانية استغلال أجهزة الإرسال المتوفرة لبث البرامج المحلية.

ب- تطوير البث التلفزيوني للوصول إلى شبكة بثّ توفر بثّ منفصل لكلّ محافظة لوقت محدد يومياً، لأغراض بثّ البرامج المحلية.

ت- البدء في وضع خطة مدروسة لنقل البث التلفزيوني في المملكة إلى بث رقمي، والاستغناء نهائياً عن البثّ التماثلي خلال السنوات القادمة؛ لمواكبة التطور التكنولوجي، والاستفادة من الخدمات التي يوفرها البثّ الرقمي ومنها:

1- أن البثّ الرقمي يحتاج إلى سعة ترددية أقلّ من البثّ التماثلي (يمكن بثّ حتى 6 قنوات أرضية بدلاً من قناة تماثلية واحدة).

2- يوفر جودة عالية في الصوت والصورة، وبخاصة في الأماكن الجبلية.

3- يمكن تحميله بأكثر من خدمة، مثل (توفير الخدمة أو حجبتها)، استخدام دليل البثّ أسبوعياً أو شهرياً، التحكم بالمشاهدة.

4- مواكبة التقنية المتوقعة على أجهزة الاستقبال.

5- فوائد فنية أخرى.

ث- تحويل مكتبة الأخبار إلى Data Files، الأمر الذي يسهّل عملية صناعة الخبر في التلفزيون، ووسائل الاتصال الأخرى (الإنترنت والهاتف المحمول G3)، بالإضافة إلى نقل الأخبار من المحافظات إلى المركز وبالعكس، ويساهم كذلك في التعامل مع الكمّ الكبير لمصادر الأخبار المصوّرة، والحجم الضخم للمواد الإخبارية المتوفرة، إلى جانب إمكانية صناعة الخبر بسرعة أكبر، ولأكثر من وسيلة.

ج- للحفاظ على التراث الأردني من مواد فيلمية وإخبارية، يقترح إجراء دراسة ميدانية لتحويل أشرطة البرامج السياسية، والتي تعكس تاريخ المملكة السياسي، وكذلك البرامج ذات القيمة الفنية والتراثية إلى Data Files؛ وذلك للمحافظة عليها وإمكانية استغلالها لوسائل الاتصالات الجديدة في المستقبل، وتوفير

الملفات المحوسبة Data Files التي تتضمن المادة المسجلة صوت وصورة، العديد من الفوائد، من بينها:

- مواكبة التطور التقني.
- تفادي أضرار ظروف البيئة المحيطة للمحافظة على جودة المادة ونوعيتها.
- سرعة استخدام المادة حين الحاجة إليها، وبخاصة في المجال الإخباري.
- استخدامها لأكثر من وسيلة اتصال (الإنترنت، هواتف G3).
- توفير الحيز لاستيعابها في شكل أشرطة.
- يمكن توفيرها بسرعة لأي مكان في العالم.
- سرعة التعامل معها فنياً من حيث المونتاج.
- استخدامها من قبل أكثر من جهة في آنٍ واحد.

39- وبعد، فإنَّ تطوير أداء التلفزيون الأردني، يستلزم توفير الموارد اللازمة لذلك، ويمكن في هذا المجال اقتراح زيادة الرسوم على فاتورة الكهرباء، بحسب حالة حجم الاستهلاك لصالح التلفزيون، مع استثناء الريف وبعض المناطق الأخرى من هذه الرسوم، يضاف إلى ذلك تطوير فكرة إنتاج الدراما والوثائقيات على أساس تجاري، يتميّز بالجودة والتنوع، بحيث يمكن بيع هذا الإنتاج، إلى جانب تطوير الأداء التسويقي لاستقطاب الرعاية والإعلان، وتسويق المنتج الإعلامي، ويمكن زيادة مساهمة الحكومة في الموازنة لمراعاة المتغيرات الإعلامية، وطبيعة المنافسة القائمة مع محطات التلفزة والفضائيات الأخرى.

تطوير دائرة المطبوعات والنشر

1- تعتبر دائرة المطبوعات والنشر من أقدم وأعرق مؤسسات الإعلام الأردنية، حيث تأسست عام 1927، وسعت منذ هذا التاريخ لترجمة أهداف الإعلام الأردني، وخاصة جانبه المطبوع، ممثلاً بإصدار وإنتاج العديد من الكتب الإعلامية والثقافية، التي غطت معظم مجالات النهضة السياسية والاقتصادية في الأردن، كما نهضت بتوجيه مسيرة الصحافة الوطنية من خلال مجالات النشر الإعلامي والوثائق، وأسهمت في إثراء المكتبة الثقافية لتصبح ذاكرة الوطن.

2- وتستند دائرة المطبوعات والنشر - وهي هيئة تنظيمية تقوم على تطبيق أحكام القانون الخاصة بالمطبوعات والنشر - في فلسفتها على فلسفة الدولة الأردنية، ونهجها وسياستها ودستورها، هادفة لتحقيق رسالة الوطن وخطابه الإعلامي.

رؤى تطوير إدارة المطبوعات والنشر

3- وتستند إستراتيجية التطوير في قطاع المطبوعات والنشر على:

أ- الاستقلالية

ب- توسيع قاعدة مشاركة القطاع الخاص؛ وذلك لتحقيق التنافس ورفع مستوى المهنة، وإدخال التكنولوجيا وتدريب الإعلاميين المحليين.

ت- رفع سقف الحرية الصحفية والتعبير، من خلال إعادة النظر بالتشريعات، وبما يتفق مع نص المادة 15 من الدستور، وإفراد القضاء للحكم في مختلف القضايا المتعلقة بالتعدي وتجاوز القانون، وإلغاء المادة 150 عقوبات، واعتبار محكمة البداية هي المرجعية القضائية للإعلام.

ث- تحديد أولويات العمل الإعلامي الأردني من خلال المحاور الوطنية والعربية والإقليمية والدولية، وتمّ تحديد معالم الخطاب الإعلامي والرسالة الأردنية.

ج- تحديد مرتكزات تطوير إدارة المطبوعات من خلال:

- هيكلتها وأجهزتها والتطور

- وضع مفاهيم جديدة للعمل الإعلامي المقروء، وخاصة في مجالات الإنتاج والمضمون (أهمية المعلومة) والإدارة (كفاءة العامل).

- ترسيخ المفهوم الحديث للرقابة الذاتية والمسؤولية الاجتماعية والمواطنة، من خلال تكريس مفاهيم التربية الوطنية للإعلامي، وذلك عن طريق الندوات وورشات العمل والمناهج، فالرقابة الحديثة تعني تحصين الصحفي من الوقوع بالخطأ، بدل المساءلة بعد حدوث الخطأ.

تطوير مهام دائرة المطبوعات والنشر

4- من خلال مهام دائرة المطبوعات والنشر، والأهداف والمهام التي تضطلع بها، فلا بدّ من القيام بما يلي:

أ- تطوير قانون المطبوعات والنشر:

مرّ قانون المطبوعات والنشر، ومنذ عام 1928، بمراحل تطوّر وتغيير، عكس الواقع السياسي المحلي والدولي والإقليمي، وحالة التطور الذي أحرزه الأردن، وفي مجالاته المختلفة، حيث حقّق الإعلام المقروء ومنذ 15 عاماً، أي منذ عام 1996 قفزة نوعية في ممارسة حرية الصحافة والتعبير، وتطور المهنة وأخلاقياتها وثوابتها، إلّا أنّ التوصل لصفة قانونية شاملة، وخاصة في الأمور الخلافية، لا بدّ من تحقق العملية التوافقية بين عدة أطراف، فكما يفكّر الصحفي والإعلامي في المشروع، هناك أطراف

أخرى معنية، وتفكر في زوايا أخرى، فالتوافق حول قانون المطبوعات والنشر لا بدّ من أن يحقّق ما يلي:

- النص الدستوري، وهو واضح في نص المادة 15 من الدستور، والتي رسّخت حرية الرأي والتعبير.

- الضوابط الدستورية لهذا الأمر.

- الالتزام الأردني بالمواثيق والاتفاقيات الدولية (العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وحرية الإعلام).

- مطالب الوسط الإعلامي الأردني (نقابة الصحفيين والمراكز والاستطلاعات الإعلامية).

- الثوابت الوطنية والإستراتيجيات الإعلامية وسياساتها.

تطبيق أحكام القانون الخاص بالمطبوعات والنشر

5- عرف الأردن الصحافة منذ أول صحيفة (الحقّ يعلو) عام 1920، ولم يكن قد تشكّل بعد نظام سياسي بمختلف سلطاته التنفيذية التشريعية والقضائية، حيث صدرت الصحيفة بعد وصول الأمير عبد الله الأول بن الحسين معان؛ وذلك لإيصال رأي الأمير حول مصير بلاد الشام، إلى أمراء العرب في كلّ من لبنان وسوريا وفلسطين، وعلى الرغم من الإعلان عن تأسيس إمارة شرق الأردن عام 1921، وصدور صحف، من أهمّها صحيفة الشرق العربي، وهي صحيفة الدولة، إلّا أنّه لم يصدر قانون للمطبوعات بتنظيم شؤون الصحافة آنذاك، إلّا عام 1928، والذي اقتبست مواده من قانون المطبوعات العثماني الصادر عام 1909، والذي عدّلت فيه المادة الثانية فقط.

وقبل صدور قانون عام 1928 صدرت في 12 / 3 / 1927 تعليمات أصدرها رئيس النظام آنذاك، سُمّيت تعليمات مديرية المطبوعات والجريدة الرسمية.

6- ومنذ ذلك التاريخ فقد صدرت قوانين أعوام 33، 39، 45، 48، 53، 55، 67، 73، 93، 97، 98، 99)، وقد مثل قانون قانون 1953، والذي صدر بعد صدور الدستور الأردني، نقلة نوعية في الحريات الصحفية والتعبير والرأي، وصحافة الأحزاب، كذلك فإنَّ قانون 1993 كان امتداداً واضحاً لقانون 1953، والذي ظهر بعد عودة الحياة البرلمانية عام 1989.

7- لقد انعكست الحالة السياسية والتطورات السياسية في المنطقة على طبيعة التشريعات القانونية للمطبوعات والنشر، وتطورت تبعاً لتطور الواقع الديمقراطي في الأردن، لقد شكّلت عملية إدخال التعديلات على قانون عام 1999، جدالاً واسعاً في الأوساط الإعلامية والبرلمانية الأردنية.

والحكومة حالة امتدادية لواقع المجتمع الأردني، وجهة تنظيمية تعمل على صياغة مطالب المعنيين والمختصين بالشكل الذي يحفظ مصالح الوطن وحقوق المواطن، ويحقّق الثوابت والسياسات العليا.

8- ولتحقيق قفزة نوعية في مجال حرية التعبير والحرية الصحفية، ومن خلال التوافق مع نقابة الصحفيين والمختصين والمعنيين، فلا بدّ من إجراء تعديلات على قانون 1999 وفق البنود التالية:

- اختصاص محكمة البداية بالنظر في قضايا المطبوعات والنشر، وإيجاد قضاة مختصين للنظر بتلك القضايا، وخلال مدة (21) يوماً، وإعطائها صفة الاستعجال.
- إمكانية توكيل الصحفي لمحامٍ للمثول أمام القاضي، إلا إذا قرّرت المحكمة بشكل استثنائي حضور الصحفي.

- حق الوصول للمعلومات وحق الكشف عنها.

- إلغاء المادة (150) عقوبات، فهناك مخالفة دستورية، حيث حدّد تعديل قانون المطبوعات لعام 1998، اختصاص محكمة البداية في قضايا المطبوعات، وبالتالي فإنّ أيّ صحفي سيحاكم في محكمة البداية، أمّا إذا خالفها شخص آخر، فإنّ المحكمة المختصة هي أمن الدولة، التي لا استئناف ولا تمييز، وهذه مخالفة للدستور في مادته السادسة بنداً (الأردنيين سواء أمام القانون).

- إضافة مادة جديدة تحظر فرض الرقابة المسبقة على الصحف الأردنية، أو مصادرتها، أو تعطيلها، أو تعليق صدورها، أو إلغاء ترخيصها إدارياً.

- إضافة مادة تتيح للصحف حق النقد.

- عدم جواز ممارسة غير الصحفي مهنة الصحافة، بما في ذلك مراسلة المطبوعات الدورية ووسائل الإعلام الخارجية، واستعمال الصفات والألقاب، ولا يشمل ذلك كتاب المقالات.

- عدم إيقاف صدور الصحيفة وإلغاء التراخيص، إلا بقرار قطعي من المحكمة، وهذا يعني إلغاء كامل للرقابة.

- عدم جواز توقيف الصحفي أو حبسه في قضايا المطبوعات والنشر، أو حرمانه من الحكم عليه بالعقوبات المدنية.

- عدم تلقي معونة أو هبة مالية من أي جهة أردنية أو غير أردنية.

- حق حضور الصحفي لجلسات المجالس والمحاكم والجمعيات والأندية، ونشر محاضرها، ما لم يقرّ غير ذلك من المحكمة؛ حفاظاً على النظام العام والآداب العامة وحقوق الأسرة.

- حقّ رفع دعوى قضائية للمتضرر من أيّ خبر، إذا لم تنشر الصحيفة الصادرة خارج الأردن النفي أو التصحيح.

- ترسيخ مبدأ شخصية العقوبة، وإلغاء مسؤولية رئيس التحرير الجزائية، إلا إذا ثبت اشتراكه الفعلي في الجريمة.

- ألا يقلّ عدد الصحفيين العاملين في المطبوعة الصحفية عن (3) مسجلين في النقابة.

- إضافة لبعض التعديلات الفنية المتعلقة بالتسميات والمسؤوليات.

- على صاحب المطبوعة الصحفية تقديم كفالة مالية للحكومة مقدارها 10 آلاف دينار؛ لضمان ما قد يترتب عليه من غرامات، أو تعويضات، أو رواتب، أو رسوم.

- الاستعانة بمفهوم المطبوعة الدورية بدل مطبوعة صحفية أو متخصصة.

ب- إعادة هيكلة دائرة المطبوعات لمواكبة المهام والأهداف الحديثة؛ لتصبح صاحبة رؤية قوامها الشفافية والمصداقية، والانفتاح على مختلف وسائل الإعلام، ووضع المواطن في صورة ما يجري من أحداث وما يتخذ من قرارات.

ت- تشجيع الاستثمار في قطاع الإعلام المقروء والصناعات المتعلقة به، واعتباره عملية استثمارية تساهم في رفع سوية كافة القطاعات، وهذا بدوره يقوم على تقديم التسهيلات وتحديث التشريعات، وتوفير المتطلبات الأساسية لمدخلات الإنتاج الإعلامي. وهنا لا بدّ من إجراء الدراسات اللازمة، وخاصة لواقع الصحافة الراهن وجدواها الاقتصادية، وسبل تطويرها، والمتطلبات التشريعية والتنظيمية، ومعوقات تطورها الاستثماري، وتقديم التوصيات، وعقد عدة دورات وندوات مع المختصين والمعنيين؛ لتقييم الدراسات، والوصول لخطّة شاملة لتعزيز الصناعة الإعلامية وتشجيع الاستثمار بها.

ث- مواكبة التطورات الحديثة في هذا القطاع، وإيصال الخبرات والتجارب والتكنولوجيا العالمية المبدعة، والأفكار المتطورة التي وصل إليها العالم، وتسخيرها لهذا القطاع، من خلال برامج وأدوات تمكّنهم من الاستفادة منها، وهذا بدوره يحتاج إلى متابعة حثيثة، والتنسيق مع السفارات والاستعانة بالبحث الإلكتروني، والتواصل مع مؤسسات العالم الدولية الكبرى؛ لتعزيز التعاون وزيادة المعرفة بين المؤسسات الإعلامية الأردنية ونظيراتها العالمية.

وتوزيع التقارير التي تصدرها الدائرة بشكل إلكتروني على المعنيين والمشاركين.

ج- رفع المستوى المهني للصحف من خلال التنسيق والتعاون مع الجامعات المعنية والمؤسسات الإعلامية الحكومية والمدنية؛ لإعداد برامج تأهيل وتطوير العاملين في قطاع الإعلام المقروء، والتواصل مع الجهات الممولة الخارجية والإعلامية الدولية المعنية؛ لإشراك الإعلاميين بدورات وبرامج تدريبية في كبريات المؤسسات المعنية في الدول المتقدمة، ووضع القواعد المحددة وبرامج التدريب وتطوير الأداء، وتعزيز روح المهنية والتميز والإبداع، والحرية المسؤولة، والتقيد بأخلاقيات المهنة، واحترام حقوق الآخرين، وذلك بعد تحديد الاحتياجات التدريبية في المؤسسات الإعلامية.

ح- تعزيز روح الرقابة الذاتية للصحف والصحفي، وزيادة مساحة التعاون والتقارب مع المؤسسات المعنية، وخاصة النقابة ومراكز الدراسة، واختصار الرقابة على الجانب الإداري، مع الحفاظ على الملاحقة القضائية القانونية، وترسيخ روح الولاء للوطن من خلال:

- تنظيم حوار وطني للاتفاق على قواسم مشتركة لمنطلقات وتوجيهات إعلامية وطنية، يتفق عليها ويشارك بها فعاليات المجتمع المختلفة (حكومية، الجسم

الصحفي، البرلمان، الأحزاب، مؤسسات المجتمع المدني)، يتمّ خلالها مناقشة مقترحات حول محاور السياسات الإعلامية، وبالتالي الوصول إلى توجّهات تصاغ على إثرها المنطلقات والتوجهات الإعلامية.

- إجراء الدراسات والتحليل حول مدى تنفيذ الصحف والمطبوعات لأجندة الأولويات الوطنية، وعقد الورشات الخاصة بذلك؛ لتعزيز هذا المفهوم، ووضع آلية مرنة لقياس مستوى الحريات المهنية ووسائل الإعلام، ومعرفة واقع الممارسة الديمقراطية وغايتها وطبيعتها، وترسيخ مفهوم المسؤولية الوطنية والديمقراطية المسؤولة في كلّ ما ينشر أو يكتب، وإصدار التقارير الدورية حول مستوى هذه الحريات والمهنية، وتنظيم ندوات لمناقشة ذلك، وعقد الندوات الدورية للوقوف على واقع تطبيق قانون المطبوعات والنشر، ووجهات نظر المعنيين في مضمون بنوده وحالة التطبيق، وإجراء تقييم دوري لاستجابة القانون وبنوده، لمتطلبات الترقّي بمستوى الحريات الصحفية، وتقديم الاقتراحات حول ذلك.

خ- بالتنسيق مع المركز الإعلامي الأردني، يصار الى تعزيز دور الناطقين الإعلاميين في المؤسسات لتوسيع قاعدة تفاعلهم مع الصحافة المقروءة، بل والإعلام وتوفير المعلومات والاستجابة للصحف، وذلك من خلال رصد ومتابعة أهمّ الأخبار والتساؤلات والاستفسارات الصحفية المرسله للمؤسسات الحكومية، ومتابعة الاستجابة لها من قبل الدوائر.

د- تعزيز التفاعل والتقارب بين الصحفيين والناطقين الإعلاميين، من خلال عقد الورشات المشتركة للتعريف بقانون المطبوعات، والحقوق الصحفية، وتعزيز دور الصحافة.

ذ- تشجيع المؤسسات الحكومية على إصدار أدلة إعلامية تتحدث عن المؤسسة، من حيث الأهداف والفلسفة، والبرامج والمشاريع، والخطط الموضوعية والتحديات والمعوقات، إضافة إلى أهمّ الأنشطة والتعليمات، وغيرها من المعلومات؛ لتكون مرجعا لكل إعلامي، وتعزيز العلاقة بين الصحفي والمؤسسة التي يغطّي نشاطها من خلال لقاءات دورية مع الوزير والمعنيين، وتمكين الصحفي من تشكيل معرفة شاملة تمنحه القدرة على تقييم أي معلومة أو خبر أو إشاعة.

إضافة لتنظيم برامج لقاءات الصحفيين مع الوزراء المعنيين، كلّ حسب اختصاصه، للإجابة عن المعلومات والتساؤلات المتعلقة بمؤسسته، وذلك لتعزيز مفهوم الصحفي المتخصص.

ر- تعزيز التواصل الإعلامي عبر المواقع الإلكترونية للمؤسسات العامة الإعلامية وغير الإعلامية، من خلال تعزيز هذه المواقع بأخر المعلومات المتعلقة بالمؤسسات العامة والخاصة، ومتابعة ذلك بالتنسيق مع نقابة الصحفيين والصحف.

ز- تعزيز دور دائرة المطبوعات والنشر لتصبح مركز للمعلومات الخاص بالأردن سياسياً واقتصادياً، وإنجازاً وفي سائر الميادين.

س- التعاون مع نقابة الصحفيين لترسيخ مفهوم ميثاق الشرف الصحفي، وليكون مرجعاً للعاملين في الصحافة، يلتزمون به ويعملون على تحقيق أهدافه، واعتبار أيّ مخالفة لأحد بنودها، مخالفة مسلكية تنال من شرف المهنة، من خلال عقد الدورات وورشات العمل والندوات حول ذلك، يدعى له الأكاديميون والصحفيون والمعنيون.

ش-الانفتاح على الجسم الصحفي والمؤسسات الصحفية، وترسيخ مبدأ التفاعل والتعاون والتشاور الدائم، وتعزيز مفهوم التفاعل من خلال:

- التزام الحكومة بتوفير المعلومات خلال فترة زمنية مقبولة للمواطنين يحددها القانون.

- حضور الاجتماعات العامة وجلسات المحاكم، والبرلمان والاتحادات والنوادي والجمعيات، ما لم يتم اتخاذ قرار بسريّة الجلسات، وخاصة البرلمان والمحاكم.

- حظر التدخّل في عمل الصحفي، أو ممارسة الضغط عليه أثناء أدائه لعمله، وعدم حمله على إفشاء مصادر معلوماته أو حرمانه من العمل الصحفي دون سبب مشروع تقدّره المحكمة.

- حظر توقيف الصحفي أو حبسه في قضايا المطبوعات والنشر.

- حقّ الصحفي إنباء محامٍ أمام القضاء، وما لم يطلب استثناء

- إلغاء المادة (150) عقوبات.

- تعميق مفهوم الحرية الصحفية، والتعبير من خلال إدخال هذه المفاهيم في المناهج المدرسية والجامعات، من خلال التعاون مع وزارتي التربية والتعليم العالي، وإصدار المطبوعات التوعوية المتعلقة بذلك.

الجوانب الفنية في الدائرة

9- وضع آلية متطورة لإجازة الكتب والمخطوطات، والتأكد من معاملاتها وحفظ سجلاتها، وتخزين جداولها في الحاسوب؛ ليسهل الوصول إليها، ومتابعة دور النشر والتوزيع؛ للوقوف على واقع المخالفات وتكرارها، والتأكد من الأوراق الثبوتية التي تحدّ من التزوير والحفاظ على حقوق الناشرين.

10- تسهيل عملية الحصول على التراخيص للصحف والمجلات المحلية وفق أحكام القانون، والتنسيق مع الجهات الأخرى المعنية للتسهيل على طالب الترخيص.

11- تعزيز الموقع الإلكتروني للدائرة بالتقارير الصحفية والتوجهات والتحليل، والدراسات المنبثقة عن اللقاءات وورشات العمل والندوات وغيرها، وإبراز الدور الحضاري لقانون المطبوعات والنشر، ودعمه للحريات الصحفية في الأردن.

تغذية مفهوم الذاكرة الوطنية من خلال جعل دائرة المطبوعات والنشر بؤرة للمعلومات السياسية وغيرها من القطاعات، بحيث تتولّى الدائرة جمع وتبويب وتهيئة المعلومات، وإعادة تنظيمها وتهيئتها للنشر، وبالتالي نشرها ضمن نظام المعلومات الوطني، وعبر الموقع الإلكتروني للدائرة.

12- تطوير عملية الطباعة الدورية لمجموعة الوثائق الأردنية، وتغطية النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المملكة، وتضمينها في مطبوعة واحدة.

13- مباشرة العمل في تطبيق قانون المطبوعات المطروح الآن أمام مجلس النواب، بعد إقراره من اللجنة القانونية في مجلس الوزراء، وخاصة إلغاء الرقابة على الكتب، مع إبقاء صلاحيات دائرة المطبوعات لإيقاف أي كتاب يخالف أحكام القانون.

14- وضع آلية متطورة لإجازة الكتب والمخطوطات، والتأكد من معاملاتها وحفظ سجلاتها، وتخزين جداولها في الحاسوب؛ ليسهل الوصول إليها، ومتابعة دور

النشر والتوزيع للوقوف على واقع المخالفات وتكرارها، والتأكد من الأوراق الثبوتية التي تحدّ من التزوير، والحفاظ على حقوق الناشرين.

15- تسهيل عملية الحصول على التراخيص للصحف والمجلات المحلية وفق أحكام القانون، والتنسيق مع الجهات الأخرى المعنية للتسهيل على طالب الترخيص.

16- تعزيز الموقع الإلكتروني للدائرة بالتقارير الصحفية والتوجهات والتحليل، والدراسات المنبثقة عن اللقاءات وورشات العمل والندوات وغيرها، وإبراز الدور الحضاري لقانون المطبوعات والنشر، ودعمه للحريات الصحفية في الأردن.

تغذية مفهوم الذاكرة الوطنية من خلال جعل دائرة المطبوعات والنشر بؤرة للمعلومات السياسية وغيرها من القطاعات، بحيث تتولى الدائرة جمع وتبويب وتهيئة المعلومات وإعادة تنظيمها وتهيئتها للنشر، وبالتالي نشرها ضمن نظام المعلومات الوطني وعبر الموقع الإلكتروني للدائرة.

17- تطوير عملية الطباعة الدورية لمجموعة الوثائق الأردنية، وتغطية النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المملكة، وتضمينها في مطبوعة واحدة.

18- مباشرة العمل في تطبيق قانون المطبوعات المطروح الآن أمام مجلس النواب، بعد إقراره من اللجنة القانونية في مجلس الوزراء، وخاصة إلغاء الرقابة على الكتب، مع إبقاء صلاحيات دائرة المطبوعات لإيقاف أي كتاب يخالف أحكام القانون.

تطوّر الصحف

1- كانت الصحف والمجلات هي الوسائل الإعلامية المعتمدة منذ نشأة إمارة شرق الأردن عام 1921، حيث اهتمّ الملك عبد الله اهتماماً كبيراً بوسائل الإعلام؛ نظراً لإدراكه أهميتها في تثقيف الناس وتوعيتهم، وإيصال الإخبار والتوجهات الملكية، حيث قام الملك عبد الله بإصدار

أ- صحيفة (الحق يعلو) أثناء إقامته في معان، وكانت بدايةً تُكتب بخط اليد، وصدرت الأعداد الأربعة الأولى منها في معان بين 1/30 - 3/17/1921 وكان شعارها أسبوعية عربية ثورية (1) (شفيق عبيدات، الصحافة الأردن في شرق الأردن 1920-1950، 1983، ص 25)

ب- جريدة (الشرق العربي) أول جريده صدرت بعد تأسيس الإمارة الأردنية، وهي الجريدة الرسمية الأولى للحكومة، ولكنها كانت تنشر المقالات السياسية والأدبية، والأبناء العالمية والمحلية، وتولى تحريرها الأديب الشاعر محمد الشريقي (سوري الأصل)، صدرت بشكل نصف شهري في 28/5/1923، وساهمت بسد الفراغ الإعلامي الرسمي والتوثيق حيث صدر منها 139 عدداً فقط، حيث تحوّلت بعدها إلى صحيفة تنشر البلاغات الرسمية والإرادات الأميرية، واستمرّت حتى الاستقلال، حيث صدرت بعدها باسم (2) (الأردن في خمسين عام 1921-1971 دائرة المطبوعات والنشر عمان 1972، ص 213)

ت- مجلة (الحمام) لصبحي أبو غنيمه، صدرت في برلين عام 1923، وهدفت نقل المعرفة العلمية والحضارية من أوروبا إلى الأردن، وصدر منها عددان.

ث- جريدة (الأردن عام 1923) صدرت بحيفا لصاحبها خليل نصر، ثم انتقلت إلى عمان برغبة من الملك عبد الله، صدر منها العدد الأول عام 1927،

بالمضمون الأدبي السياسي، حيث استمرّ صدورها أسبوعياً حتى عام 1949، حيث تحوّلت إلى الشركة الأردنية للصحافة والنشر، وبنفس رئيس التحرير، وهو لبناني الأصل، توقفت في منتصف الثمانينات لموت صاحبها.

ج- جريدة (الشريعة) لصاحبها محمود الكرمي وكمال عباس (صدرت وتوقفت عام 1927).

ح- صحيفة (صدى العرب) لصاحبها صالح الصمادي صدرت في 1927، وتوقفت بعد عام.

خ- صحيفة (الإنباء) لصاحبها مصطفى وهبي التل صدرت في 29 / 4 / 1928م، إلا أنّها لم تصدر بسبب القيود المادية

د- صحيفة (جزيرة العرب) صدرت في 1927، وتوقفت بعد عام، لصاحبها حسام الدين الخطيب.

ذ- صحيفة (صوت الشعب) صدرت ببيت لحم لصاحبها عيسى ألبندك، وتوقفت في عام 1957، وهي أسبوعية.

ر- صحيفة (الدفاع) التي صدرت في يافا ثم القاهرة بعد النكبة لصاحبها إبراهيم الشطي، ثم صدرت من القدس عام 1949، ومن ثم من عمان بعد عام 1967، لتدمج مع صحيفة (الجهاد) عام 1967 وتوقفت عام 1971، واهتمت بالأدب والثقافة والسياسة.

ز- صحيفة (الميثاق) صدرت في عمان عام 1933 بشكل أسبوعي؛ لتمثل رأي المعارضة السياسية.

س- صحيفة (الوفاء) التي صدرت بعمان عام 1938 وبشكل أسبوعي.

ش - صحيفة (الجزيرة) عام 1939 التي انتقلت من دمشق إلى عمان برغبة من الملك عبد الله الأول، لصاحبها تيسير صبيان، وهي أسبوعية سياسية واجتماعية أدبية.

ص - هناك جريدة (فلسطين) التي صدرت في يافا عام 1911، ثم في القدس وعمان عام 1949، أسسها داوود العيس، وكانت يومية سياسية إخبارية، وصدرت في الفترة 1947-1950 صحف الحق والعهد والبعث، والحرية والصريح واليقظة والنهضة، وشباب العرب والدفاع، والميثاق وصوت الخليل والأردن الجديد، ومجلة الفكر وحول العالم، وآخر الجند والهدف والإخبار، والوعي الجديد والشباب، والحوادث، والشعب

8- عام 1964 صدرت صحيفة (الصحفي) لضيف الله الحمود في عمان، وجروسلم استار باللغة الإنجليزية عام 1966. وفي 28/3/1967 دمجت صحيفتي فلسطين والمنار لمحمود الشرقي، وصدر عنهما صحيفة الدستور (الشركة الأردنية للصحافة والنشر)، بإدارة كامل الشريف وأخيه محمود الشريف.

9- جريدة الرأي صدرت في (2/6/1971) باسم المؤسسة الصحفية الأردنية، وهي ثاني صحيفة حكومية بعد الشرق العربي، إلا أن ملكية الصحيفة توزعت (الضمان الاجتماعي بنسبة 49،9٪ و15،1٪ للاكتتاب، و35،1٪ لمؤسسي الصحيفة)

10- وأصدر صبحي الكيلان جريدة الوفاء الأسبوعية في عمان في 21 نيسان 1938، واستمرت في الصدور لمدة عشرة سنوات، وتولّى صلاح طوقان تحريرها خلال عامي 1946 و1947، وأصدر تيسير ظبيان جريدة الجزيرة؛ لتعنى بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عمان في 27 تشرين الأول 1939، إلا أنّها عطلت بأمر من السلطات حتى 14 أيار 1944؛ بسبب تأييدها لانقلاب رشيد عالي

الكيلاي في العراق، واستأنفت الجريدة الصدور بصورة يومية إلى أن توقفت في 20 كانون الثاني في (1) 1954 (شفيق عبيد ص 11).

11- أصدر الجيش العربي مجلة الجيش العربي في عمان في حزيران 1940 (ربعيه)، وصدر منها 12 عدداً حتى عام 1943، وكان يشرف على تحريرها النقيب عارف سليم. شفيق عبيدات ص 98.

12- أصدر أمين أبو الشعر مجلة الرائد الأسبوعية؛ لتعنى بالشؤون السياسية والأدبية والاجتماعية في 20 حزيران 1940، وكانت مجلة مستقلة، ثم أصبحت الناطقة باسم حزب الشعب الأردني، حيث صدر منها 32 عدداً، وتوقفت في 6 تموز في 1947 (2) (نفس المصدر السابق)

13- صحيفة صوت الشعب اليومية، صدرت عام 1983، وقبلها كانت باسم الشعب (77) ثم بيعت، وأصبح مكانها صحيفة الأسواق اليومية عام 10/10/1993. ثم صدرت صحيفة العرب اليوم اليومية في عمان عام 1/5/1997 عن الدار الوطنية للصحافة والإعلام، والتي يملكها القطاع الخاص (رجائي المعشر)

14- ثم صدرت صحيفة الديار اليومية لصاحبها محمود الخرابشة عام 2004، وصحيفة الغد اليومية عام 2005 للقطاع الخاص، ثم صدرت صحيفة السبيل عام 2009، وهي صحيفة سياسية حزبية، يشرف عليها حزب جبهة العمل الإسلامي، أما صحيفة الجوردين تايمز فقد صدرت باللغة الإنجليزية في 26/10/1975 عن مؤسسة الرأي للصحافة والنشر.

الصحف الأسبوعية

15- أمّا الصحف الأسبوعية، فبعد صدور قانون المطبوعات عام 1992 وما تضمّنه من مجال كبير لحرية الرأي والتعبير، وقواعد رحبه لتطوير الإعلام الأردني، وإرهاصات للتوسع في الوسائل الإعلامية، شهدت الساحة الإعلامية الأردنية عشرات الصحف الأسبوعية، الحزبية منها والأدبية، والسياسية والثقافية والاجتماعية. ففي عام 1993 ظهرت صحف حزبية كالسيل، والوطن، والعهد، والمستقبل، وقبلها الأهالي عام 1990، وصحف سياسية اجتماعية كاللواء 1972، والصباح 1971، والفجر الاقتصادي 1976، والبلاد عام 1992، والميثاق وعبد ربه عام 1997، شيحان 1984، والأفق 1982، وصحف حوادث الساعة، والمجد، الأردن، والحديث عام 1995، الشاهد 2000، المحور عام 2002، وعشرات أخرى من الصحف الأسبوعية. (2) (دائرة المطبوعات)

16- ومن الصحف التي صدرت في العشرينات من هذا القرن جريدة الأردن، التي صدرت في حيفا سنة 1909، لصاحبها خليل نصر وباسيلا الجدع. حيث نقلت إلى عمان، فصدرت في حزيران يونيو 1927 (3) (شفيق عبيدات، الصحافة في شرق الأردن، ص 109).

تطور المطابع

17- لم تؤسس في شرق الأردن دور للطباعة والنشر، ولم تصدر فيها صحف قبل قيام الإمارة، وكانت أول مطبعة أنشئت في البلاد، هي مطبعة جريدة (الأردن) في عمان عام 1922، لصاحبها خليل نصر، وتلاها مطبعة مطبعة الشرق العربي سنة 1925، التي تولت طباعة جريدة الحقّ (الشرق العربي) الجريدة الرسمية. وبعدها بسنة أنشئت جريدة المطبعة الوطنية لصاحبها محمد نوري السمان، ثم أنشئت مطبعة

الاستقلال العربي لصاحبها جودت شعشعة سنة 1932، حيث تولّت هذه المطابع طباعة الصحف والجريدة الرسمية للإمارة، وبعض الكتب والمؤلفات المحلية

18- (علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر، عهد الإمارة، مركز الكتب الأردني الطبعة الثانية عمان 1989 ص 124)

تطور القوى البشرية الإعلامية

19- منذ بداية الصحافة الأردنية، وفي بداية العشرينات، والصحافة تعاني من مشكلتين: الأولى الدعم المالي، والثانية قلة المؤهلين للعمل الصحفي التحريري والفني، والمتعلق بعملية إنتاج الصحف من محررين ومونتير ومونتاج، وصف وتصميم وإخراج وطباعة، وغيرها من الأعمال الضرورية لإنتاج المطبوعات، واستمرّ الأمر حتى الستينات، وقد عوّض المحامون والمهندسون والأدباء والمثقفون، الذين تناولوا الجوانب الثقافية والسياسية النقص في الصحفيين، حيث كانت الصحافة في البداية أقرب إلى الرأي والأدب، والتي انعكست على طبيعة الخبر الذي جاء على نمط الرأي والموقف. وافتقدت الصحافة إلى كتّاب مستمرين لهم طابعهم والمتفرغين للمهنة، حيث ارتبطت هذه المهنة بالسياسة ومناهضة الحكومة، وجلب المتاعب للعاملين فيها، فكان مصدر الجريدة عادة شخصاً واحداً، أو أشخاصاً معدودين (جريدة الصحفي أصدرها وحررها ضيف الله الجمود).

21- وفي بداية السبعينات بدأت الصحافة تستقطب خريجي كليات الإعلام في القاهرة وبغداد، وخريجي العلوم الإنسانية، إضافة لخريجي دبلوم الإعلام في الجامعة الأردنية، إضافة إلى الدورات التدريبية التي كانت تعدها المؤسسات الإعلامية كوزارة الإعلام ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون، أو وكالة الأنباء، حيث كانت مهنة الصحافة تتمّ أو تكتسب بالخبرة، ثم تأسس قسم الإعلام في جامعة اليرموك عام

1980، إضافة إلى إنشاء تخصص الإعلام في الكليات المتوسطة؛ لتدريس التحرير الصحفي والإذاعة والتلفزيون، والعلاقات العامة، وأصبح الخريجون يرفدون وسائل الإعلام الأردنية والمؤسسات الوطنية الرسمية، التي بدأت تنظر إلى أهمية دور الإعلام، كذلك تلبية حاجة السوق العربي من الكوادر المدربة.

وتشير إحصائيات نقابة الصحفيين إلى أن نسبة الحاصلين على مؤهلات علمية العاملين في الحقل الصحفي زادت عن 85٪

21- وقد أقرّ قانون المطبوعات مواصفات قانونية ومدنية، ومهنية وتعليمية في رؤساء أو مدراء التحرير، وفي الصحفي نفسه، إضافة إلى التفرغ، كما هو وارد في قانون النقابة، حيث لا يكون محكوماً بجناية مخلة بالشرف، ومتمتعاً بالأهلية القانونية، ومدة التدريب اللازمة لحملة الشهادات. وقد ارتفع عد أعضاء نقابة الصحفيين من 488 عضواً عام 2000 إلى ما يزيد عن 885 عام 2008 عدا عن المسجلين في سجل المتدربين.

تحليل مضامين الصحف

1- في الفترة الواقعة ما بين 1921-1967 طغت على الصحف الموضوعات السياسية في الأخبار والتعليقات والمقالات، حيث احتلت المساحات الواسعة من الصحف والمجلات، والتي تناولت كافة المتغيرات السياسية والمعاهدات، ومحاولات المستعمرين التلاعب بمصائر شعوب المنطقة، وفرض القوانين والأنظمة الصارمة، ومكافحة الثوار، ومواجهة كل هذه المحاولات، كذلك تضمنت مضامين الصحف الدعوة إلى الوحدة ومناهضة المستعمرين.

2- حيث عكست مضامين الصحف الحالة السياسية، وخاصة النهوض القومي الذي برز بشكل كبير في الخمسينيات، وشكّلت حالة عامة أثرت على أنظمة

الحكم، بما فيها الأردن، الذي اضطرّ وأمام مشاريع سياسية، كان هدفها خدمة الأردن على المدى البعيد (حلف بغداد)، إلى النزول عند رغبة الناس الذين هروا وراء المشروع القومي، المنعكس من حالة الطغيان والاستعمار الفرنسي البريطاني والاستعمار الاسرائيلي الجديد، وهزيمة عام 1948، والذي كان المناخ الأكثر انسجاماً لنمو مثل هذه التيارات القومية، وحالة تعبيرية شعبية عامة للتخلص من واقع الحال، أما المضامين الأدبية والثقافية والاجتماعية، فلم تستأثر إلا بما تبقى من مساحات ضئيلة في الصحف.

3- وفي العشرينات تناولت محاربة الاستعمار والانتداب والصهيونية، وفي الثلاثينيات استسلمت الصحف لمضامين الثورات الفلسطينية والحرب ضد الانتداب، وظهور الحركات الحزبية، وتصاعد المعارضة للمعاهدة البريطانية.

4- وفي صحف الأربعينيات صعدت الصحف الدعوة إلى الاستقلال، ومحاربة الاستعمار والانتداب، وأظهرت مضامين الصحف آراء وطروحات أحزاب المعارضة، وخاصة إنهاء الانتداب البريطاني، ودعم الشعب الفلسطيني، وخاصة بعد النكبة الأولى.

5- وفي الخمسينيات تناولت الصحف آراء وأفكار التيارات القومية والشيوعية، والناصرية والإسلامية، وزاد عدد الصحف التي عكست كل الاتجاهات الفكرية، والدعوة إلى وحدة الضفتين، وخاصة بعد استشهاد الملك عبد الله، وطرده كلوب وحلف بغداد، والوحدة بين الأردن والعراق، والانقلاب على الهاشميين بالعراق، ثم حظر الأحزاب في نهاية الخمسينات.

6- وفي الستينات عكست الأوضاع الداخلية والخارجية، وحلّ الأحزاب عام 57 وهزيمة العرب عام 67، وما تبع ذلك من حرب استنزاف والعمل الفدائي،

الذي وصلت المرحلة معه إلى إجبار صحف الدستور والدفاع، على إصدار بلاغات ضد الحكومة الأردنية، فعطلت الحكومة هذه الصحف بموجب قانون المطبوعات عام 1967، ودمجت فلسطين والمنار، حيث ابتعدت الصحف عن مناقشة القضايا الحزبية.

7- في السبعينيات جاءت مضامين الصحف دعماً للقضية الفلسطينية، وخاصة بعد فك الارتباط مع الضفة عام 74، وتوحد العرب في حرب عام 1973، وظهور معاهدة كامب ديفيد، وتأثيرها على التوافق العربي.

9- أما الثمانينات، فقد ركزت الصحف على القضايا الداخلية للمواطنين، وغلب على مضامينها الجانب التنموي والأخبار الرسمية، وأخبار المحافظات، والأخبار الاقتصادية والرياضية، والخطط الاستثمارية والتنموية والبيئية، إضافة لمضامين لا باس بها حول مضامين حرب الخليج الأولى.

10- أما التسعينيات التي شهدت عودة الحياة الديمقراطية، وظهور قانون الأحزاب (92)، وإجراء للانتخابات النيابية وعودة الأحزاب، والمناداة بالتعددية وصدور قانون المطبوعات (93) الجديد، الذي استمد من روح الدستور، واحترام الرأي والرأي الآخر، ولم يسمح للحكومة بمشاركة الصحف برأس المال بأكثر من 30٪، وبالتالي توسع هامش الحرية، وبدا الإعلام يدخل في هموم الناس وحقوقهم، وبدأت جلسات ومداومات النواب تنشر، وبدأت الصحف الأسبوعية تنفرد بمضامين وعناوين صارخة، وموضوعات كبيرة، ملحس غيت، بنك البتراء، كازينو البحر الميت... إلخ، إضافة لاتفاقية السلام الأردنية الاسرائيلية، والتصرفات الإسرائيلية، وأطماعهم في الضفة الغربية وخاصة القدس، وغيرها من مضامين.

11- وفي بداية القرن الحادي والعشرين تميزت الصحف بديمقراطية كبيرة، تناولت كافة القضايا المحلية والإقليمية والدولية، وظهر الانفتاح على العالم، وممارسة الصحافة لدورها الرقابي على الحكومة والنواب، وبدأت المضامين تتضمن نقداً عنيفاً للحكومات ولأداء النواب، وظهر توجه إعلامي للدعوى لإسقاط أي حكومة أو مجلس نواب، أو وزير، أو أي موظف رسمي غير قادر على القيام بواجبه.

12- وظهرت عملية انفتاح المؤسسات على الإعلام، وترسخت عملية المتابعة الإعلامية، والإشارة إلى الفساد وحقوق الإنسان، خاصة بعدما أعطى الملك الإعلام الحرية التي سقّفها السماء، فتطور الإعلام إلى مستوى أصبح من السلطات الفاعلة القادرة على تغيير القرارات وتشكيلات الحكومات، وتوجهات النواب، وأصبحت هناك نظرة نحو المزيد من التطور الإعلامي، والتنافس مع العالم المحيط، فأصبحت مضامين صفحات الصحف وتقنياتها منسجمة مع الموضوعات وزخم المعلومات بها، وإلى درجة وصل عدد صفحات الصحف إلى ما يزيد عن 100 صفحة، تتضمن ملاحق تحوي كل اهتمامات المواطن الثقافية والاجتماعية، والاقتصادية والسياسية.

13- في حقبة السبعينات استمرت مضامين الصحف تركّز على انعكاسات الأحداث السياسية، وتأثيرها على حاضر ومستقبل القضية الفلسطينية، وبالتالي الأردن، كما هو الحال في حرب عام 73 وعملية السلام المصرية الإسرائيلية، حيث ركّزت الصحف الأردنية على المطالب القومية، ومناصرة القضايا العربية والإسلامية، ومحاربة الاستعمار، والظلم والفساد، والبطالة والفقر، وبدأت تظهر قضايا الناس وتحدياتهم، وبدأت المضامين الاقتصادية والرياضية تأخذ جانباً محترماً من المساحات الصحفية.

تطور قوانين المطبوعات والنشر في الأردن

1- على الرغم من الإعلان عن صدور إمارة شرق الأردن في عام 1921، وصدور صحف أهمها صحيفة (الشرق العربي)، إلا أنه لم يصدر قانون للمطبوعات ينظّم شؤون الصحافة آنذاك إلا عام 1928، حيث صدرت القوانين بشكل متتالٍ من خلال إدخال إضافات أو حذف بنود، والتالي أهم القوانين التي حكمت الصحافة والمطبوعات الأردنية.

2- قوانين 1928-1955: سبق صدور قانون 28 تعليمات أصدرها رئيس النظار (حسن أبو الهدى) في 12/3/1927، سمّيت تعليمات مديرية المطبوعات والجريدة الرسمية، والتي تضمّن بندها الرابع صلاحية المديرية إعطاء الرخص للمطبوعات وفقاً لقوانينها المتبعة.

3- صدر أول قانون للمطبوعات والنشر عام 1928 اقتبست مواده من قانون المطبوعات العثماني الصادر عام 1909، غير أنه عدل المادة الثانية من القانون، بحيث تضمّن صلاحية مدير المطبوعات بمنح الرخص والتحصيل العلمي لمدير تحرير الصحف، والتمتع بالحقوق المدنية، أي ألا يكون محكوماً عليه بجريمة أخلاقية، إضافة إلى (فقرة هـ)، التأمين المطلوب (150 جنيهاً فلسطينياً للنشرة السياسية، و100 للمطبوعة السياسية). (فقرة و)، إضافة لاشتراط استكمال هذه المتطلبات عند طلب إعادة المطبوعات السياسية التي تعطلت عن الصدور.

4- ثم صدر قانون عام 1933 الذي تضمن إيداع مبلغ مئة جنية فلسطيني نقداً، أو يقدم الكفالة التي توافق عليها الحكومة، وكذلك دفع نفقات المحاكم والغرامات التي تفرضها المحاكم والتعويضات.

5- قانون 1939: شهد تطوراً في مجال مراقبة المطبوعات، وخاصة بعد أن أصدرت الحكومة قانون الدفاع رقم 3 لسنة 1939، وسمّي نظام مراقبة المطبوعات، حيث أُلغي القانونان السابقان، وفُرضت مواد حدّت من الحريات الصحفية والعامّة.

6- قانون 1945: عادت الحكومة وأصدرت قانوناً مؤقتاً للمطبوعات رقم 20 لسنة 1945، وهو قانون معدل لقانون المطبوعات والمطابع العثمانية، شدّت من خلاله العقوبات على صاحب المطبوعة، وقضت بإغلاق المطبوعة في حال ارتكابه لأي مخالفة حصرها القانون، وترجمت هذه الفترة إلى حالة التشدّد في مطالبة أحرار الأمة في تلك الفترة الزمنية، وأحزابهم السياسية بإلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية، واستقلال الأردن، وخروج القوى البريطانية المستعمرة منه، وهذا ما ترفضه القوى المستعمرة، حيث فرض المعتمد البريطاني (هنري كوكس) أن تكون قوانين المطبوعات المطبقة في الأردن، ماثلة للقوانين العثمانية المطبقة في فلسطين أيام الانتداب البريطاني.

7- قانون 1953: بعد صدور الدستور الأردني عام 1952، وما تميّز به من تطور على الفكر السياسي في الأردن، فقد بدأت حقبة جديدة من حرية الرأي والصحافة، منحها الدستور، وترجم ذلك قانون المطبوعات رقم 79 لسنة 1953، وتوافق مع صدور قانون للأحزاب السياسية رقم 3 لسنة 1954، حيث ترجمت هذه القوانين، ما نصّ عليه الدستور في المادة (15)، التي أكّدت على أنّ الصحافة والطباعة حرّتان ضمن القانون، ولا يجوز تعطيل الصحف، ولا إلغاء امتيازها إلاّ وفق أحكام القانون، وعليه فقد أتاحت هذه المادة تأسيس نقابة الصحفيين عام 1953، وصدرت العديد من الصحف الاجتماعية والأدبية، والاقتصادية والسياسية، وخاصة الحزبية

(الراية/ حزب التحرير، الكفاح الإسلامي / الإخوان المسلمين، النضال/ العاملين في الحقل السياسي الأردني)، حيث زاد عددها عن 47 صحيفة ومجلة.

8- وتضمن هذا القانون إلغاء القانون العثماني والقانون الفلسطيني، ونصت المادة (2) منه على (الصحافة والمكتبة والمطبعة حرة، ولكل شخص الحق في حرية التعبير عن رأيه، وفي إذاعة الآراء والأبناء بمختلف وسائل النشر، ولا تقيد الحرية إلا في نطاق القانون، وأعطت الفقرة (1) إمكانية حصول الأجنبي على رخصة للمطبوعات الدورية، إضافة إلى الأردني، شريطة المعاملة بالمثل، غير أنها حظرت المادة 27 على المطبوعات نشر أي أخبار عن جلالة الملك والأسرة المالكة، أو وقائع الجلسات السرية لمجلس الأمة، ووقائع المحاكمات السريّة، أو ما تحظر المحاكم نشره، أو كل ما هو منافٍ للآداب أو الأسرار العسكرية، أو تحقير الديانات أو المذاهب، إلا إذا أجازت من مدير المطبوعات.

9- قانون 1955: لم يختلف عن القانون السابق إلا بإضافة تتعلق بالشروط الواجب توفرها في أصحاب المطبوعة ومحرريها، والتي تقضي بعدم ممارسة أي مهنة غير مهنة الصحفي، إضافة لإعطاء رئيس مجلس الوزراء صلاحية منح الرخص، بعد أن كانت في القانون السابق لوزير الداخلية، كذلك زيادة قيمة الغرامة لمن يصدر مطبوعة دورية من 10 - 50 ديناراً أردنياً، وفرضت المادة 11 الحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر للمحرر المسؤول، الذي لا ينشر رداً على الخبر الكاذب، وأعطى القانون الجديد الصلاحية لمجلس الوزراء بإلغاء رخصة أية مطبوعة، أو تعطيل صدورها، إذا دعت المصلحة العامة. (المادة 62)، وطالبت المادة 63 أصحاب الصحف الملغية أو المعطلة، التقدّم بطلبات الترخيص حسب مقتضى هذا القانون.

10- تبع ذلك أحداث سياسية مؤسفة أعوام 1956، 1957 أدت إلى وجود فوضى عامة في الوطن، هددت أمنه الوطني خاصة، بتغلغل الأفكار المتعددة والمستوردة من خارج الأردن، ومحاولتها جعل الساحة الأردنية مرتعاً خصباً للمصراعات والأطماع والهيمنة، ممّا دعا بتدخل الجيش، وأخفقت التجربة الديمقراطية في الأردن، وزادت مراقبة العمل في قانون المطبوعات، حيث كانت المرحلة في غاية الخطورة والحساسية، فرضت على رئيس الحكومة إبراهيم هاشم في 24 / 4 / 1957 فرض الأحكام العرفية، وحلّ الأحزاب السياسية، وإلى مستوى فرض حظر التجول.

11- قانون عام 1967: تأسست وزارة الإعلام في تموز عام 1964 (إبان حكومة بهجت التلهوني، حيث عين صلاح أبو زيد أول وزير للإعلام)، وأصبحت الوزارة مسؤولة عن الملف الإعلامي بعد أن كانت وزارة الداخلية، وبناء عليه تمّ إدخال وزارة الإعلام في التعريفات القانونية المتعلقة بها، على قانون المطبوعات، حيث تمّ إدخال اسم الوزارة والوزير، والمطبوعة الصحفية والمطبوعة الدورية، وتعريف الصحفي، والصحافة، إضافة لإدخال نشرة وكالة الأنباء كمطبوعة دورية، التي استحدثت الوكالة كقسم في دائرة المطبوعات عام 1965، وتضمّن القانون 73 مادة، واشترط القانون ألا يقلّ رأس مال (الصحيفة اليومية) عن 15 ألف دينار أردني، نقداً أو كآلات طباعة أو كليهما، والمطبوعة المؤقتة عن 35 ألف دينار أردني نقداً.

13- قانون 1973: تشابه قانون 1973 مع القانون السابق، غير أنّ مجموع مواده جاءت بـ 78 بدل 73 مادة، جراء تقسيم بعض المواد، كذلك انخفضت قيمة رأس مال المطبوعة الدورية إلى 10 آلاف بدل 15 ألف، والمطبوعة المؤقتة إلى 3 آلاف دينار، بدل خمسة آلاف، وهذا يشير إلى أنّ هذا القانون سهّل من عملية إصدار الصحف، ومنحها المزيد من الحرية، وهذا بطبيعة الحال يعكس مدى الانفراج السياسي في

البلاد، حيث وصفت آنذاك بالمد والجزر، حيث كانت مواد القانون تطبّق وفق الأوضاع السياسية في البلاد، ففي عام 1973 وخلال حرب تشرين اعتمدت دائرة المطبوعات والنشر، ولعدة أيام مراقبين يداومون بالصحف اليومية؛ لمراقبة مواد الصحف ومضامين الصحيفة، وهو اجتهاد لم يرد أساساً في مواد القانون.

استمرّت حتى عام عام 1989، والتي عادت على إثرها مظاهر الحياة الديمقراطية بانتخابات مجلس النواب، وإصرار النظام السياسي على اتخاذ الديمقراطية منهجاً وأسلوباً في الحياة، حيث تمّ إلغاء الأحكام العرفية، وإصدار قانون للأحزاب عام 1992، والذي أعطى الناس الحق في تشكيل الأحزاب، وبالتالي المناادة بالتعددية السياسية التي لم تكن معهودة في الإقليم العربي، وفتحت الحريات على مصراعها.

14- قانون 1993: وبناء على استحقاقات الحياة الديمقراطية، فقد صدر قانون المطبوعات رقم 10 لعام 1993، والذي أجمعت عليه الأوساط الإعلامية والحزبية، والنيابية والسياسية، بأنّه أفضل قوانين المطبوعات والنشر التي صدرت على الإطلاق، حيث تضمّن مواداً عكست روح الدستور الأردني ومقتضيات المادة 15 من الدستور. وقد وصفت المادة الثالثة من القانون الجديد بأنّ الصحافة والطباعة حرتان، وأنّ حرية الرأي مكفولة لكلّ أردني، وله أن يعرب عن رأيه بحرية كاملة قولاً وكتابةً وتصويراً ورسماً، وفي وسائل التعبير والإعلام.

ولأول مرة تذكر نقابة الصحفيين كمؤسسة مجتمع مدني في نصّ القانون، وكما هو في المادة الثانية، كذلك اعتمد نصّ تعريف الصحفي بالضبط، كما عرّفه قانون نقابة الصحفيين، أي اعتباره عضواً في النقابة، واتخذ من الصحافة مهنة له. كذلك تضمنت المادة الخامسة على حقّ المواطن بالاطلاع على الوقائع والأفكار والاتجاهات

والمعلومات في المجالات التي تهم المجتمع؛ أي حقّ حصوله على المعلومة الذي صدر قانون خاص بذلك. كذلك حق المطبوعة ووكالة الأنباء والمحرر الصحفي والصحفي إبقاء مصدر معلومته والأخبار التي يتمّ الحصول عليها، سرّية، إلا إذا أقرّت المحكمة غير ذلك في حدود (حماية أمن الدولة، منع الجريمة، وتحقيقاً للعدالة) وتميّز القانون بإعطاء الأحزاب حرية إصدار الصحف دون شروط وخاصة المالية، وهو أقرب ما يكون لقانون 1953.

ونتيجة لهذا القانون فقد برزت الصحافة الأسبوعية، وازدهرت إلى درجة وصفت بأنّها تجاوزت في حريتها الأعراف وبعض حدود القانون، الأمر الذي تعددت الشكاوي في المحاكم، خاصة وأنّ القانون لم يتضمن مواد خاصة بالعقوبات. بدأ الاهتمام بوسائل الإعلام منذ حصول الأردن على الاستقلال عام 1946؛ لأيمانه بأنّ الإعلام يشكّل ركيزة من ركائز تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وسعى الأردن إلى التطوير في وسائل الإعلام من خلال روى ماهية المعامل لعمل الإعلام الأردني؛ لخدمة أهداف الدولة، ولتعبّر عن ضمير المواطن وهويته، وللحديث عن الإعلام الرسمي في الأردن، فإنّ ذلك يدفعنا إلى الحديث عن وسائل وأدوات الإعلام الأردني، التي ستتمّ مناقشتها في الفقرات اللاحقة. (شفيق عبيدات وآخرون، مسيرة الصحافة الأردنية مطابع الرأي، 2003 ص 43-64)

15- كذلك أعطت المادة الخامسة الأحزاب السياسية والمؤسسات الثقافية والاجتماعية والنقابات، الحق في التعبير عن الآراء والإنجاز في مجال نشاطاتها، من خلال المطبوعات، وسمحت المادة السادسة لتلك المؤسسات أو للأشخاص، بإصدار وتملّك المطبوعات الصحفية، وطالبت المادة السابعة الجهات الرسمية

تسهيل مهمة الصحفي والباحث في الاطلاع على برامجها ومشاريعها، وفي الجانب الآخر لم يجز القانون للحكومة أو لأي مؤسسة حكومية عامة إصدار أي مطبوعة صحفية سياسية، يومية أو غير يومية.

وكذلك تخفيض مساهمة الحكومة والمؤسسات الرسمية العامة، والصناديق التابعة لها إلى 30% من رأس مال الشركة الصحفية، كما جاء في الفقرة 2 من المادة 19، حيث حدّد القانون مهلة سنتين من إصدار القانون لتصويب الأوضاع أو تمديدها لمدة مماثلة، أو مدد لا يزيد مجموعها عن ذلك، ومنح صلاحية ذلك لمجلس الوزراء، كذلك حدّد القانون فترة 30 يوماً من تاريخ تقديم طلب إصدار مطبوعة صحفية لموافقة الرئاسة على الإصدار، أو عدم الموافقة، وأعطت صاحب الطلب في حالة الرفض اللجوء للطعن في محكمة العدل العليا.

16- تضمّنت المحظورات التي يحاسب القانون على نشرها ما يلي: الأخبار التي تمس الملك أو الأسرة الحاكمة، أي معلومات عن القوات المسلحة الأردنية، إلا إذا أجاز نشرها من جهات مأذونة في القوات المسلحة. المقالات والمواد التي تشمل تحقير إحدى الديانات والمذاهب المكفول حريتها في الدستور.

المقالات والمواد التي تسيء للوحدة الوطنية أو التحريض على ارتكاب الجرائم، أو زرع الأحقاد وبذر الكراهية والشقاق والتنافر بين الأفراد، أو ما يقصد به زعزعة الثقة بالعملة الوطنية. نشر لوقائع الجلسات السرية لمجلس النواب والمحاكم. إهانة الشخصيات ورؤساء الدول العربية والإسلامية والصديقة، والإساءة للأفراد وكرامتهم وحرياتهم الشخصية، أو المنافية للأخلاق والآداب العامة. نشر إعلانات عن الأدوية دون إجازتها من وزارة الصحة.

17- قانون 1997: لقد كان لنشر الصحف الأسبوعية مواد صحفية مخلّة بالآداب العامة، والعادات والتقاليد، والإساءة للأفراد والمؤسسات والاقتصاد الوطني، ولعدم وجود عقوبات واضحة، فقد عدلت بعض المواد التي تتعلّق بالشروط الواجب توفرها برئيس التحرير المسؤول، وطالبت بتفرغه الكامل، وبخبرة لا تقلّ عن عشر سنوات، والحظر على أي مطبوعة متخصصة الكتابة في غير المجال الذي رُخصت لأجله، كذلك ألغت البنود التي حظرت على الحكومة إنشاء الصحف أو تحديد مساهماتها بـ30٪، واستعوض عنها بفقرة رفعت من رأس مال الصحيفة اليومية، إضافة إلى إجراءات تتعلق برئيس التحرير وصحف الأحزاب.

18- قانون 1998: بعد صدور قرار محكمة العدل العليا في 29/1/1998 على وقف العمل بقانون المطبوعات والنشر لعام 1997، وإلغاء العمل به، واعتباره مخالفاً للدستور، بناء على القرار الذي صدر في 26/1/1998 اضطرّت الحكومة لإعداد قانون جديد، فصدر قانون رقم 8 لعام 1998. إلا أنّ القانون لم يرتقِ إلى مستوى طموح الوسط الصحفي، خاصة في المواد المتعلقة برأس مال الصحف، والتي خفّضها القانون الجديد من 600-500 ألف دينار للصحف اليومية، ومن 300-100 ألف دينار للصحف الأسبوعية.

كذلك أدخل القانون الجديد المادة 14 التي استثنت المؤسسات والدوائر الرسمية، والجامعات والمؤسسات الأهلية ذات النفع العام من شروط رأس المال المطبقة على الصحف الأخرى.

19- وكذلك اشترط القانون الجديد في الفقرة (أ) من المادة التاسعة على ضرورة أن يكون مراسلو الصحف الخارجية ووسائل الإعلام من صحفيين أردنيين أو عرب، أو أجانب حاصلين على موافقة نقابة الصحفيين بممارسة عملهم وبموافقة

الوزير. كل ذلك أصّر القانون على المادة 12 من قانون 1997 والتي ترفض أن يتلقّى صاحب المطبوعة أو رئيس تحريرها الأموال من أي دولة أو جهة غير أردنية (قانون 1993 وافق بموافقة الوزير)، كذلك ألغى القانون الجديد حقّ صاحب طلب ترخيص مطبوعة جديده اللجوء لمحكمة العدل العليا في حالة رفض مجلس الوزراء ذلك.

20- قانون 1999: كان لضغط نقابة الصحفيين ومحاولة الصحف وضع صيغة توافقية مع الحكومة حول قانون المطبوعات، وخاصة الصحف الأسبوعية، تمّ إصدار قانون جديد عام 1999، حيث تمّ تخفيض رأسمال الصحف الأسبوعية من 100 - 50 ألف دينار، كذلك تمّ التوافق على العقوبات على أن ينظر في العقوبات في المحاكم المختصة (محكمة البداية)، وتمّ إلغاء المادة 150 من قانون العقوبات، وأصبح بإمكان الصحفي إرسال محام بدلاً منه، وحظر فرض الرقابة المسبقة على الصحف الأردنية، وعدم إيقاف صدور الصحيفة وإلغاء التراخيص، إلّا بقرار قطعي من المحكمة، وهذا يعني إلغاء كامل للرقابة وحقّ الوصول للمعلومات، وعدم جواز ممارسة غير الصحفي مهنة الصحافة، بما في ذلك مراسلة المطبوعات الدورية، ووسائل الإعلام الخارجية، واستعمال الصفات والألقاب، ولا يشمل ذلك كتّاب المقالات، وعدم جواز توقيف الصحفي أو حبسه في قضايا المطبوعات والنشر، أو حرمانه من الحكم عليه بالعقوبات المدنية.

النظريات الإعلامية - جدول مقارنات

عناصر المقارنة	النظرية السلطوية	السوفيتية الشمولية	نظرية الحرية	المسؤولية الاجتماعية
متى نشأت	في إنجلترا في القرنين 16، 17 وكان لها انتشار كبير، ولا تزال تمارس في بلاد كبير	في الاتحاد السوفيتي رغم أن بعض جوانب هذه النظرية قد مارستها ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشستية	تبنتها إنجلترا بعد عام 1688 وفي أمريكا كما توجد في بلدان أخرى	في أمريكا في القرن العشرين
مصدرها	فلسفة السلطة المطلقة للملك أو حكومته أو كلاهما (نظريات أفلاطون، أرسطو، ميكافلي، هوبز وهيجل)	الفكر الماركسي واللينيني والستاليني مخلوطاً بأفكار هيجل في القرن 19	كتابات ملتوك ولوك وميل والفلسفة العامة لمذهب العقلانية والحقوق الطبيعية	كتابات لوك ولجنة حرية الصحافه في بريطانيا والممارسون لقوانين النشر
أغراضها الرئيسية	حماية وتوطيد سياسة الحكومات القابضة على زمام الحكم وخدمة الدولة	زيادة نجاح واستمرار النظام الاشتراكي وبوجه خاص دكتاتورية الحزب الشيوعي	الإعلام والترفيه والحصول على الربح لكن الغرض الأساسي هو المساعدة على كشف الحقيقة ومراقبة أعمال الحكومة	الإعلام والترفيه والحصول على الربح والغرض الأساسي هو رفع التصادم إلى مستوى المناقشة
من له الحق في استخدام الوسيلة	من يستطيع الحصول على تصريح ملكي أو رخصه مماثلة	الأعضاء المواليون والمتعصبون للحزب	أي فرد لديه الإمكانيات المالية لتأسيس منشأة إعلامية	أي إنسان لديه شيء يقوله

كيفية الإشراف عليها	عن طريق الحكومات أو الاتحادات فرض رقابه إدارية	الإشراف الحكومي والعمل الاقتصادي السياسي للحكومة	عملية التصحيح الذاتي للحقيقة في سوق حرة للأفكار بواسطة المحاكم	رأي الجماعة فعل المستهلكين آداب المهنة
المحظور نشره	نقد الجهاز السياسي والموظفين الرسميين المالكين للسلطة	نقد أهداف الحزب الشيوعي وإن كان مباحاً نقد الخطط اليومية	التشهير الأدبي المكشوف والمواد الضارة بالأخلاق والتحريض على العصيان والتمرد إثناء الحرب	التدخل في الحقوق الفردية الخاصة والمصالح الاجتماعية الحيوية
الملكية	خاصة أو عامة	عامة	خاصة على وجه	خاص إذا لم تسيطر عليها الحكومة
الفروق الجوهرية بينها وبين النظريات الأخرى	هي أذاه لجعل سياسة الحكومة فعالة ولو أنه ليس من الضروري أن تمتلكها الدولة	مملوكة للدولة وعليها رقابة صارمة وهي فقط موجودة كسلاح من أسلحة الدولة	وسيله للرقابة على أعمال الحكومة ومواجهة الاحتياجات الأخرى للمجتمع	يجب أن تفترض هذه الوسائل أن عليها مسؤولية اجتماعية، وإن لم تفعل، فيجب أن تتبع وسائل ملتزمة بالمسؤولية الاجتماعية

4. مواصفات الناطق الإعلامي

أ_ المعرفة والدراية التامة بأعمال المؤسسة الفنية والإدارية، وبخبرة لا تقل عن خمسة سنوات عمل في المؤسسة، ويكون حاصلاً على الشهادة الجامعية، ويفضّل في الصحافة والإعلام.

ب- القدرة على بناء العلاقة المؤسسية مع أطراف صنع القرار في المؤسسة، ومصادر المعلومات، بحيث يتمتع بحسّ إعلامي واعٍ.

ت- الإلمام بالثقافة العامة وبفن الاتصال، ومهاراته وقدرته على الإقناع، ومملكة التشاركية مع المواطنين.

ث- الخبرة والمعرف التامة بخصائص وسائل الإعلام كافة، والقدرة على التعامل الفني مع كل وسيلة، وإجادة عمل وصياغة الأخبار والتقارير، والريورتاجات والتحقيقات الإعلامية.

ج- الخبرة بخاصّ الجمهور وعاداته وقيمه، وأعرافه واهتماماته، باعتباره الجهة المستهدفة، وإتقانه المميز لمهارات الاتصال.

ح- التمتع بالمصدقية والعلاقات الطيبة مع وسائل الإعلام، وبناء شبكة من العلاقات مع الإعلاميين.

القدرة على فتح قنوات الاتصال مع الجمهور المستهدف لبرامج التوعية والمشاريع الإعلامية.

خ- المحافظة على خصوصية استفسارات الصحفيين والإعلاميين، بما يحقق مفهوم السبق الصحفي

5. متطلبات تنفيذ المهام

أ- وضع نظام خاص بالناطقين الإعلاميين يحدّد وضعهم الإداري والفني والمالي.

ب- ارتباط الناطق الإعلامي مع وزير الدولة لشؤون الإعلام / الناطق الرسمي للحكومة، والتنسيق الدائم مع الرئيس الأول في المؤسسة.

ت- توفير مخصصات مالية سنوية تتناسب مع طبيعة البرنامج الإعلامي التوعوي السنوي، المعدّ من خلال الناطق.

ث- توفير كادر عمل مساند لتنفيذ مهام وبرامج مؤسسة الناطق الإعلامي والأجهزة اللازمة.

ج- صرف مكافآت مالية وشهرية للناطق الإعلامي، تتناسب مع الخبرة والدرجة والموقع الوظيفي؛ لتحقيق العدالة والمساواة بين الناطقين الإعلاميين في المؤسسات كافة.

مدونة السلوك لعلاقة الحكومة مع وسائل الإعلام:

- 1- أقرّ مجلس الوزراء في الجلسة التي عقدها يوم الخميس 24/12/2009 في حكومة سمير الرفاعي مدونة قواعد السلوك لعلاقة الحكومة مع وسائل الإعلام.
- 2- وجاءت هذه المدونة انطلاقاً من المبادئ التي أقرّها الدستور والقوانين الناظمة لممارسة مهنة الصحافة، واستناداً إلى الرؤية الملكية للإعلام، التي أكّدت على ضمان حرية الصحافة، وحقها في العمل بمهنية واستقلالية.
- 3- وجاءت المدونة كذلك انسجاماً مع بنود ميثاق الشرف الصحفي لنقابة الصحفيين والمعايير المهنية الصحفية، المعتمدة عالمياً، وهي تأتي في إطار التزام الحكومة بتنفيذ ما ورد في كتاب التكليف السامي، باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان حرية التعبير، وفسح المجال أمام الإعلام المهني الحرّ المستقلّ؛ لممارسة دوره ركيزة أساسية في مسيرة التنمية الوطنية.

4. مدونة قواعد السلوك لعلاقة الحكومة مع وسائل الإعلام:

انطلاقاً من المبادئ التي أقرّها الدستور والقوانين الناظمة لممارسة مهنة الصحافة، واستناداً إلى الرؤية الملكية للإعلام، التي أكّدت على ضمان حرية الصحافة وحقها في العمل بمهنية واستقلالية، وانسجاماً مع بنود ميثاق الشرف الصحفي لنقابة الصحفيين والمعايير المهنية الصحفية المعتمدة عالمياً، وتأسيساً على كتاب الردّ على كتاب التكليف السامي، وتأكيداً على التزام الحكومة بأهمية دور وسائل الإعلام بمختلف أصنافها المقروءة والمسموعة، والمرئية والإلكترونية وغيرها، وضرورات العمل بحرية واستقلالية، وتعهّدها بأن تبني علاقتها مع وسائل الإعلام على أساس التواصل واحترام دور هذه الوسائل، وحقها في الحرية والاستقلالية، وفي الحصول على المعلومة وفق أحكام التشريعات النافذة.

تعلن الحكومة ما يلي:

(1) الالتزام باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لضمان حرية التعبير، وحق وسائل الإعلام بحرية واستقلالية.

(2) الامتناع عن أية ممارسات مغلوبة تمت في إطار الاسترضاء والمهادنة؛ بسبب الخوف من الابتزاز، أو سعياً وراء الشعبية الآنية، بما في ذلك تقديم الحوافز المالية أو العينية، التي تستهدف التأثير على الصحفيين أو وسائل الإعلام، والعمل على إخضاع أي ممارسة لا تنسجم مع القوانين ومع ميثاق الشرف الصحفي المعتمد من نقابة الصحفيين الأردنيين، ومع بنود هذه المدونة للمساءلة القانونية.

(3) اتخاذ ما يلزم لضمان عدم استخدام الاشتراكات في الصحف والمجلات، ووسائل الإعلام الأخرى؛ للتأثير على حرية الصحافة، أو على استقلالية المؤسسات الصحفية.

ولتحقيق هذه الغاية، ستتوقف كل الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية والعامّة والبلديات، عن الاشتراك المباشر في الصحف، وسيتمّ تلبية حاجات الوزارات والدوائر والمؤسسات عن طريق الشراء المباشر من السوق، وفق معايير واضحة يقرّها مجلس الوزراء، وبما يضمن عدم التأثير على وسائل الإعلام من جهة، والحفاظ على المال العام من جهة أخرى.

(4) ربط الإعلانات بمعايير مهنية، حيث سيقوم وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال بتعميم هذه المعايير على الوزارات والمؤسسات، بحيث لا تستخدم هذه الإعلانات وسيلة للتأثير على استقلالية وسائل الإعلام، وبما يضمن ثبات الجدوى من إنفاق المال العام.

5) تلتزم الحكومة بعدم تعيين أي صحفي أو أي شخص عامل في أي وسيلة إعلامية، في أي دائرة حكومية أو مؤسسة رسمية أو عامة أو بلدية، وذلك حفاظاً على استقلالية وسائل الإعلام، بما يمكنها من أداء دورها، ومنعاً لأي تضارب في المصالح، وسيكون التفرغ الكامل شرطاً للتعيين في دوائر الحكومة ومؤسساتها وفي البلديات، بما في ذلك وظائف المستشارين والناطقين الإعلاميين في الوزارات، والمؤسسات الرسمية والعامة والبلديات، وتلتزم الحكومة بعدم الحصول على خدمات من الصحفيين بشكل دائم أو مؤقت، مقابل أي مكافأة مادية.

6) الاهتمام بما تنشره وسائل الإعلام ومتابعته، والأخذ بجوانبه الإيجابية، وتوضيح الحقائق والردّ على أي معلومات غير دقيقة.

7) ويسري العمل بهذه المدونة اعتباراً من تاريخ اعتمادها من مجلس الوزراء، وهي ملزمة لجميع الوزراء والمسؤولين والموظفين العميين.

رئيس الوزراء يصدر تعميماً لتنفيذ مدونة السلوك لعلاقة الحكومة مع الإعلام

8) أصدر رئيس الوزراء سمير الرفاعي بتاريخ 25/12/2009 تعميماً لتنفيذ بنود مدونة قواعد السلوك لعلاقة الحكومة مع وسائل الإعلام، التي أقرها مجلس الوزراء يوم الخميس الماضي، وستدخل حيز التنفيذ اعتباراً من الأول من الشهر المقبل.

9) وأكد رئيس الوزراء في التعميم على ضرورة التزام الوزارات والمؤسسات الحكومية بتفعيل دور الناطقين الرسميين، وعقد لقاءات يومية مع الصحفيين، وتقديم إيجازين صحفيين أسبوعياً، وعقد مؤتمر صحفي للوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والبلدية، مرة كل شهر، وتطوير أو استحداث مواقع إلكترونية لهذه الوزارات والمؤسسات.

وأشار التعميم كذلك إلى وقف كل الممارسات الاسترضائية، وعدم تقديم الحوافز المالية أو العينية التي تستهدف التأثير على الصحفيين، ووقف جميع الاشتراكات في الصحف والمجلات ووسائل الإعلام الأخرى، اعتباراً من 1/1/2010، وإلغاء العقود القائمة، والاستعاضة عنها بشراء الكميات المطلوبة من الصحف والمجلات من السوق مباشرة، مع مراعاة أن يكون عدد النسخ ملبياً للحاجة.

وشدد التعميم على ضرورة امتناع الوزارات والمؤسسات الرسمية والعامة والبلدية عن تعيين أي صحفي أو أي شخص عامل في أي وسيلة إعلامية غير حكومية في أي دائرة حكومية أو مؤسسة عامة أو بلدية.

وكلف التعميم ديوان المحاسبة برصد أي مخالفة لبنود مدونة قواعد السلوك، أو التعميم الصادر لتنفيذها، وإحاطة رئيس الوزراء علماً بوقوع أي مخالفة فور وقوعها،

وتّم بموجب التعميم اعتماد وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال لتلقي أي شكاوى تتعلق بمخالفة بنود المدونة والتعميم.

11) وفي ذات السياق أعلنت الحكومة معايير نشر إعلانات الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية والعامّة والبلديات، في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والإلكترونية وغيرها، وهي معايير واضحة وشفافة، أعطت الأولوية للمطبوعات المتخصصة لنشر الإعلانات التي تستهدف جمهوراً محدداً؛ وذلك لضمان الوصول إليه، كما تنشر الإعلانات التي تستهدف جميع شرائح الجمهور أو المتخصصة التي ترمي إلى توسيع قاعدته في الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام العامة وغير المتخصصة، ويراعى حجم انتشار الوسيلة الإعلامية ونطاق توزيعها عند اتخاذ قرار النشر.

12) وتضمّنت المعايير التنسيق مع الصحف والمؤسسات الإعلامية لنشر إعلانات التوعية العامة مجاناً، وضرورة تحديد عدد مرات الإعلان وحجمه، والفترة الزمنية التي ينشر فيها من قبل لجنة فنية يشكّلها الوزير أو المدير.

وأوجب المعايير الامتناع عن استعمال أساليب التضليل في الإعلان، وتمييزه عن غيره من الرسائل الإعلانية، وامتناع الحكومة عن نشر الإعلانات الترويجية للوزارات والمؤسسات العامة.

13) على صعيد متصل، يلتقي وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال الدكتور نبيل الشريف رؤساء تحرير الصحف اليومية، ورؤساء تحرير الصحف الأسبوعية خلال اليومين المقبلين في المركز الثقافي الملكي، في لقاء موسّع يهدف إلى الاستماع إلى مختلف الآراء حول مدونة قواعد السلوك التي أقرتها الحكومة الخميس الماضي.

وأبلغ الدكتور الشريف الرأي أمس، أنّ اللقاء يهدف إلى إلقاء الضوء على تفاصيل المدونة والالتزامات الواجبة على الجميع بهذا الخصوص، إضافة إلى الاستماع إلى المطالب المتعلقة باقتصاديات الصحافة.

14) وكان مجلس نقابة الصحفيين ناقش في جلسته أمس، مدونة السلوك الحكومية للتعامل مع الصحافة.

15) وأبلغت مصادر مطلعة الرأي أنّ الدوائر الإعلامية الحكومية المختصة، بدأت بإعداد دراسة إحصائية رقمية حول أوضاع المستشارين الإعلاميين المتفرغين وغير المتفرغين، وتحديد من هم على جدول التشكيلات، ومن هم على نظام المكافأة، حيث أشارت المعلومات المبدئية إلى وجود نحو (90 مستشاراً إعلامياً) في الوزارات والمؤسسات، والجامعات والدوائر الحكومية، علماً أنّ بعض المؤسسات عيّنت مدراء مكاتبهم؛ ليكونوا مستشارين إعلاميين.

وقالت المصادر لـ(الرأي) إنّ المستشارين الإعلاميين صُنّفوا تحت عدة عناوين، هي (المستشارين الإعلاميين، الناطقين الإعلاميين، وموظفي العلاقات العامة).

وتهدف الدراسة إلى تحديد أوضاع كلّ المستشارين بدقة، ومعرفة من تنطبق عليهم شروط مدونة قواعد السلوك، ومن لا تنطبق عليهم شروط المدونة؛ لتسهيل تطبيقها على أرض الواقع، ولتتمكن الحكومة من تحقيق أهدافها في هذا الإطار.

الإستراتيجية الإعلامية الأردنية

/ السبت 18 / 6 / 2011 حكومة معروف البخيت

2015-2011

كان جلالة الملك عبد الله الثاني قد وجه الحكومة في نهاية آذار لعام 2011 لإعداد إستراتيجية للإعلام، تقوم على قاعدتي الحرية والمسؤولية، وتأخذ بعين الاعتبار متغيرات العصر من أدوات جديدة للاتصال، على أن تُعدّ بالتعاون مع كل الجهات ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص.

وتشكّلت اللجنة المكلفة بإعداد الإستراتيجية برئاسة وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال، وعضوية كل من: وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، ووزير الثقافة، وعدد من الأمناء العاميين، ومدراء مؤسّسات الإعلام الرسمي، وبالتعاون مع كل الجهات ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص.

وأجرت اللجنة حوارات ولقاءات عدّة وشاملة، مع مجمل المؤسسات والفعاليات المتنوّعة في القطاعين العام والخاص، ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالعملية الإعلامية، ومع المعنيين بالشأن الإعلامي، واستمعت على مدار الشهرين الماضيين إلى مجمل المقترحات التي من الممكن أن تنهض بقطاع الإعلام بمختلف أشكاله.

وتهدف الإستراتيجية الإعلامية إلى:-

a. توفير بيئة ملائمة قانونياً وسياسياً وإدارياً لتنمية قطاع الإعلام، وجعله إعلاماً معاصراً يحقّق قيمة مضافة لعناصر قوة الدولة والمجتمع، من خلال تعزيز الثوابت والقيم التي تتمتع بها الدولة.

b. تعزيز النهج الديمقراطي في أساليب العمل الإعلامي، وإثراء الحياة السياسية، وتوفير وتعزيز استقلالية وسائل الإعلام الرسمية والخاصة وحمايتها.

c. توفير بيئة قانونية وسياسية واجتماعية وعلمية حاضنة، لتنمية تعددية وسائل الإعلام.

d. ضمان الحق في الوصول إلى المعلومات.

e. تنمية المهنة الإعلامية، ودعم بناء القدرات الوطنية في مجالات الإعلام وفنونه، من خلال تطوير العمل المؤسسي في التدريب والتأهيل الإعلامي.

f. دعم وتنمية الإعلام المجتمعي الموجّه للمجتمعات المحلية.

g. دعم وتطوير تطبيقات الإعلام الإلكتروني الجديد، ووضع سياسات ومعايير واضحة؛ لتنمية الاندماج بين قطاعي الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات، وتعزيز حضور الأردنيين في الإعلام الاجتماعي الجديد.

خطط تنفيذ الإستراتيجية

أ- خطة خمسية يتم خلالها تطوير مجالات عدّة، وعلى رأسها تطوير التشريعات الناظمة للعمل الإعلامي، عبر تشريع قوانين جديدة، وتعديل عدد من التشريعات ذات العلاقة بأداء هذا القطاع.

ب- وفي مجال المهنة والتدريب إنشاء مركز تدريب إعلامي شامل للصحافة المطبوعة والإعلام المرئي والمسموع، والصحافة الإلكترونية؛ بهدف تطوير قدرات الإعلاميين الأردنيين في القطاعين العام والخاص.

ت- إنشاء جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز الإعلامي، وتحفيز الإعلاميين للتوجّه نحو الصحافة الاستقصائية.

ث- تطوير أدوات وسائل الإعلام في التنظيم الذاتي للمهنة؛ لضمان الالتزام بأخلاقيات المهنة الإعلامية، من خلال دعوة جميع وسائل الإعلام الرسمية والخاصة، والمؤسسات ذات الشأن؛ لتبني ميثاق شرف وطني تلتزم من خلاله بأخلاقيات مهنة الصحافة والإعلام، وتطوير ميثاق الشرف الصحفي الذي أقرته نقابة الصحفيين عام 2003، إلى جانب تبني ميثاق شرف للإعلام الانتخابي، وإصدار لوائح وقواعد للسياسات التحريرية، ودعوة وسائل الإعلام إلى تعيين مدقق أو مراقب يتولى التدقيق في مدى التزام الوسيلة الإعلامية بأخلاقيات المهنة، وتقديم النصح للصحفيين والإعلاميين.

ج- إنشاء مجلس شكاوى من قبل الجسم الإعلامي، يتمتع بالاستقلالية الكاملة، ويمثل قوة معنوية وأخلاقية في المجتمع الإعلامي، تكون مهمته تلقي شكاوى وتظلمات المواطنين ضد وسائل الإعلام، والنظر فيها، والتدخل لحلّها، وتقريب وجهات النظر بين الطرفين لإيجاد حلّ مُرضٍ لهما، بحيث يكون جهة حلّ النزاعات خارج نطاق القضاء، واللجوء إليه ليس إجبارياً، وليس له كذلك صلاحيّات فرض تعويضات مالية.

ح- إنشاء صندوق التنمية الثقافية والإعلامية بالشراكة بين مؤسسات المجتمع الإعلامي، والمؤسسات الإعلامية الرسمية، والمؤسسات الثقافية، وبموجب قانون أو نظام يضمن توفير إيرادات مستدامة للصندوق.

خ- تؤكد الإستراتيجية ضرورة المساهمة الفاعلة في رفع سوية منتج الإعلام الإلكتروني، من خلال تشجيع العاملين فيه على تنظيم أنفسهم في جمعيات، أو الانضواء تحت مظلة نقابة الصحفيين، بالإضافة إلى تشجيع الصحافة الإلكترونية

على التسجيل في وزارة الصناعة والتجارة أو في سجل خاص بنقابة الصحفيين، بما يحدّد هويّة الموقع ويحافظ على حقوق الملكية الفكرية.

خطوات لتعزيز ضمان استقلالية المؤسسات الإعلامية الرسميّة، ورفع إمكانيّاتها، والارتقاء بمستوى قدرات العاملين فيها، وإيجاد بيئة مناسبة للاستثمار في الصناعة الإعلامية، والاهتمام بالإعلام المجتمعي، واتخاذ خطوات جادّة لتطوير التعليم الأكاديمي الإعلامي، وزيادة حصة الثقافة والفنون في المنابر الإعلامية، إلى جانب الاهتمام بجانب الوعظ والإرشاد.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- 1- إبراهيم إمام، الإعلام والاتصال الجماهيري، القاهرة، مكتبة الإنجلو المصرية، 1969.
- 2- أحمد بدر، الاتصال الجماهيري والدعاية الدولية، دار القلم، الكويت، 1974.
- 3- اللبان، شريف درويش، شبكة الإنترنت بين حرية التعبير وآليات الرقابة، ط1، القاهرة، المرينه برس، 2004.
- 3- أمجد حداد، نظام الحكم في الأردن، عمان، دار وائل للنشر، 2003.
- 4- تركي نصار، تاريخ الإعلام الأردني، الطبعة الأولى، عمان، مطبعة البهجة، 1992.
- 5- جيهان رشتي، الأسس العلمية لنظريات الإعلام، القاهرة، دار الفكر، 1975.
- 6- جيهان رشتي، نظم الاتصال - الإعلام في الدول النامية، القاهرة، دار الفكر، 1975.
- 7- رونلد ابلبيوم، المبادئ الأساسية في الاتصال الإنساني، القاهرة، الشعب للطباعة، 1973.
- 8- رواقه، وضيف الله، واقع استخدام تقنية الإنترنت لدى طلبة جامعة اليرموك. مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (19)، العدد (53)، 2003م، ص ص: 1381-1400.
- 9- شاكر إبراهيم، الإعلام ووسائله ودوره في التنمية، القاهرة، آدم للنشر، 1975.
- 10- شفيق عبيدات وآخرون، مسيرة الصحافة الأردنية، عمان، مطابع الأيام، 2003.
- 11- شفيق عبيدات، الصحافة في شرق الأردن 1920-1950، عمان، مركز الرأي للطباعة، 1983.
- 12- شفيق عبيدات، الأردن في خمسين عاماً (1921-1971)، مركز الرأي للطباعة، دائرة المطبوعات والنشر، عمان 1972.

- 13- علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن، عمان، مركز الكتب الأردني، 1990.
- 14- عمر سالم الحاج، اختراق المحاجز الإعلامي حول الجماهيرية، طرابلس، العربية للطباعة 1985.
- 15- د. فلاح كاظم المحنه، علم الاتصال بالجماهير، مؤسسة الورق، عمان، الأردن، 2005.
- 16- ماك برايد، تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال، المركز الوطني للنشر، الجزائر، 1981.
- 17- محمد إبراهيم محمد، الإعلام في خطب الرسول، الرياض مكتبة فرقد، 1986.
- 18- مركز القدس للدراسات السياسية، دراسة تحليلية حول الاحتواء الناعم، عمان، 2008.
- 19- دائرة المطبوعات والنشر، ملف الصحف، عمان، 1972.
- 20- قوانين المجلس الأعلى للإعلام، المركز الأردني للإعلام 2003.
- 21- المجلس الأعلى للإعلام، نظرة في الإعلام الأردني في مطلع القرن.
- 22- المجلس الأعلى للإعلام، نظرة في الإطار العام للمؤسسات الإعلامية، 2005.
- 23- المجلس الأعلى للإعلام، رؤية حول تطوير الإعلام 2005.
- 24- المجلس الأعلى للإعلام، معايير الحرية دراسة تحليلية حول واقع الاعلام الأردني عمان 2007.
- 25- المجلس الأعلى للإعلام، رؤية تطويرية لوكالة الأنباء عمان 2007.
- 26- إحصائيات نقابة الصحفيين حول الاعضاء، عمان 2007.
- 27- كتاب التكليف السامي لدولة السيد عبدالرؤوف الروابدة عام 1999.
- 28- كتاب التكليف السامي لدولة السيد فيصل الفايز عام 2003.

- 29- كتاب التكليف السامي لدولة المهندس علي أبو الراغب عام 2000.
- 30- كتاب التكليف السامي لدولة الدكتور عدنان بدران عام 2005.
- 31- كتاب التكليف السامي لدولة لمهندس نادر الذهبي عام 2007.
- 32- كتاب التكليف السامي لدولة سمير الرفاعي عام 2009.
- 33- الرسالة الملكية للدستور ومشاركة جلالة الملك في موضوع الحريات على صفحة الدستور الإلكترونية 2009 / 7 / 23.
- 34- قانون المجلس الأعلى للإعلام 2001.
- 35- قانون المطبوعات والنشر وتعديلاته 1998.
- 36- قانونا المؤسستين (الإذاعة والتلفزيون 2000، ووكالة الأنباء الأردنية 2009).
- 37- محمد إدريس العلمي، الإعلام الذي نريد، مجلة الإعلام العربي، القاهرة الجامعة العربية، 1983.
- 38- عبد اللطيف حمزة، الإعلام والدعاية، القاهرة، الفكر العربي، 1978.
- 39- الإعلام له تاريخه ومذاهبه، مجلة الفكر العربي، الطبعة الأولى القاهرة 2002.
- 40- عدنان الزعبي، نظرة في تطوير المطبوعات والنشر، دراسة تحليلية مقدمة للناطق الرسمي عام 2003 (مرفقة في الملحق).
- 41- ندوة "الصحافة الأردنية تحديات ومسؤولية وطنية" التي أقامتها نقابة الصحفيين، عمان 2009 / 8 / 16.
- 42- محاضرة مدير التوجيه المعنوي، ندوة إدارة القوى البشرية، كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية، عمان 2008 / 11 / 25.
- 43- سلمان أبو سويلم، ملامح من الفكر السياسي الأردني، محاضرة في الجامعة الأردنية 2009.

- 44- عبد الله النسور، نائب رئيس الوزراء، محاضره في نادي خريجي الجامعة الأردنية، 2003، جريدة الرأي، العدد 11812 عمان، 17 / 1 / 2003.
- 45- نبيل الشريف، وزير الدولة للشؤون الإعلام والاتصال، تصريح، صحيفة الرأي الأردنية السياسية اليومية، عمان، 11 / 8 / 2009.
- 46 - (نجادات والقاضي، الآثار الناجمة عن العوامل المؤثرة في استخدام طلبه الصحافة والإعلام للإترنت، مجلة أبحاث اليرموك دراسة ميدانية، المجلد (23)، العدد (4)، 2007م - بحث منشور).

المقابلات

- 47- مقابلة مع ناصر جودة، وزير الدولة للشؤون الإعلامية والاتصال الأسبق، عمان 2008.
- 48-مقابله الدكتور نبيل الشريف، وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال، عمان 2009 / 10 / 12.
- 49- مقابلة د.أحمد القاضي، أستاذ الإعلام بجامعة اليرموك - مدير دائرة المرئي والمسموع، 8 / 10 / 2009.
- 50- مقابلة وزير شؤون الإعلام والاتصال، عمان، 8 / 10 / 2009.
- 51- مقابلة رئيس لجنة التوجيه الوطني في مجلس النواب السيد محمد عواد، عمان، 26 / 9 / 2009.
- 52- مقابلة مع د.عبد الله الجازي، رئيس مجلس النواب بالإنابة السابق، جريدة الرأي اليومية عمان، 11 / 8 / 2009.
- 53- وزير الإعلام اللبناني، لقاء مع محطة الجزيرة في 12 / 2 / 2008.
- 54- عبد الإله الخطيب وزير الخارجية، صحيفة الرأي اليومية، العدد 11848، عمان 23 شباط 2003.

- 55- نصر، حسين محمد، الإنترنت والإعلام: الصحافة الإلكترونية. ط1، الكويت، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2003.
- 56- ناصر جوده، وزير الإعلام السابق، لقاء مع التلفزيون الأردني عمان، 13 / 2 / 2008.
- 57- أنس الفقي، وزير الإعلام المصري، لقاء على فضائية الجزيرة في 12 / 2 / 2008.
- 58- مقابلة مع عبدالوهاب زغيلات، نقيب الصحفيين الأردنيين، عمان 25 / 10 / 2009.
- 59- مقابلة مع الصحفي احمد الطيب صاحب موقع أيلة الإلكتروني، عمان. 13 / 10 / 2009.
- 60- مقابلة مع الصحفي هاشم الخالدي صاحب موقع سرايا الإلكتروني، عمان 15 / 10 / 2009.

المراجع الأجنبية والمواقع الإلكترونية

- 61-c،Hovland،w،Weiss:the influence of source credibility on communication Effectiveness،1951،p635
- 62-Exploratory Study. **Journal of American College Health** 2001.Pp.23.
- 63- رؤيا إعلامية <http://www.nis.gov.jo/nic/minfo.htm> شبكة المعلومات.
- 64- Jones ،Steve ،et al. **The Internet Goes to College: How Students are Living in the Future With Today's Technology** .
- 65- http://www.angelfire.com/biz/kha98/maqlat_mhadrat/internethistory.htm 2002
- 66- <http://www.ahram.org.eg/acpps/ahram/2001/1/1/FI1E6.htm>
- ملف الأهرام الإستراتيجي الصادر عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في 1 / 1 / 2001م.
- 67- [http://www.albayan.co.ae/emirates/299/3btb\(ab\)/Al.html](http://www.albayan.co.ae/emirates/299/3btb(ab)/Al.html)

للاطلاع على قائمة منشورات وأخبار الوزارة
يُرجى زيارة العناوين التالية :



موقع وزارة الثقافة الإلكتروني
www.culture.gov.jo



رابط صفحة وزارة الثقافة على الفيس بوك
www.facebook.com/culture.gov.jo